

مكتبة الاهرام  
الدراسة السليمة

السياحة والسكان

المجلد الثاني









السياحة والسكان

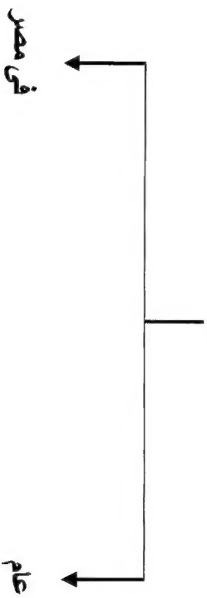
المجلد الثاني

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي



السياحة والسكان  
المجلد الثاني  
السكان







# السكان

## عام

| الصفحة | التاريخ | العدد | المصدر                 | كاتب المقال                       | عنوان المقال                     |
|--------|---------|-------|------------------------|-----------------------------------|----------------------------------|
| ٨٨     | ١٩٩٤    | -     | كتاب "السكان والتنمية" | نادية فرح                         | حول السكان والتنمية: مقدمة نظرية |
| ١٠٦    | ١٩٩٩    | -     | احمد حسين اللقاني      | كتاب "التربية البيئية من المخاطر" | المشكلة السكانية                 |



|               |                               |                   |            |
|---------------|-------------------------------|-------------------|------------|
| نوع الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية لروح |
| نوع الفرعي :  | عام                           | رقم العدد :       | -          |
| المجلد :      | كتاب : السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤       |

## حول السكان والتنمية : مقدمة نظرية

### مقدمة

لم يزل الجدل قائما حول ماهية العلاقة بين السكان والتنمية ، وذلك على الرغم من مئات التقارير والمؤتمرات والدراسات التي قتلت الموضوع بحثا . وفي الحقيقة فإن كل من يعتقد أن النمر السكاني السريع في دول العالم الثالث يعد أهم عائق للتنمية ، أو من يعتقد أن النمر السكاني دافع ومعجل للتنمية ، وكل من يرى أن الزيادة السكانية السريعة هي أهم أسباب الفقر واستمرار التخلف ، أو أن واقع الفقر والتخلف هو السبب الرئيسي للزيادة السكانية السريعة ، إنما يشير بطريقة أو أخرى إلى وجود علاقة بين السكان والتنمية ، بينما يختلف على سببية العلاقة .

ومن الواضح أن التقرير الحالي عن السكان والتنمية في مصر لن يحسم مثل هذا الخلاف لكننا نستطيع القول بأنه بإمكاننا تطوير منظور عن مثل تلك العلاقة من خلال النظر إلى النسق السكاني على أنه محصلة للنسق الاجتماعي - الاقتصادي القائم في دول العالم الثالث وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان ، دراسة العلاقات التي تربط بين النسق السكاني من جانب والنسق الاجتماعي - الاقتصادي .. ويمكن القول بأن النسق السكاني في دول العالم الثالث إنما يعبر بصورة واضحة عن غط من النمو اللامتكافي . المستشري في الدول النامية .. ولم تؤدي سياسات التنمية المتتالية إلا لزيادة الاختلال في بنية التشكيلات الاجتماعية لدول العالم الثالث . وكان من أهم نتائج هذا الاختلال البشري ، تزايد الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المجموعات السكانية ، مما أدى إلى الظواهر السكانية الحالية من زيادة سريعة في النمو السكاني وتدنى الخصائص السكانية مما ينعكس بدوره على الإمكانات التنموية .

وفي سبيل توضيح مفهومنا عن النسق السكاني في إطار التنمية ، سنتناول في هذا الجزء من البحث النقاط التالية :

أولا : الجدل النظري حول علاقة السكان بالتنمية .

ثانيا : النسق السكاني والفوارق الاقتصادية . الاجتماعية في إطار دول العالم الثالث .



|                   |                              |                   |           |
|-------------------|------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                       | اسم كاتب المقال : | نادية لرح |
| الموضوع الفرعى :  | عام                          | رقم المـدد :      | -         |
| المصدر :          | كتاب: السكان والتنمية فى مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

### أولاً : الجدل النظرى القائم حول علاقة السكان بالتنمية

يدور الجدل التاريخى حول علاقة السكان بالتنمية بين انصار النظرية المالتوسية الحديثة وانصار منظور التنمية لملاج مايسمى بالمشكلة السكانية. وفى العادة تختصر المشكلة السكانية فى كونها مشكلة نمو سكاني سريع .. على أن سببية العلاقة بين التزايد السكانى وواقع التخلف هو محل الجدل الأساسى بين انصار المدرستين .

يرى انصار المدرسة المالتوسية الحديثة أن السبب الأساسى فى استمرار واقع التخلف ، إنما يعود الى التزايد السكانى السريع فإذا ما تزايد السكان بمعدل أسرع من معدل زيادة الموارد ، فإن تلك الزيادة السكانية تؤدى الى إهدار ثمار التنمية الاقتصادية وإفقار السكان أنفسهم . فالزيادة السكانية السريعة تؤدى الى زيادة الاستهلاك ، وبالتالي الى ضعف قدرات المجتمع الادخارية .. ويتسبب ضعف الادخار فى ضعف الاستثمارات وضآلة تكوين رؤوس الأموال ، مما يورث فى النهاية الى ضعف الإنتاج ، واستمرار واقع الفقر والتخلف .. ويعمل المالتوسيون الجهد الى الاعتقاد بأنه عند المستويات المنخفضة من النمو ، فإن حدوث أى إرتفاع طفيف فى الدخل يؤدى الى زيادة المحصورة وليس الى تقلييلها ، وبالتالي يجعل زيادة النمو السكانى ، مما يحدث تآكلاً فى الزيادات الدخلية ، وتدخل الدول الفقيرة من خلال تلك الميكانيزمات فى حلقة مفرغة من التخلف والفقر . ومن ثم ، فإن اتباع منهج التنمية ( عن طريق زيادة مستويات الدخل) لن يحقق الهدف المنشود ، الا وهو تخفيض معدلات النمو السكانى ، ولا تستطيع الدول الفقيرة التغلب على مصيدة التخلف تلك ، الا باتباع سياسات حازمة ، وذلك عن طريق تبني حزمة من الإجراءات الطبية التى عرفت باسم سياسات تنظيم الأسرة .<sup>(١)</sup>

وتعتمد سياسات تنظيم الأسرة على التدخل الطبى لخفض مستويات المحصورة ، المستولة اساساً عن الزيادة السريعة فى النمو السكانى ، وذلك عن طريق نشر وسائل منع الحمل ، أو عن طريق تقنين سياسات تشجع على ممارسة الإجهاض واتاحتها كوسيلة من وسائل تنظيم الأسرة . ويصعب أصحاب هذا الرأى الى أن وسائل تنظيم الأسرة تلاقى نجاحاً كبيراً ، اذا ما تبنت الدولة عملية الدعاية والإعلان ، لاقتناع السيدات فى سن الحمل بتبني تلك الأساليب ، وأن الإخفاق فى تطبيق سياسات تنظيم الأسرة إنما يعود بالأساس الى اخفاق الأجهزة المعنية



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| الموضوع الفرعى :  | عام                           | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | مكتاب: السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

- أما في توفير وسائل تنظيم الأسرة أو في الدعاية والإعلان والترغيب في تلك الوسائل .<sup>(٢)</sup> على أن هناك عدة انتقادات من الممكن توجيهها لأنصار النظرية المalthusية الحديثة :
- (١) إن الدراسات المتاحة<sup>(٣)</sup> سواء كانت دراسات مقارنة أو عبارة عن سلاسل زمنية ، تشير الى وجود علاقة ارتباطية ( correlation ) بين زيادة النمو السكاني ومستويات الفقر ... على أن وجود علاقة ارتباطية لا يوضح لنا سببية العلاقة .
- لإل ارتباط بين مؤشرين لا يدل بطريقة أوتوماتيكية على أن الزيادة السكانية السريعة هي سبب التخلف أو استمرار الفقر ، وقد يكون العكس صحيحا أى أن التخلف في حد ذاته هو المسبب للانفجار السكاني .
- (٢) أن سياسات تنظيم الأسرة المقترحة هي جانب واحد من علاج مايسمى بالمشكلة السكانية ، وهو جانب العرض . فإتاحة وسائل تنظيم الأسرة والدعاية والإعلان لها ، لا تؤدي ميكانيكيا الى تهني الأسر لتلك السياسات . ومن المهم في مجال تنظيم الأسرة أن يكون هناك طلب فعال على تلك الوسائل حتى تحقق تلك السياسات الغرض منها .
- (٣) والأهم من الإنتقادات السابقة ، أن أنصار المدرسة المalthusية الحديثة يحملون الفقراء مسئولية فقرهم . فمضمون النظرية في الواقع يدل على أن الفقراء بزيادة نسلهم ، إنما يصحون من حالة الفقر التي يمشيرونها وأن على الفقراء أن يتخذوا من الوسائل ما يخرجهم من دائرة الفقر التي تلفهم . وقد يكون هذا المنطق مريحا للنخب الحاكمة ، وقد يعفيهم من مسئولية تدنى المستويات المعيشية لأغلبية سكان العالم الثالث ، وأن كان لا يحل مشكلة التخلف والفقر بعد ذاته .
- (٤) إن أنصار المدرسة المalthusية الحديثة يدافعون بالتالى عن النظام الكابيزي ، ويعاولون عن طريق وسائل تقنية ، أن يتلاقوا بعض عيوب هذا النظام .. وفى الواقع فإن المعضلة السكانية في العالم الثالث إنما هي جزء لا يتجزأ من معضلة التخلف وليست هي السبب لها .. وبالتالى فإن علاج مايسمى بالمشكلة السكانية لن يتم ابدا عن طريق بعض السياسات الجزئية . بل يستدعى إعادة النظر في الهياكل الاقتصادية - والاجتماعية المشوَّلة عن التخلف وإعادة هيكلتها بحيث تنطلق دول





|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية لرح |
| الموضوع الفرعي :  | عام                           | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب : السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

العالم الثالث من إطار مشكلات التخلف الى مسار من التنمية الذاتية والمستمرة .

إن تصور النظرية للمالتوسية الحديثة في علاج مايسمى بالمشكلة السكانية في اطار التنمية قد استدعى من ناحية أخرى ، ظهور مدرسة فكرية مضادة ، نستطيع أن نطلق عليها الإجهاد التنموي لمعالجة المشكلة السكانية .

لا يختلف أصحاب الإجهاد التنموي مع انصار النظرية للمالتوسية في وجود علاقة بين النمو السكاني السريع ومستويات التنمية . الا أن أصحاب الإجهاد التنموي يهكسون سببية العلاقة . فبينما يرى المالتوسيون الجدد أن النمو السكاني السريع هو المسبب للتخلف ، يرى أصحاب الإجهاد التنموي أن التخلف هو السبب في ظهور المشكلة السكانية أى يعتقد أصحاب الإجهاد التنموي أن الزيادة السكانية السريعة في العالم الثالث هي نتاج وليست سببا للفقر <sup>(٤)</sup> . ويدلل أصحاب الإجهاد التنموي على مقلتهم من خلال استقراء واقع التجربة الأوروبية في خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين . فمع انتشار التصنيع ، وارتفاع مستويات الدخل ، انخفضت مستويات الخصوبة تلقائيا وبدن الإستعانة بأساليب تنظيم الأسرة الحديثة .. وتربط مدرسة " التحول الديموجرافى " بين ارتفاع مستويات الدخل وانخفاض مستويات النمو السكاني بطريقة مباشرة .. وبالتالي لا ينتظر أصحاب تلك المدرسة نجاحا كبيرا من سياسات تنظيم الأسرة ، اذا لم يسبقها غو اقتصادى يؤدى الى ارتفاع مستويات الدخل الى الدرجة التى تحفز الأسر على تبني تلك السياسات عن اختيار وطوعية <sup>(٥)</sup> .

وعلى الرغم من أن أصحاب المدخل التنموي لعلاج مايسمى بالمشكلة السكانية يستندون في دعواهم على عشرات الدراسات الكمية التى تبرهن على وجود علاقة سلبية بين مستوى الدخل (مقاسا عادة بمؤشر مستوى الدخل الفردى) ومعدلات النمو السكاني ، فإن النظرية المدققة لبيانات العالم الثالث تظهر بوضوح ضعف الصلاقة بين مستوى الدخل الفردى ومعدلات الخصوبة ( المستولة أساسا عن النمو السكاني السريع ) . فبالرغم من وجود علاقة عامة على مستوى البيانات الكلية لدول العالم الثالث بين مستوى الخصوبة ومستوى الدخل الفردى ، الا أن هناك تفاوتات كبيرة فى العلاقة بين مستوى الدخل والخصوبة والدليل على ذلك أن بعض دول العالم الثالث قد نجحت فى الحد من الزيادة السكانية السريعة عند



|                   |                              |                   |           |
|-------------------|------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                       | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| الموضوع الفرعى :  | عام                          | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب: السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

مستويات دخل أقل بكثير من مستويات الدخل السائدة في دول أخرى<sup>(٦)</sup>.

ولقد ذهب بعض المحللين الى أن الأخذ بمقياس متوسط الدخل الفردى كمؤشر للتنمية ، إنما هو مقياس خاطئ . فعلى الرغم من أن دول العالم الثالث قد اجهزت معدلات تنمية أعلى بكثير من مثيلاتها في العالم المتقدم في غضون الثلاثين سنة الأخيرة ، إلا أن الدراسات الأمبيريقية قد أظهرت ميل توزيع الدخل الى التدهور في معظم تلك الدول .. وبالتالي لم تنتشر منافع التنمية بين الطبقات الفقيرة من السكان ، وإنما استأثرت الطبقات الأعلى دخلاً بجملة منافع التنمية<sup>(٧)</sup> وعلى أساس تلك الأبحاث ، عنى البعض بدراسة تأثيرات توزيع الدخل على معدلات النمو السكانى ، وذهبت تلك الدراسات الى أن مؤشر الدخل الفردى لا يعهد به في مقياس مستوى الرفاهية الحقيقية للطبقات الفقيرة ، وبالتالي يجب التركيز على فط توزيع الدخل .. هذا ولقد أظهرت الأبحاث أن الدول التى تتمتع بنمط توزيع دخلى أكثر اعتدالاً ، تتميز بمستويات خصوبة أقل من الدول ذات الأنماط الدخلية الأكثر اعتدالاً .<sup>(٨)</sup>

الا أننا لاحظنا أنه على الرغم من وجود تأثير لآنماط التوزيع الدخلية على مستويات الخصوبة ، وبالتالي للنمو السكانى ، وجدنا أن هذا التأثير يتضاعف عدة مرات عند مستويات التصنيع الأعلى<sup>(٩)</sup> وتدلنا تلك النتيجة على حقيقة هامة وهى ارتباط الأنماط السكانية بالأنماط الإنتاجية السائدة في مجتمع ما .. وإذا ما نظرنا الى النمط السكانى على أنه نسق فرعى من النمط الإجماعى . الإقتصادى العام فعلينا تمييز العلاقات المتداخلة بين النمط السكانى والنمط الاجتماعى الإقتصادى .ومن أهم ما نلاحظه على الأنماط الإنتاجية لدول العالم الثالث ، هو ظاهرة التشوه والنمو اللا متكافئ . فإن محاولات التحديث ، سواء حدثت عن طريق الاستعمار الخارجى أو نتيجة لتوجهات تنمية داخلية قد أدت الى تهمير فى العلاقات الإنتاجية التقليدية دون أن تطرح بها تماماً . وبالتالي تتميز الأنماط الإنتاجية لدول العالم الثالث بالظواهر التالية :

(٦) تعايش وتداخل الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية .

(٧) فط من النمو المشوه ، حيث أدت تجارب التحديث الى نشر قطاع إنتاجى حديث صغير نسبياً وغير مرتبط ببقية القطاعات الاقتصادية ، خاصة القطاعات التقليدية.



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| الموضوع الفرعى :  | عام                           | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب : السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

ويعد هذا النمط المشوه واللا متكافى، للنمو في دول العالم الثالث السبب الرئيسى لظهور فوارق اقتصادية - اجتماعية بين الطبقات والقوى الاجتماعية .. ولا يمكن اختزال الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية في مؤشرات معينة مثل مؤشر متوسط الدخل أو حتى غط توزيع الدخل .. فالفوارق الاقتصادية - الاجتماعية في العالم الثالث فوارق ناجمة عن الهيكل الاقتصادى - الاجتماعى أى أنها فوارق هيكلية سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية . وبالتالي يجب علينا أن ندرس أثر الفوارق الهيكلية على الأنماط السكانية في العالم الثالث لتبين الخصائص والسمات السكانية المصاحبة لظاهرة التخلّف .

ثانياً : التسق السكاني والفوارق الاقتصادية - الاجتماعية في العالم الثالث

نستطيع أن نغير بين نوعين من الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية : الفوارق الهيكلية ، والفوارق التوزيعية . وتعرف الفوارق الهيكلية على أنها فوارق اجتماعية نابعة من خصائص النظام الاقتصادى - الاجتماعى القائم . أما مفهوم الفوارق التوزيعية ، فينصرف الى عملية توزيع العوائد الاقتصادية - الاجتماعية بين القوى الاجتماعية المختلفة وذلك دون الالتفات الى خصائص النظام الإقتصادى - الاجتماعى الذى يفرز بآدى . ذى بدء توزيعاً معيناً للعوائد الاقتصادية - الاجتماعية ، الذى يتناسب مع خصائصه . أى بينما تتحدد الفوارق الهيكلية حسب الخصائص الاقتصادية لنمط إنتاجى معين ، تتوقف الفوارق التوزيعية على علاقات القوة القائمة في مجتمع ما. (Power-Relation) (١٠)

ولتبسيط هذا المفهوم ، نستطيع أن نضرب مثالا لمجتمع رأسمالى متقدم .. ففي المجتمع الرأسمالى ، تتحدد الفوارق الهيكلية بين القوى الاجتماعية ، من حيث مكان الأفراد من علاقات الإنتاج الرأسمالية في هيراركية معينة لتوزيع الدخل تعتمد على آليات السوق .. أى أن عوائد الإنتاج ( ربح ، أجور ، ربح الخ ... ) تتحدد حسب تفاعل الطلب على ، أو عرض كل ، عنصر من عناصر الإنتاج ، أى عناصر رأس المال ، العمل ، الأرض .. وفى تلك الحالة يمكن القول بأن الفوارق الداخلية الناجمة من عمل آليات السوق الحرة هي نوع من أنواع الفوارق الهيكلية التى يفرزها نمط الإنتاج الرأسمالى . إلا أن توزيع الدخل الفعلى في المجتمع بين عناصر الإنتاج ( في هذا المثال الرأسماليون ، العمال ، أصحاب الأرض والمواد الأولية )



|                   |                                |                   |           |
|-------------------|--------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                         | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| الموضوع الفرعى :  | عام                            | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | "كتاب: السكان والتنمية في مصر" | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

يختلف فى الواقع عن التوزيع الدخلى الأولى المترتب عن عمل آليات السوق . فنلاحظ مثلاً : فى كل الدول المتقدمة ، أن الدولة تتدخل لإعادة توزيع الدخل بين القوى الاجتماعية المختلفة . فنفرض الدولة الضرائب المتصاعدة على الدخل العليا فى المجتمع ، وتعبد توزيع حصيلة الضرائب (وهى اقتطاع من دخول الطبقات العليا) الى الطبقات الأفقر فى المجتمع الاجتماعى عن طريق سياسات معينة مثل سياسات الدعم فى مجالات الغذاء ، أو صرف مرتبات للمتقاعدين ، أو صرف مرتبات لغير العاملين أصلاً وهى تعرف فى الولايات المتحدة باسم مدفوعات الرفاهة (Welfare payments) ، أو فى دعم مجالات الصحة والتعليم الخ ... وتتوقف عملية إعادة توزيع الدخل تلك على القوة النسبية لكل فئة اجتماعية فى المجتمع الرأسمالى ، وعلى قدرة كل فئة اجتماعية فى الضغط على الدولة لتلبية مطالبه الاقتصادية والاجتماعية .. وبالتالي ، فإن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية التابعة عن ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل عن طريق الدولة ، دون الالتفات الى التوزيع الأولى الذى تم عن طريق آليات السوق، تشكل الفوارق التوزيعية التى تعبد رسم خريطة توزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع<sup>(١١)</sup>.

وفى النهاية ، تتحدد الخريطة الفعلية لتوزيع المنافع الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع من هذا التفاعل بين الفوارق الهيكلية التابعة من خصائص الأنماط الإنتاجية السائدة والفوارق التوزيعية التى تعتمد على هيكل القوة السائدة (Power structure) ويرى لنسكى (Lanski) أن توزيع المنافع فى مجتمع ما ، إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتوزيع النفوذ (Power distribution) ، ويعرف لنسكى النفوذ الاجتماعى بالقدرة على التحكم فى العملية الإنتاجية<sup>(١٢)</sup> . ومن الممكن القول بأن الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ، وهى محصلة التفاعل بين الفوارق الهيكلية والفوارق التوزيعية ، إنما تتجسد فى بعض المعايير الاجتماعية مثل التوزيع المنى ، والفوارق الدخلية ، والتمايز السياسى . على أن هناك درجة كبيرة من الارتباط بين تلك الأنماط الفرعية .. ففى أكثر المجتمعات ، ترتبط معايير الثروة الاقتصادية ومعايير النفوذ السياسى .

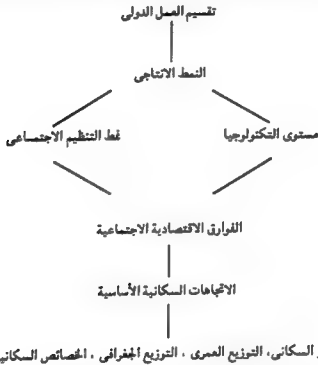
ولنا أن نتعامل عن ماهية العلاقة بين النسق السكانى ، وبين نسق الفوارق الاقتصادية -





|                   |                              |                   |           |
|-------------------|------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | البكان                       | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| الموضوع الفرعى :  | عام                          | رقم العدد :       | -         |
| مصدر :            | كتاب: السكان والتنمية فى مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

الاجتماعية ( أى الشكل الذى يأخذه التفاعل بين الفوارق الهيكلية والفوارق التوزيعية ) ١٠



يتأثر النسق السكانى بطبيعة الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية القائمة بين المجتمعات المختلفة على المستوى العالمى ، وبين القوى الاجتماعية داخل المجتمع ذاته .. فعلى المستوى العالمى ، تنقسم المجتمعات القائمة الى مجتمعات متقدمة ومجتمعات تابعة .. ويتميز النسق السكانى للذول المتقدمة بنمو سكانى منخفض ناتج عن انخفاض كل من مستوى الخصوبة ومستوى الوفيات ، وتوزيع عمرى متناسق ، حيث لا يشكل الأطفال نسبة عالية من اجمالى السكان كما هو الحال فى المجتمعات النامية ، وبالتالي تقل معدلات الاعالة . كما تتميز تلك البلاد أيضا بارتفاع الخصائص السكانية من مستويات صحية وتعليمية الخ ... على العكس من ذلك ، نلاحظ أن النسق السكانى للمجتمعات النامية يعانى من نمو سكانى سريع ناتج فى



|                   |                              |                   |           |
|-------------------|------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان                       | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| الموضوع الفرعي :  | عام                          | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب: السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

الغالب من ارتفاع مستويات المعيشة ، واتجاه مستويات الرفيات الى الانخفاض السريع .. كما يتميز التوزيع العمري للسكان في العالم الثالث ، بأنه في العادة توزيع عمري مفتحي حيث يكون الأطفال حوالي ٤٠٪ الى ٥٠٪ من مجموع السكان ، مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الإعالة. وتدني في العادة الخصائص السكانية في العالم الثالث حيث تنتشر الأمية ، وينخفض مستوى التحصيل التعليمي ، وتنخفض المؤشرات الصحية وتقل إنتاجية القوى العاملة بالنسبة لإنتاجية القوى العاملة في الدول المتقدمة (١٣) . ومن السهل تبين أن اختلاف خصائص النسق السكاني بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، لقا يرجع بصورة أساسية الى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية القائمة بين تلك الدول . فبينما تتمتع الدول المتقدمة بمستويات معيشية مرتفعة ، تعاني معظم الدول النامية من تدني المستويات المعيشية . هذا ولقد أثبتت البحوث الأمريكية - المقارنة ، الارتباط العالي بين مستويات الدخل والتصنيع والصحة والتعليم وعالة المرأة الخ ... وبين الاتجاهات السكانية السائدة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية (١٤) .

وتعود الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الدول المتقدمة والدول النامية الى نوعية تقسيم العمل الدولي ، واختلاف الأنماط الإنتاجية على المستوى العالمي .. فلقد أدى تقسيم العمل الدولي القائم الى أن تخصص الدول المتقدمة في الأنشطة الاقتصادية الحديثة والأكثر ديناميكية .. ويقوم النشاط الاقتصادي في تلك الدول في إطار أنماط إنتاجية حديثة ، سواء كانت تلك الأنماط الإنتاجية رأسمالية أم اشتراكية .. أما في الدول النامية ، فقد أدى تقسيم العمل الدولي الحالي ، الى تخصص تلك الدول في الأنشطة الإنتاجية التقليدية ( سواء في مجالات الزراعة أو استخراج المواد الأولية أو في المجال الصناعي الصغير نسبياً ) . وتعتمد الدول النامية على عدة أنماط إنتاجية متداخلة ، تتداخل فيها بعض الأنماط الإنتاجية الحديثة ( سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية ) وأنماط إنتاجية تقليدية ( أو ما قبل رأسمالية ) ويؤدي هذا التداخل المعقد لعدة أنماط إنتاجية ، في دول العالم الثالث ، الى نوع من هيكلة الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية ، داخل الدول النامية . ويعتبر هذا الهيكل هو المسئول عن الفراز هيكلي سكاني مختلف من حيث السمات والخصائص عن النسق السكاني السائد في الدول المتقدمة .



صنوع الرئيسي : السكان  
نوع القرى : عام  
مكتاب : السكان والتنمية في مصر  
نادية فرح : اسم كاتب المقال  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

وتتوقف سمات النمط الإنتاجي بدوره على مستوى التكنولوجيا القائم ونظ التنظيم الاجتماعي السائد .. فعلى حين ، تعتمد الأنماط الإنتاجية الحديثة على مستويات مرتفعة من التكنولوجيا والتي تعتمد على أساليب كثيفة رأس المال ، تعتمد الأنماط الإنتاجية التقليدية على أساليب إنتاجية كثيفة العمل وبالتالي على مستويات أدنى من التكنولوجيا .. وتعتمد الأنماط الإنتاجية الحديثة القائمة على مستويات مرتفعة من التكنولوجيا على تنظيم اجتماعي ، يعتبر فيه الفرد هو أساس العملية الإنتاجية والاجتماعية ، وبالتالي تقل الحاجة في المجتمعات الحديثة إلى قوة العمل البشري كمدخل إنتاجي أساسي . ومن ثم ، تشكل العلاقات الأسرية والاجتماعية على ذلك الأساس .. وعلى الرغم من أن الأنماط الإنتاجية الحديثة لا تتطلب كثافة العمل البشري ، إلا أن طبيعة التعامل مع التكنولوجيا الحديثة تتطلب ارتفاع خصائص العامل البشري من حيث المستوى التعليمي والصحي والتقني .. إلا أن الأنماط الإنتاجية التقليدية باعتمادها على الأساليب كثيفة العمل ، إنما تعتمد على كثافة العمل البشري ( أي العدد ) ولا تتطلب ارتفاع الخصائص من حيث المستوى التعليمي أو الصحي أو التقني ... وبالتالي ، فإن الاعتماد المباشر على تكنولوجيات كثيفة العمل ، تؤدي إلى سلوك سكاني يتطلب تكاثر البشر دون العناية برفع خصائصهم من حيث الكيف ... ويعتبر التنظيم الاجتماعي لأنماط الإنتاج التقليدية مع تلك المتطلبات ، حيث تصبغ الأسرة أو العائلة المستعدة كثرة العدد هي وحدة الإنتاج الرئيسية .

وفي حالة توافر أو تداخل أكثر من نمط إنتاجي ، كما هو حاصل في دول العالم الثالث بين أنماط إنتاجية حديثة وأنماط إنتاجية تقليدية ، تتعدد العلاقة بين المستويات التكنولوجية المختلفة ، والتنظيمات الاجتماعية المراكبة .. وقد لا تتطابق الأنماط الاجتماعية مع مستويات المتطلبات الإنتاجية .. وبالتالي ينشأ نظام معقد من تراتب مستويات قوى الإنتاج وتشابك علاقات الإنتاج في تلك المجتمعات .

هذا التداخل بين الأنماط الإنتاجية يؤدي أيضا إلى تعقد الفوارق الهيكلية القائمة على مكانة الأفراد في العلاقات الإنتاجية المتداخلة ، إلا أن نمط التنظيم الاجتماعي على المستوى السياسي قد يعمل على إعادة توزيع الموارد من خلال نفوذ الدولة ( على نهيل المثال قوانين



|                 |                               |                   |           |
|-----------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| موضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| نوع الفرعى :    | عام                           | رقم العدد :       | -         |
| صدر :           | كتاب : السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الأرض بين الملاك والفلاحين .. قوانين العمال وإعادة تشكيل العلاقات بين أصحاب العمل من ناحية والعمال من ناحية أخرى ( ..

يؤثر النمط الإنتاجى اذن على شكل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية ، على أن تغيير مستويات التكنولوجيا أو التدخل فى أشكال التنظيم الاجتماعى ، سيؤثر حتماً على النمط الإنتاجى السائد وبالتالي على هياكل الفوارق الهيكلية مما يؤثر بدوره على الاتجاهات السكانية الأساسية .

وتقع معظم دول العالم الثالث فى دائرة أنماط الإنتاج المتضاربة بين أنماط إنتاجية حديثة وأنماط إنتاجية تقليدية .. وبالتالي يتعين علينا القاء نظرة على الأنماط الإنتاجية للعالم الثالث حتى نستطيع استخلاص خصائص النسق السكانى المرتبط بتلك الأنماط .

#### الأنماط الإنتاجية لدول العالم الثالث

من الممكن توصيف مجتمعات العالم الثالث بأنها مجتمعات تعاني من ضغط من النمو اللامتكافى . ويرجع ذلك الى تداخل الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية فى نسج معقد من التفاعلات المتبادلة . ويلاحظ على تلك الأنماط الخصائص التالية :

- (١) ضعف الروابط العضوية بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .
- (٢) اختلال العلاقة بين الإنتاج ومتطلبات الاستهلاك .
- (٣) عدم التناسب بين القدرات الإنتاجية من ناحية وبين الأعباء البيروقراطية والخدمية المتعلقة بالعملية الإنتاجية .
- (٤) عدم التماثل بين مستويات التقنية المستخدمة ، وأنماط التفكير وأساليب الحياة الاجتماعية.

وتعد تلك الخصائص نتاج من نتائج تعايش أكثر من نمط إنتاجى داخل التشكيلة الاجتماعية لدول العالم الثالث .. هذا ولقد نشأت سياسات التنمية فى القضاء على الأنماط الاجتماعية التقليدية وفرض النمط الإنتاجى الحديث .. فعلى حين اتبعت دول العالم الثالث فى الخمسينات والستينات سياسات تنمية قائمة على استراتيجية احلال الواردات فان تلك السياسات أدت فى معظم الحالات الى خلق قاعدة صغيرة للصناعات الاستهلاكية غير القادرة





|               |                              |                   |           |
|---------------|------------------------------|-------------------|-----------|
| نوع الرئيسى : | السكان                       | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| نوع الفرعى :  | عام                          | رقم العدد :       | -         |
| عدد :         | كتاب: السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

على المنافسة في إطار السوق العالمية والتي تعاني من ضيق حجم السوق المحلي بسبب ضعف القدرة الشرائية الناتج عن اختلال كبير في توزيع الدخل والموارد بين القوى الاجتماعية المختلفة . وفي نفس الوقت تطلبت تلك الصناعات زيادة الإستيراد من المنتجات البسيطة والآلات الرأسمالية ، مما دعا كثير من الدول إلى الإعتماد على قطاعات المواد الأولية التقليدية وتصديرها للحصول على النقد الأجنبي اللازم لاستيراد مكونات الصناعات الإستهلاكية الحديثة . وقد أدت تلك السياسات إلى زيادة الاعتماد على السوق الخارجي بينما كان من أهداف سياسات التنمية تخفيض ذلك الاعتماد بخلق الصناعات التي توفر احتياجات المجتمع الداخلية<sup>(١٨)</sup> .

وبما نتج عن سياسات احلال الواردات نشوء قطاع صناعى حديث نسبيا ، الا أن القطاع الزراعى والمخرفى استمر فى إطار انماط الإنتاج التقليدية . ولم تمس سياسات التنمية تلك القطاعات بأى نوع من التعديل والتحويل . وقد عملت تلك السياسات على اتساع الشقة بين السكان المنخرطين فى إطار القطاع الاقتصادى الحديث وهؤلاء الذين يعملون فى إطار القطاعات التقليدية . وتباعدت المسافة بين القطاعات التقليدية التى مازالت تستخدم وسائل انتاجية كثيفة العمل ، حيث تظل الأسرة الوحدة الإجتماعية والاقتصادية الأساسية ، والقطاع الحديث المنزول فى بعض المدن ، حيث تستخدم وسائل انتاجية كثيفة رأس المال أو/و حيث أصبح الفرد هو أساس العملية الإنتاجية والاجتماعية . ولقد تظل هذا التداخل بين القطاعات التقليدية والحديثة فى ظهور نوعين من المجتمعات فى دول العالم الثالث . فمن الناحية الثقافية والاجتماعية نرى ثنائية واضحة بين المجتمع الريفى المتفلق نسبيا والذي تربطه بالمدن شبكات التبادل ، بينما ينخرط سكان المدن أكثر فأكثر فى مجموعة العلاقات الاجتماعية الحديثة ... وتعيش المدينة فى إطار التخلف على حساب المناطق الريفية من خلال الاختلال الكبير فى شروط التجارة بين المناطق الريفية والصناعية ، التى هى فى الغالب فى صالح المدن ، ومن خلال الاستعواز المباشر على الفائض الزراعى لتمويل متطلبات البنىة وقرطابة المتضخمة<sup>(١٩)</sup> .

هذا ولقد ساعدت عمليات الافتتاح الاقتصادى فى السبعينات والثمانينات على تباعد



|                 |                               |                   |           |
|-----------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| موضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| موضوع الفرعى :  | عام                           | رقم العدد :       | -         |
| عدد :           | كتاب : السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

الشقة بين القطاعات الحديثة والقطاعات التقليدية ، بل انزوت عمليات التصنيع لصالح عمليات التجارة والتسويق والخدمات .. ولقد أدى تراجع التصنيع الى تراجع القيم الاجتماعية الحديثة ، وسيطرت القيم التقليدية حتى على مايسمى القطاع الحديث من النسخ الإنتاجى . ولقد نتج عن تلك العملية نوع من النمو اللامتكافى ، فى معظم مجتمعات العالم الثالث وأدت تلك الثنائية فى الانحاط الإنتاجية الى ظهور تشوهات واضحة فى النسخ الاقتصادى وتتمثل تلك التشوهات فى الإعتماد الواضح على صادرات المواد الأولية ، واتجاه النشاط الإقتصادى الى التركزز فى القطاعات الخدمية والصناعات الخفيفة .. وتدار الاقتصاديات المختلطة من خلال نظام سياسى مفرق فى المركزية ، تتربع على قمم نخبة صغيرة ، تحكم فى العادة من خلال سيطرتها على أدوات القهر والقمع وضيق مجال الدخول الى نسق النفوذ السياسى . وبعد النفوذ السياسى حكروا على فئة قليلة من التبرعين على عرش السلطة . وبالتالي يرتفع فى مثل هذا النظام الفوارق السياسية من حيث المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرار <sup>(١٧)</sup> .

وتدعم تلك الإجهادات السابقة ، الاتجاهات الأيديولوجية السائدة ، فعلى حين تحاول القوى الاجتماعية المنخرطة فى القطاع الحديث التوفيق بين الأيديولوجيات الحديثة والتقليدية ، تعتمد القطاعات التقليدية على الأيديولوجيات والقيم التقليدية كسلاح من أسلحة الهقاء والدفاع عن النفس . وعكس النسق الاجتماعى كل الخصائص السابقة المنطلقة فى صورة من التشوهات والتفتت الاجتماعى ، واستشراء الفوارق الواسعة سواء كانت تلك الفوارق ، فوارق دخلية أو فوارق فى ملكية أصول الثروة أو فوارق تعليمية أو فوارق فى فرص العمالة أو فوارق فى الحصول على الخدمات الاجتماعية . فبينما يتمتع المنخرطون فى القطاع الحديث بنصيب أكبر من موارد المجتمع ، فان القطاعات التقليدية النصف منفصلة على نفسها محرم من كثير من الموارد .. وبالتالي فان للنسق الاجتماعى يتصف غالبا بفتت القوى الاجتماعية وعدم قابليتها للعمل الجماعى الفاعل <sup>(١٨)</sup> .التخلف والنسق السكانى :

يعتبر النسق الاقتصادى - الاجتماعى لدول العالم الثالث المستول الأول عن خصائص النسق السكانى السائد بتلك الدول .. ويمتاز النسق السكانى فى اطار التخلف بالسمات الآتية :



|               |                              |                   |           |
|---------------|------------------------------|-------------------|-----------|
| نوع الرئيسى : | السكان                       | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| رجع الفرعى :  | عام                          | رقم العدد :       | -         |
| صدر :         | كتاب: السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

- ١) مستوى خصوبة مرتفع .
  - ٢) مستوى وفيات متناقص وإن كان مازال مرتفعاً بالقياس بمستويات الوفيات في الدول المتقدمة .
  - ٣) هجرة داخلية مكثفة من الريف إلى المدينة .
  - ٤) وإذا ما اتبحت الفرصة ، هجرة خارجية واسعة النطاق .
  - ٥) توزيع عمرى مختل .
  - ٦) توزيع جغرافى مختل .
  - ٧) تدنى في الخصائص السكانية الأساسية مثل مستويات التعليم ، والصحة ، وانتشار البطالة وقلة فرص العمل المتاحة .
- تعد تلك الخصائص ناتجا لسيادة الفوارق الاقتصادية - الاجتماعية التابعة من خصائص انماط الإنتاج المختلطة السائدة في العالم الثالث ، أى أن الخصائص السكانية هي نتاج لنسق الفوارق الهيكلية والتوزيعية .
- فمن ناحية ، تعكس مستويات الخصوبة المرتفعة متطلبات وسائل الإنتاج كثيفة العمل في القطاعات التقليدية خاصة في مجال الزراعة ومجال الحرف والخدمات . فارتفاع نفقات الإنتاج في القطاعات التقليدية مثل الزراعة ، نتيجة لشروط التجارة القائمة في صالح المدينة ، يؤدي إلى ارتفاع نفقات الإنتاج الزراعى . ويستعيز الفلاح الصغير عن العمالة الخارجية ، يخلق مصدر للعمالة العائلية التي تعمل بدون أجر ( الأطفال ) وبالتالي يزيد الطلب على الأطفال في قطاعات الإنتاج التقليدى فبينما يستثمر الأغنياء في صورة معدات وأسمالية فإن طريقة الاستثمار الوحيدة للفقراء هي مزيد من الإنجاب للمحافظة على رأس مالهم الأساسى : الأرض . وبعد الأطفال أيضا مصدرا اقتصاديا مهما للعائلات الفقيرة في المدن ، حيث يعمل الأطفال في الحرف التقليدية والورش ذات وسائل الإنتاج كثيفة العمل . وبالتالي فإن زيادة عدد الأطفال يؤدي إلى تعظيم دخل الأسرة وليس إلى زيادة الاستهلاك فقط كما يدلنا النموذج الغربى ... وفي الوقت نفسه نلاحظ أن الفئات الاجتماعية ذات الدخول الأعلى وخاصة تلك المنخرطة في القطاع الإقتصادى الحديث ، تمارس نوعاً من أساليب تحديد النسل ،



|               |                               |                   |           |
|---------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| ضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| ضوع الفرعى :  | عام                           | رقم العدد :       | -         |
| محرر :        | مكتاب: السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

وتقل مستويات خصوبة تلك الفئات بصورة ملموسة عن خصوبة الفئات المندرجة في النشاط التقليدي. (١٩)

ومن ناحية أخرى نلاحظ أنه على الرغم من استمرار انخفاض مستويات الوفيات إلا أنها ما زالت مرتفعة نسبياً وخاصة وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة . وتتراوح نسب الوفيات من الريف إلى المدينة وبين الطبقات الأكثر دخلاً وأكثر انخراطاً في القطاع الحديث عنها في الطبقات الفقيرة والمنخرطة في القطاعات التقليدية .. وتعكس مستويات الوفيات في الحقيقة مستويات عالية للوفيات بالنسبة للطبقات الأخيرة . وترتبط وفيات الطبقات الفقيرة بعدم عدالة توزيع الخدمات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية ، بين الأحياء الفاخرة والأحياء الشعبية .. كما تعكس نسب الوفيات العالية للفقراء مستوى من التغذية أدنى بكثير من المتوسطات الغذائية للسكان ككل ، ونسب متدنية من الوعي لانتشار الأمية في الأوساط الفقيرة والمنخرطة في القطاعات التقليدية (٢٠).

هذا ولقد أدت سياسات التحديث في العالم الثالث إلى تحطيم الهياكل التقليدية التي حافظت على وضع التوازن السكاني ، دون القيام بتحديث تلك الهياكل بصورة كاملة وشاملة ، مما أدى إلى اختلال العلاقات الهيكلية وبالتالي اختلال علاقات النسق السكاني . فحيث فرضت سياسات التنمية علاقات إنتاجية حديثة على قوى إنتاجية تقليدية ، تسبب الاختلال الناتج عن ذلك في تفجير بعض الظواهر السكانية الخطيرة . فمثلاً فرض الملكية الخاصة في الريف ، أدى إلى توفير عدد كبير من اليد العاملة ، ونفسي البطالة الريفية ... ومع غياب فرص الهجرة الخارجية اندفع العاطلون في الريف إلى المدينة ... ولضيق مجال الصناعة الحديثة واستخدام إنتاجية كثيفة رأس المال مثل المهاجرون من الريف قطاعات عريضة من البروليتاريا الرثة التي ساهمت في الضغط على خدمات المدينة دون زيادة في الانتاج .. ونشأت مدن الصفيح أو التجمعات السكانية العشوائية ذات المستوى المعيشي المنخفض .. وساهم ذلك في انتشار أنواع من الاقتصاد غير الرسمي كثيف العمالة قليل الإنتاجية ، قليل الأجر ، مما ناقم من مشكلات الفقر في المدينة (٢١) . على أنه مع تزايد فرص الهجرة الخارجية ، امتصت الهجرة إلى الدول العربية الغنية في منطقة الشرق الأوسط ، عدداً كبيراً





صنوع الرئيسى : السكان

اسم كاتب المقال : نادية فرح

صنوع الفرعى : عام

رقم العدد : -

محرر : "كتاب : السكان والتنمية فى مصر

تاريخ الصدور : ١٩٩٤

من العمالة الريفية مما خفف وقتيا من ضغوط الهجرة الريفية الى المدن فى دول مثل مصر ... على أن تلك ظاهرة وقتية ستقضى بانتقضاء فرص الهجرة للخارج .

ونتيجة لعجز الفوارق الهيكلية ، وارتفاع معدلات المحصورة للفئات الفقيرة والتقليدية ، مع تدنى مستويات التغذية والصحة ، وبالتالي انخفاض متوسطات توقع الحياة عند الولادة ، تميزت الدول النامية بتوزيع عمرى فتى ، مما أدى الى ارتفاع معدلات الإعالة ، وارتفاع نفقات الدولة المنصرفة على التعليم ، ودعم الغذاء ، والخدمات الأساسية ، مما ساهم فى مزيد من عجز الميزانية ، ولجوء معظم تلك الدول الى الإستعانة الخارجية . وهناك محاولات بالنسبة من قبل حكومات العالم الثالث فى تخفيض النفقات على التعليم ، ودعم الغذاء والخدمات الصحية .. الا أن تلك الحكومات عاجزة فى الواقع عن اتخاذ مثل تلك الإجراءات التى يتنادى بها اصحاب البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وذلك خوفا من استشارة مشاعر الطبقات الفقيرة التى تندفع فى مظاهرات تلقائية مدافعة عن حقها فى الخدمات الأساسية ... على أن أهم مخاطر سيادة توزيع عمرى فتى ، وارتفاع معدلات الإعالة يكمن فى استمرارية أو حتى تزايد الفقر النسبى لطبقات عريضة من السكان ، مما يؤدى فى النهاية الى زيادة الفوارق الاقتصادية - والإجتماعية ... كما أن استمرار توزيع عمرى فتى وارتفاع معدلات الإعالة يدفع الأسر الفقيرة الى تزويج بناتهم فى سن مبكر حتى يتخففوا من أعباء النفقات ، مما يؤدى الى استمرارية معدلات المحصورة العالية بين الطبقات الفقيرة .

وتعمل الفوارق الهيكلية أيضا على تراجع مستوى الخصائص السكانية فى دول العالم الثالث فنلاحظ تفاوتات ضخمة فى مستويات التعليم والأمية بين القطاع الحديث والقطاع التقليدى .. فمتطلبات العمل التقليدى ودفع الأطفال الى العمل فى سن صغيرة ، يتعارض مع اندراجهم بانتظام فى صفوف التعليم ، وبالتالي تزداد معدلات التسرب من مراحل التعليم الإلزامى وتزداد أعداد الأميين .. فى نفس الوقت تمحصر الطبقات ذات الدخول الأعلى على تعليم أطفالهم وفى أفضل المدارس ... ومع عدم عدالة توزيع الفرص التعليمية ، تزداد أيضا عدم عدالة توزيع فرص العمل المتاحة ، فبندرج الأميين أو المتعلمون تعليما بسيطا فى القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل ، قليلة الإنتاجية ، قليلة الأجر .. بينما يخرط المتعلمون



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| الموضوع الفرعى :  | عام                           | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب : السكان والتنمية لى مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

فى الوظائف أو الأعمال التى تتطلب كمادات خاصة وهى عادة وظائف القطاع الحديث ذات الأجر الأعلى... وقد تنفشى البطالة حتى فى وسط المتعلمين ، هذا إن عجزت الدولة عن الاستثمار فى تحديث الهيكل الاقتصادى . خاصة فى مجال التصنيع . واتجهت الى الاستثمار فى القطاعات الخدمية أو اعتمدت على صادراتها من المواد الأولية ، وهو اتجاه ملحوظ الآن فى معظم الدول العربية ، مما يفاقم من وضع الفقر خاصة بين المتعلمين .... وقد يكون لهذا أثر بالغ الخطورة على مستوى الاستقرار الاجتماعى والسياسى .

ونلاحظ أيضا ضعف مستوى إنتاجية العمال فى دول العالم الثالث ويرجع هذا الى المستويات المتدنية من الدخل وبالتالي المستويات المتدنية من التغذية والصحة والتعليم خاصة للفتيات العربية غير القادرة على المشاركة السياسية الفعالة فى محاولة لاعادة توزيع الموارد بصورة أكثر عدالة بين فئات المجتمع المختلفة .

ومع اعترافنا بأن الفوارق الهيكلية الناتجة عن فطام الإنتاج المفضلطة السائدة فى العالم الثالث هى المسبب الرئيسى لتنسق السكانى السائد ، الا أنه يجب الاعتراف بأن هذا النسق السكانى يؤدى بدوره الى تنامي الفوارق الهيكلية فى غياب سياسات جادة لاعادة هيكلة النظام الاقتصادى - الاجتماعى القائم .

فاستمرار معدلات الخصوبة العالية ، يؤدى بالتقطع الى استمرار ارتفاع معدلات الأمالة مما يؤدى الى انخفاض المخدرات وبالتالي الاستثمارات ويضعف من القدرة الإنتاجية للإقتصاد القومى . وفى ضوء وجود فوارق هيكلية عالية ، فان من المتوقع أن يقع العبء الاقتصادى على الطبقات الفقيرة المحرومة أصلا من منافع التنمية .. وفى ضوء مثل تلك الظروف ، من المتوقع استمرار أو حتى تفاقم واقع الفقر والتخلف وبالتالي تضعف قدرة المجتمع ككل على التنمية .. وبصورة أكثر دقة ، نستطيع القول أن استمرار الخصوبة العالية مع عدم عدالة توزيع الخدمات التعليمية والصحية والفلاحية سيؤدى الى افقار متزايد للطبقات الفقيرة . وفى بعض الدراسات ثبت أن الأسر الواقعة فى النصف الأدنى من هيكل الدخل ، لا تتلقى ١٥ ٪ الى ٢٠ ٪ من مجموع الدخل القومى <sup>(١٢٢)</sup> ويؤدى ارتفاع معدلات الخصوبة فى الأسر الفقيرة ، خاصة اذا لم تفصل فترات زمنية معقولة بين كل طفل وطفل ، الى عدم



|                |                               |                   |           |
|----------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| نوع الرئيسى :  | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| نوع الفرعى :   | عام                           | رقم العدد :       | -         |
| تاريخ الصدور : | كتاب : السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

قدرة الأباء والأمهات على العناية الجادة بالأطفال ، إنما يرفع من معدلات وفيات الأطفال ويضعف من قدراتهم التحصيلية والتعليمية .. تلك الحالة لابد أن تؤدي بدورها الى سبب فرص المعاملة المشمرة بعد بلوغ الأطفال من العمل وبالتالي يستمر واقع الفقر .. كما يؤدي اختلاف مستويات الخصوبة بين الفئات الأعلى دخلا ( ذات الخصوبة الأقل ) والفئات الفقيرة ( ذات الخصوبة المرتفعة ) الى زيادة في تركيز اصول الثروة وبالتالي الى ازدياد الفجوة في الدخل .. كما أن استمرار معدلات الخصوبة العالية ، في غياب سياسات تنمية فعالة يزيد من عرض العمل في المدى الطويل مما يؤثر بالسلب على مستويات الأجور ويضاعف من عدم عدالة توزيع الدخل .

إن التفاعل بين السمات السكانية للدول النامية والفوارق الهيكلية المتزايدة ، سيؤدي حتما الى الحلقة المفرغة المشهورة من الفقر ، واستمرار التخلف وازدياد الضغوط السكانية .. وهي حالة مثالية لاندلاع العنف وهز الاستقرار السياسى .. وبالإضافة الى ذلك ، اذا ما ساهم التنشق اللامتكافى ، للوصول الى التفرد السياسى في تعميق الفوارق للهيكلية السائدة في المجتمعات النامية فإن احتمالات العنف تزداد بشدة وتهدد بتفتيت الدولة نفسها ..

إن استمرار السياسات التنموية الجزئية مسئول بصورة أساسية عن تداخل الأنماط الإنتاجية في العالم الثالث ، وأن هذا التداخل بدوره مسئول عن التنشق السكاني الذي اشرنا اليه واستمرارية هذا التنشق السكاني مرهون بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة .. ومن ثم فان السياسات الهادفة لاصلاح التنشق السكاني في العالم الثالث ، لا يمكن أن تقتصر على بعض السياسات الجزئية مثل سياسات تنظيم الأسرة .. فعل المشكلة السكانية يكمن في تطوير المجتمع ومجديه بصورة متوازنة ومتكافئة ، حتى تنعدم الدوافع المسببة .. للمشكلة السكانية بادي . ذي بدء .



|                   |  |                   |                   |
|-------------------|--|-------------------|-------------------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان                                     | اسم كاتب المقال : | أحمد حسين اللقاني |
| الموضوع الفرعي :  | عام  | رقم العدد :       | -                 |
| المصدر :          | "كتاب" التربية البيئية من الحاضر والمستقبل | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩              |

## المشكلة السكانية

يقال إن الإنسان هو مشكلة البيئة، ومعنى ذلك أن الإنسان عندما خلقه الله سبحانه وتعالى وتعالى تفاعل مع البيئة عبر المصور، وكانت مواردها كافية ومتوازنة تماماً، ولكن مع تزايد أعداد السكان وارتفاع كثافتهم في عديد من الأماكن على سطح الأرض، بدأ الخلل يتسرب إلى هذه العلاقة المتوازنة، وبما زاد من تعقيد المشكلة أن الإنسان نفسه أصبح عدوانياً في كثير من سلوكياته نحو البيئة، وهو أمر أدى إلى التدهور السريع في عديد من إمكاناتها، ومن هنا وجدت المشكلة السكانية، وإلى جانب ذلك هناك مشكلة سكانية من نوع آخر، وهي تتمثل في قلة أعداد السكان وزيادة الموارد عن الحاجة، وفي الوقت ذاته تظهر الحاجة إلى استغلال سكان من مناطق ذات كثافات عالية للعمل والإنتاج.. وفي جميع الأحوال نجد أن الإنسان أو السكان هم أنفسهم العامل الرئيسي في نشأة هذه المشكلة؛ نتيجة لمفاهيم وسلوكيات وعادات ومعتقدات خاطئة، ومن هنا كان للتربية السكانية دور مهم في هذا المجال، ولذلك فانه من المتوقع بعد دراستك لمادة هذا الفصل أن تكون قادراً على أن:

- ١- تستنتج المفهوم الشامل للمشكلة السكانية.
- ٢- تحدد أنماط المشكلة السكانية في أماكن متعددة.
- ٣- تكتشف كيفية تطور الوعي بالمشكلة السكانية وأسبابها.
- ٤- تستخلص العوامل المسفولة عن المشكلة السكانية.
- ٥- تقدر جهود الدولة في سبيل مواجهة المشكلة السكانية.
- ٦- تحدد أبعاد ومقومات عملية التربية السكانية.





|                   |                   |                 |   |
|-------------------|-------------------|-----------------|---|
| اسم كاتب المقال : | أحمد حسين اللقاني | النوع الرئيسي : | السكان                                    |
| رقم العدد :       | -                 | نوع الفرعي :    | عام                                       |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩              | مصدر :          | "كتاب" الفرية البيئية من الحاضر والمستقبل |

- ٧- تستجيب الحلول والبدائل المناسبة لمواجهة المشكلة السكانية.  
٨- تصل إلى صورة واضحة عن دور الفرد والمواطن إزاء المشكلة السكانية.

وإننا نتوقع أن تكون واعياً في أثناء دراستك لهذا الموضوع؛ فذلك الأهداف التي تصف ما يمكن أن يحدث من تغيرات في النهاية، هذا كما أنك ستجد في نهاية الفصل الأنشطة الإرشادية المكملة لمضمون هذا الفصل، وكذلك بعض الأسئلة التي تستهدف التحقق من مدى نجاحك في إنجاز تلك الأهداف.

يقصد بالمشكلة السكانية الوضع القائم في البلاد، عندما يزداد عدد الناس، دون أن يوافق هذه الزيادة ازدياد مناسب في التعليم وفي المرافق الصحية وفي الاقتصاد، ويكون هذا النمو في الكم دون الكيف.

ونقول بأن هناك مشكلة سكانية عندما توجد الظواهر التالية:

- ١- يكون النمو السكاني أكبر من النمو الاقتصادي.
- ٢- يكون الاستهلاك أكبر من الإنتاج.
- ٣- يزداد طلب الأفراد لدخول المدارس، أو لدخول المستشفيات، أو للحصول على سكن، أو للحصول على عمل أو على ما هو متوافر منها.

وهذا كله يعني أن عناصر المشكلة السكانية يمكن تلخيصها في نقطتين:

معدلات مرفقة للزيادة السكانية من جانب، ومعدلات للتنمية لانتساب مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية من جانب آخر، مما يترتب عليه بالضرورة انخفاض مستوى المعيشة، أو بمعنى آخر فإن المشكلة الكبرى العاجلة هي اختلال التوازن بين معدل النمو السكاني من جهة، والمعرفة والمال والموارد اللازمة لسد حاجات الزيادات السكانية في العالم من جهة أخرى.

والحقيقة أن المشكلة السكانية في مصر هي جزء من المشكلة السكانية في العالم، وقد يتضح لنا الحجم العالمي لهذه المشكلة إذا أدركنا أن هناك نحو ٥٠٠ مليون نسمة في العالم - في الدول النامية - يعانون من الجوع، وأن أكثر الدول



|                   |   |                   |                   |
|-------------------|---|-------------------|-------------------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                                  | اسم كاتب المقال : | أحمد حسين اللقاني |
| الموضوع الفرعى :  | عام                                     | رقم المجلد :      | -                 |
| المصدر :          | كتاب "التربة البنية من الحاضر والمستقبل | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩              |

مئات نتيجة أزمة الغذاء ولقحط تقع فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وتشير معدلات الزيادة السكانية فى معظم هذه الدول إلى انفجار سكاني محتم.

لقد كان سكان العالم فى بداية القرن الثامن عشر (١٠٠٠) ألف مليون نسمة، وصل فى بداية السبعينيات من القرن العشرين إلى (٤٠٠٠) مليون نسمة، ويتوقع الخبراء أن يصل العدد فى عام ٢٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ مليون نسمة.

فهل ازداد إنتاج الغذاء فى العالم وخاصة فى الدول النامية بهذه المعدلات؟ بالطبع

لا

فالسكان عندما يتزايدون؛ فهذا يعنى مساكن وخدمات وغذاء أكثر؛ بحيث نجد تلك الأعداد المتزايدة ما يكفيها لكي تعيش.

وينبى أن ندرك أن الزيادة السكانية المتوقعة فى الدول الفقيرة تقدر بنحو ١٨٣ من مجموع الزيادة السكانية العالمية، إذ تقدر الزيادة فى الجنس البشرى سنوياً بنحو ٧٠ مليوناً من السكان، وأن ٥٥ مليوناً تقريباً فى البلاد النامية والفقيرة.

والحقيقة أنه على الرغم من خطورة المشكلة السكانية فى كثير من البلدان، إلا أنها لاثلفت أنظار الكثيرين، وبالتالي لا تجد العناية الكافية لمواجهتها، أو مواجهة ما يترتب عليها من خلل فى البيئة.



|                   |  |                   |                   |
|-------------------|--|-------------------|-------------------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                                   | اسم كاتب المقال : | احمد حسين اللقاني |
| الموضوع الفرعى :  | عام                                      | رقم العدد :       | -                 |
| المصدر :          | "كتاب" التربة البنية من الحاضر والمستقبل | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩              |

بعد دراستك لهذه الأقوال، استخرج المعاني الرئيسية المتضمنة بها، مع بيان رأيك فى مسألة «أن قوة الأمم ورفاهيتها بكثرة ساكنيها».

### مفهوم التربية السكانية :

التربية السكانية هى دراسة البشر داخل أسرهم، وفى قراهم ومدنهم ودولهم فى الماضى والحاضر، والمستقبل، وداخل بيئاتهم، وفى بيئات أخرى خارج أوطانهم، وهى إيجاد العلاقات وإقامة الروابط بين الأسباب والنتائج مع اكتشاف الفرص المواتية، هى وسيلة الفرد فى اتخاذ القرارات المتعلقة بشخصه وأسرته ومجتمعه ووطنه والعالم أجمع، وباختصار هى دراسة البشر وكيف يؤثرون ويتأثرون بمختلف عناصر الحياة الطبيعية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية والبيئية.

كما تعرف التربية السكانية أيضاً بأنها العملية التعليمية، التى تساعد الأفراد والجماعات على الكشف عن الأسباب المختلفة للظواهر السكانية وآثارها على نوعية الحياة، التى يعيشونها بالنسبة لأنفسهم كأفراد وللمجتمع، وللعالم، وتحديد طبيعة المشكلات ذات الصلة باتجاهات التغيرات السكانية وحجم السكان وتوزيعهم وتركيبهم العمرى، وهجرتهم الداخلية والخارجية؛ وذلك للاهتمام إلى الوسائل الممكنة وذات الفعالية، التى يمكن أن يتخذها المجتمع ككل، وأفراده كأعضاء فيه للتأثير فى هذه الظواهر والتغيرات السكانية بهدف تحسين نوعية الحياة التى يعيشونها حاضراً ومستقبلاً.

جاء هذا الخبر فى أحد أعداد الأهرام، سنة ١٩٩٨

أكثر من ٦ مليارات نسمة عدد سكان الأرض فى عام ١٩٩٩

بمناسبة اليوم العالمى للسكان الذى يحتفل به فى يوليو الجارى سيؤكد  
«صندوق الأمم المتحدة للسكان» حفلًا منظرًا هو أن عدد سكان الكرة  
الأرضية البالغ حاليًا ٥,٩ مليار نسمة، سيتجاوز الستة مليارات، خلال  
سنة ٢٠٠٠ أى فى يوليو ١٩٩٩.



|                   |  |                   |                   |
|-------------------|--|-------------------|-------------------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                                     | اسم كاتب المقال : | احمد حسين اللقائن |
| الموضوع الفرعى :  | عام  | رقم العدد :       | -                 |
| المصدر :          | كتاب " التربية البيئية من الحاضر والمستقبل | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩              |

والوقت مع الكبار عن تركوا التعليم - وخاصة إذا كانوا أميين - ولم يسمحوا عن التربية السكانية مثلا إلا فى مرحلة متقدمة من أعمارهم، كما أن نسبة من يتلقون تعليمهم فى مدارسنا لا تزال قليلة مقارنة بمجموع السكان ولاشك أن هذه الففة سيكون لها تأثير كبير على الموقف السكانى فى مرات السنين القادمة، وأنه إذا استمر سلوكهم السكانى يشابه سلوك آبائهم.. فإن مشكلات السكان - فى الوقت الحاضر - سوف تتفاقم، أما إذا أدرك أننا أهدأ الموقف السكانى، واقتنعوا بضرورة اتباعهم سلوكا رشيدا من جانبهم حيثئذ يصبح فى الإمكان تجنب النتائج السيئة فى المستقبل.

#### مفومات التربية السكانية

تقوم التربية السكانية فى التعليم العام على حقائق مستمدة من علم الجغرافيا والتربية القومية والاجتماع والتاريخ والاحياء واللغة والدين؛ فهذه المواد تحوى معلومات عن الحياة الأسرة والتكاثر والتنمية الاقتصادية والسكان، وهذه المعلومات الموزعة بين مواد مختلفة يمكن توجيهها فى أثناء عرضها التوجيه الذى يحدث الأثر المطلوب فى التلاميذ بأسلوب غير مباشر يعد الموضوع عن التكلفة والافعال، وهنا تأتى طرق التدريس والنشاط المدرسى المصاحب لها وحماس المعلم وإيمانه بالحقائق التى يقدمها للتلاميذ.

والخلاصة أن التربية السكانية تقوم على دعامتين أساسيتين:

- حقائق علمية تتعلق بالسكان والأسرة والتكاثر موزعة بين مواد دراسة مختلفة.
  - طرق تدريس تتضمن تحقيق الأثر المطلوب من وراء الحقائق السابق ذكرها
- وفيما يلى نقاش كل دعامة على حدة بالتفصيل:
- بالنسبة للحقائق والمعلومات السكانية الأساسية: لابد من تحديد إطار عام، يقوم على أركانه الثلاثة:
- أ- الميادين.





|                   |  |                   |                   |
|-------------------|--|-------------------|-------------------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                                     | اسم كاتب المقال : | احمد حسين اللقاني |
| الموضوع الفرعى :  | عام  | رقم العدد :       | -                 |
| المصدر :          | "كتاب" التربية البيئية من الحاضر والمستقبل | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩              |

وبهذه المناسبة سعدوا الأمم المتحدة، فى اليوم نفسه، الدول الأعضاء  
لها إلى عقد اجتماع فى نيويورك من ٣٠ يونيو إلى ٢ يوليو ١٩٩٩،  
للبعث عن حصيلة مؤتمر السكان والتنمية، الذى عقد فى القاهرة فى  
١٩٩٤.

اقرأ هذا الخبر وبين المخاطر البيئية المترتبة على هذا الانفجار السكانى،  
وخاصة فى الدول النامية.

وبلاحظ أن هذا التعريف للتربية السكانية يتضمن ما يأتى : أن تنمية وعي  
التلميذ بالمشكلة السكانية وخصائصها فى مجتمعه، يقتضى بالطبع أن يعرف  
الجوانب المرتبطة بالظواهر السكانية على مستوى الوطن ومستوى البيئة المحلية، مثل:  
معدل النمو السنوى، ومعدل الوفيات، ومعدل المواليد... إلخ؛ مما سنوضحه  
بالتفصيل، وهذه المعلومات والحقائق السكانية لانهل على التلميذ هدفًا فى حد ذاتها  
لاستظهارها استعدادًا للامتحان فيها، وإنما نعطيها إياه وسيلة، يعرف من خلالها  
الجوانب الحقيقية القائمة للظروف السكانية التى يمشى فيها.

ومن هنا.. فإن التربية السكانية هى الأسلوب، الذى يمكن التلميذ من بحث  
واكتشاف طبيعة ومعنى الخصائص السكانية، والنتائج المترتبة على هذه الخصائص،  
وآثارها بالنسبة للتلميذ ولأسرته ولمجتمعه والعالم، مع حفزه على سلوك إيجابى  
وسكانى معين؛ حين يصبح مسئولًا عن تكوين أسرة فى المستقبل.

وهذا المفهوم للتربية السكانية يدعونا إلى مناقشة دور المدرسة فى التربية السكانية؛  
حيث إن المدرسة تعد المكان المناسب للتربية السكانية وتحقيق أهداف لأسباب متعددة  
منها: أنه من وظائف المدرسة الأساسية ترجمة أهداف التربية والتعليم إلى مقررات  
دراسة وأنشطة مصاحبة لها، كما أن المدرسة هى المؤسسة الأولى التى يتخذها  
المجتمع كوسيلة لتنمية مهارات أبنائه وإكسابهم القيم والاتجاهات المرغوب فيها  
وتعديل سلوكهم، تحقيقًا لهذه الاتجاهات والقيم التى أثبتت التجارب أنها تكتسب  
فى مقتبل العمر أى فى سن التعليم المبكر، بينما يحتاج الأمر إلى كثير من الجهد



|                |                   |                   |
|----------------|-------------------|-------------------|
| السكان         | اسم كاتب المقال : | أحمد حسين اللقاني |
| موضوع الفرعى : | رقم العدد :       | -                 |
| موضوع الفرعى : | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩              |

ب- المفاهيم.

ج- الأهداف السلوكية.

وكل ميدان يتضمن عدداً من المفاهيم، وكل مفهوم يؤدي إلى تنمية عدد من الأهداف السلوكية.

وفيما يلي عرض لميادين التربية السكانية التي تقوم على تنمية المفاهيم والاتجاهات المتصلة:

١- المعلومات السكانية والديموغرافية الأساسية.

٢- التكاثر البشرى وتنظيم الأسرة.

٣- حجم الأسرة ومستوى المعيشة.

٤- السكان والبيئة.

٥- السكان والنواحي الاقتصادية.

٦- السياسة السكانية والبرامج المرتبطة بها في مصر وغيرها من الدول.

٧- تزايد أثر الظاهرة السكانية على الفرد والجماعة.

ويبدو أن الميادين السابق ذكرها. تغطي قدراً كبيراً مما يحتاجه الدارس، إلا أن تحصيلها واستيعابها يحتاج إلى قدر واضح من المفاهيم الأساسية التي ترتبط بها وتدعمها، فمثلاً إذا كان الميدان الذى تتعرض له يتصل بتنمية المفاهيم والاتجاهات المتصلة بتأثير السكان على الاقتصاد، فما المدركات الأساسية التي تلزمنا لدراسة هذا الميدان؟ ما الجوانب الإدراكية أو المعرفة التي ينبغى أن توجه التدريس والتعلم عن هذا الموضوع؟

هنا لابد من اختيار أنسب المفاهيم المتصلة بالسكان والاقتصاد التي تقود إلى الفهم، ومن الواضح أنه فى الإمكان أن يندرج تحت كل ميدان من الميادين السابقة، الكثير من المفاهيم والمدركات، وفيما يلي أهم الحقائق السكانية الأساسية:



## السكان

### في مصر

| عنوان المقال  | كتاب المقال        | المؤلف                        | التاريخ | الترجيح |
|---|--------------------|-------------------------------|---------|---------|
| مقدمة   | نادية فرج          | "كتاب" السكان والتنمية        | ١٩٩٤    | ١١٣     |
| النمو السكاني والسياسة السكانية                         | وداد مرقس          | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | ١٩٩٤    | ١٢٩     |
| بدء رسم خريطة مصر السكانية                              | الجزيرة            | الأهرام                       | ١٩٩٥    | ١٥٨     |
| كلمة أسر للفتح ٢ مليون شقة مغلقة                        | ملك عبد العظيم     | العالم اليوم                  | ١٩٩٦    | ١٦٠     |
| بعد صدور قانون الإسكان الجديد                           | محمد حسن عامر      | العالم اليوم                  | ١٩٩٦    | ١٦٢     |
| مازال الجدل قائمًا حول قانون الإسكان الجديد             | دالي اباطة         | العالم اليوم                  | ١٩٩٦    | ١٦٤     |
| الانحياز السكاني وراث الإذاعة                           | شوقي عبد الحكيم    | الأهرام                       | ١٩٩٧    | ١٦٦     |
| عبارة اعتراف القوانين بترصون                            | حسام سليمان        | العالم اليوم                  | ١٩٩٧    | ١٦٨     |
| طرفة هائلة لاسمار أراضي التجمعات العمرانية خلال ٥ سنوات | الجزيرة            | العالم اليوم                  | ١٩٩٨    | ١٧١     |
| مستقبل العمران في مصر                                   | عبد الباقى إبراهيم | "مجلة" الأهرام الاقتصادي      | ١٩٩٩    | ١٧٤     |
| الماء الدراسة المتكاملة لتعمير مصر حتى عام ٢٠١٧         | الجزيرة            | العالم اليوم                  | ١٩٩٩    | ١٧٧     |
| حقيقة المشكلة السكانية في مصر                           | جيهان الطيفي       | "مجلة" الأهرام الاقتصادي      | ١٩٩٩    | ١٨١     |
| قانون لجنة الإسكان بمجلس الشعب                          | علاء حسن           | العالم اليوم                  | ١٩٩٩    | ١٨٥     |
| حيواء الإسكان يترجون حلولاً عملية لمشكلة الإسكان        | فاطمة احسان        | العالم اليوم                  | ٢٠٠٠    | ١٨٩     |



|              |                               |                   |           |
|--------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| ع. الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| ع. الفرعي :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| مصدر :       | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

#### مقدمة :

تتمحور سياسات الدولة الرسمية في مصر حول النمو السكاني السريع كمعقبة رئيسية أمام مجهودات التنمية ، وبالتالي ركزت معظم الخطط السكانية الرسمية علي تخفيض معدل النمو السكاني عن طريق تخفيض مستويات الخصوبة . فهل نجحت الدولة في تلك السياسات؟ وماهي فاعلية تلك السياسات في ضوء سياسات التنمية التي اتبعتها الدولة منذ بدأ الاتجاه الرسمي لتبني سياسة سكانية فاعلة ؟ .. وهل تستطيع الدولة أن تعالج مايمسي بالمشكلة السكانية عن طريق جهاز متخصص سواء كان ذلك الجهاز له صلاحيات واسعة أو لا ؟

للإجابة علي تلك التساؤلات ، سنحاول في هذا الجزء استعراض خصائص النمو السكاني والسياسات السكانية المعلقة منذ الستينات وحتى الآن ، ومدى فاعلية تلك السياسات في الوصول الي الهدف المعلن الا وهو تخفيض مستويات الخصوبة بصورة سريعة وفعالة .

أولاً - خصائص النمو السكاني في مصر :

من المعروف أن النمو السكاني في مصر هو محصلة للفارق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات حيث أن الهجرة الدائمة من مصر من الضالة بحيث لا تؤثر كثيراً ولا قلها علي معدلات النمو السكاني . وتشير البيانات المتاحة الي أن المعدلات العالية للنمو السكاني هي في الحقيقة ناقصة عن تناقص سريع في معدلات الوفيات مع ثبات الخصوبة عند مستوى مرتفع نسبياً ، وبالتالي تعد مستويات الخصوبة المرتفعة هي هدف السياسة السكانية . فمع تناقص معدلات الوفيات يصبح المجال الوحيد لتخفيض معدلات النمو السكاني هو العمل علي تخفيض معدلات الإنجاب ..

أجري أول تعداد حديث في مصر سنة ١٨٨٢ ، وتم تقدير عدد السكان في ذلك الوقت بحوالي ٦٨٠.٠٠٠ نسمة . علي أن هناك بعض الشكوك المارة حول دقة هذا التعداد . فلقد تم التعداد أبان فترة الثورة العربية ، حيث ساد الاضطراب البلاد .. ولقد أجري التعداد الثاني في عام ١٨٩٧ ، وحدد هذا التعداد سكان مصر بحوالي ٩٧٣.٤٠٥ نسمة ومنذ ذلك الحين انتظم تعداد السكان كل عشر سنوات . وفي سنة ١٩٤٧ ، بلغ تعداد السكان في مصر حوالي ١٨.٩٦٧.٠٠٠ نسمة .





|               |                               |                   |           |
|---------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| نوع الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| نوع الفرعي :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| سلسل :        | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

جدول (١)

تطور عدد السكان في مصر (١٨٨٢ - ١٩٤٧)

| السنة | عدد السكان | معدل التمر |
|-------|------------|------------|
| ١٨٨٢  | ٧.٥٥٠      |            |
| ١٨٩٧  | ٩.٦٦٩      | ١.٦        |
| ١٩٠٧  | ١١.١٩٠     | ١.٥        |
| ١٩١٧  | ١٢.٧١٨     | ١.٣        |
| ١٩٢٧  | ١٤.١٧٨     | ١.١        |
| ١٩٣٧  | ١٥.٩٢١     | ١.٢        |
| ١٩٤٧  | ١٨.٩٦٧     | ١.٩        |

المصدر : وداد مرقس : سكان مصر : قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦ : القاهرة مركز البحوث العربية ١٩٨٨ ، ص ١٢ .

من الملاحظ إذن، أن النمو السكاني السريع بدأ في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر . وتراوحت معدلات الزيادة بين ١ و ١٩ بالمائة و ١٩ بالمائة .. ونستطيع القول أن تلك الزيادة السريعة في النمو السكاني كانت استجابة مباشرة لمقتضيات الزراعة كثيفة العمالة والتي اعتمدت على تصدير القطن. كما أنها نشأت أيضا نتيجة للتحسن الملحوظ في استخدام وسائل الطب الحديثة والقضاء على الأوبئة والأمراض الفتاكَة التي كانت تهدد حياة المصريين قبل ذلك ( انظر الجزء الأول ، الفصل الثاني » .

تسارعت معدلات النمو السكاني منذ أوائل الخمسينات، ارتفعت معدلات النمو لتقارب الثلاثة بالمائة، واستمر هذا الوضع منذ الخمسينات وحتى الآن. (انظر جدول ٢) ... ومن الواضح أن تسارع معدلات النمو السكانية لما يرجع الي الانخفاض الحاد في مستويات الولفيات من ١٧.٨ في الألف سنة ١٩٥٢ إلى ٨.٦ في الألف فقط في عام ١٩٨٨ هذا في الوقت الذي لم تنخفض فيه معدلات المواليد إلا بنسبة ضئيلة من ٤٥.٢ في الألف سنة ١٩٥٢ إلى ٣٧.٥ في الألف سنة ١٩٨٨ .. هل يعني ذلك أن مستويات الخصوبة في مصر لم



رضوع الرئيسي : السكان  
 رضوع الفرعي : في مصر  
 مصدر : "كتاب السكان والتنمية في مصر"  
 اسم كاتب المقال : نادية فرح  
 رقم العدد : -  
 تاريخ الصدور : ١٩٩٤

جدول - ٢ -

السكان في منتصف العام وأعداد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدلاتهم في السنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٧

| السنة | عدد السكان في منتصف العام بالآلاف | المواليد    |                        | الوفيات     |                       | الزيادة الطبيعية |               |
|-------|-----------------------------------|-------------|------------------------|-------------|-----------------------|------------------|---------------|
|       |                                   | عدد بالآلاف | معدل المواليد في الألف | عدد بالآلاف | معدل الوفيات في الألف | عدد بالآلاف      | معدل في الألف |
| ١٩٥٢  | ٢١٤٣٢                             | ٩٩٩         | ٤٥.٢                   | ٣٨١         | ١٧.٨                  | ٥٨٨              | ٢٧.٤          |
| ١٩٦٠  | ٢٥٩٩٠                             | ١١١٤        | ٤٢.٩                   | ٤٣٨         | ١٩.٩                  | ٩٧٦              | ٣٧.٦          |
| ١٩٦٦  | ٣٠١٨٨                             | ١٢٣٥        | ٤٠.٩                   | ٤٧٧         | ١٥.٨                  | ٧٥٨              | ٢٥.١          |
| *١٩٧٦ | ٣٧٨٥٨                             | ١٣٨٤        | ٣٦.٦                   | ٤٤٥         | ١١.٨                  | ٩٣٩              | ٢٤.٨          |
| *١٩٧٧ | ٣٨٧٩٤                             | ١٤٥٥        | ٣٧.٥                   | ٤٥٩         | ١١.٨                  | ٩٩٦              | ٢٥.٧          |
| *١٩٧٨ | ٣٩٧٦٧                             | ١٤٨٧        | ٣٧.٤                   | ٤٦٧         | ١٠.٥                  | ١٠٧٠             | ٢٦.٩          |
| *١٩٧٩ | ٤٠٨٨٩                             | ١٦٤٢        | ٤٠.٢                   | ٤٤٦         | ١٠.٩                  | ١١٩٦             | ٢٩.٣          |
| *١٩٨٠ | ٤٢١٢٦                             | ١٥٨٠        | ٣٧.٥                   | ٤٣٣         | ١٠.٠                  | ١١٥٧             | ٢٧.٥          |
| *١٩٨١ | ٤٣٣٢٢                             | ١٦٠٤        | ٣٧.٠                   | ٤٣٤         | ١٠.٠                  | ١١٧٠             | ٢٧.٧          |
| *١٩٨٢ | ٤٤٥٠٦                             | ١٦١٢        | ٣٦.٢                   | ٤٤٤         | ١٠.٠                  | ١١٦٨             | ٢٦.٢          |
| *١٩٨٣ | ٤٥٧٥٥                             | ١٦٨٤        | ٣٦.٨                   | ٤٤٥         | ٩.٧                   | ١٢٣٩             | ٢٧.١          |
| *١٩٨٤ | ٤٧١٩١                             | ١٨٢٠        | ٣٨.٦                   | ٤٤٤         | ٩.٤                   | ١٢٣٦             | ٢٦.٢          |
| *١٩٨٥ | ٤٨٥٠٣                             | ١٨١٧        | ٣٧.٥                   | ٤٤٢         | ٩.١                   | ١٣٧٥             | ٢٨.٤          |
| *١٩٨٦ | ٤٩٨٩٧                             | ١٨٧٨        | ٣٧.٦                   | ٤٦٨         | ٩.٤                   | ١٤١٠             | ٢٨.٧          |
| ١٩٨٧  | ٥١٣٢٩                             | ١٩٤٣        | ٣٧.٨                   | ٤٤٠         | ٨.٦                   | ١٥٠٣             | ٢٨.٢          |
| ١٩٨٨  | ٥٢٩١٩                             | ١٩٨٧        | ٣٧.٥                   | ٤٥٦         | ٨.٦                   | ١٥٣١             | ٢٨.٩          |

\* تم تقدير عدد السكان في عامي ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ على أساس فرق التعدادات لهاتين السنتين وبشكل المراتبي في الخارج.

\*\* احتسبت تقديرات السنوات للسكان من ١٩٧٧ - ١٩٨٥ اعتماداً على بيانات تعداد ١٩٧٦ وباستخدام أسلوب الزيادة الطبيعية وكذلك تقديرات السكان لعام ١٩٨٧ و١٩٨٨ اعتماداً على بيانات تعداد ١٩٨٦ وباستخدام أسلوب الزيادة الطبيعية.

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السكاني ١٩٨٧ - ١٩٨٧ القاهرة : الجهاز المركزي ، جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٩ ص ٣٩.



|                   |                               |
|-------------------|-------------------------------|
| أرضوع الرئيسي :   | السكان                        |
| أرضوع القرعى :    | في مصر                        |
| مصدر :            | "كتاب" السكان والتنمية في مصر |
| اسم كاتب المقال : | نادية فرح                     |
| رقم العدد :       | -                             |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤                          |

تنخفض في خلال الأربعين سنة الماضية، وأنها بقيت على حالها من الارتفاع، حتى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وإلى الآن؟ وإذا كان هذا صحيحا، هل يعني ذلك أن نتوقع استمرار معدلات النمو السكانية المرتفعة؟ وأين من ذلك السياسات السكانية المتعاقبة والتي استهدفت تخفيض معدلات النمو السكاني منذ الستينات وحتى الآن؟

وفي الحقيقة، فإن الاعتماد على قياس مستويات الخصوبة عن طريق معدلات المواليد الطبيعية، قد يكون مضللا بعض الشيء، فقد تكون مستويات الخصوبة آخذة في الهبوط في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات المواليد الطبيعية، نتيجة لارتفاع مستويات الخصوبة في فترة سابقة، ووجود عدد أكبر من النساء في سن الزواج والإنجاب.

وبالتالي، فمن المستحسن في محاولة قياس الخصوبة، الاعتماد على مؤشر آخر أكثر دقة وهو معدل الخصوبة الإجمالي، ويعرف معدل الخصوبة الإجمالي بعدد الأطفال الأحياء لامرأة تبدأ الإنجاب (في وقت المسح) وتتجنب حسب المعدلات السائدة في فترة خمس سنوات السابقة للمسح.

تظهر البيانات المتاحة، من مسوحات مختلفة للخصوبة في مصر، أن هناك اتجاها تنازليا لمعدلات الخصوبة الإجمالية (انظر جدول ٣). فلقد تناقص معدل الخصوبة الإجمالي على مستوى الجمهورية ككل من ٧.٩ في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٥) التي ٣.٨ في الفترة (١٩٨٦ - ١٩٨٨) .. هذا ولقد انخفضت معدلات الخصوبة الإجمالية على الرغم من أن متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات حاليا أو النساء اللاتي سبق لهن الزواج لم يرتفع بصورة كبيرة منذ الستينات وحتى الآن .. فحسب البيانات المتاحة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٤ (انظر جدول ٤)، نلاحظ أن متوسط العمر لدى النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج قد ارتفع من ١٦.٦ سنة في الفترة الزمنية (١٩٦٠ - ١٩٦٤) إلى ١٩ سنة في الفترة الزمنية (١٩٨٠ - ١٩٨٤)، أي أن معظم النساء في مصر يتزوجن في سن صغيرة نسبيا، وبذلك يعرضن لفترات طويلة من احتمالات الإنجاب.



الموضوع الرئيسى : السكان  
 الموضوع الفرعى : في مصر  
 المصدر : كتاب السكان والتنمية في مصر  
 اسم كاتب المقال : نادية فرح  
 رقم العدد : -  
 تاريخ الصدور : ١٩٩٤

## جدول ٣

معدلات الخصوبة الاجمالية في مصر

| الفترة الزمنية |      |      |      |      |      | المنطقة           |
|----------------|------|------|------|------|------|-------------------|
| ١٩٨٦           | ١٩٨٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٠ | ١٩٦٥ | ١٩٦٠ |                   |
| ١٩٨٨           |      | ١٩٨٠ | ١٩٧٥ | ١٩٧٠ | ١٩٦٥ |                   |
| ٤.٣٨           | ٤.٢٠ | ٥.٢٧ | ٥.٥٣ | ٦.٥٣ | ٧.٠٩ | اجمالي الجمهورية  |
|                |      |      |      |      |      | الحضر             |
| ٣.٤٨           | ٣.٩١ | ٤.٢٧ | ٤.٣٦ | ٥.٣٨ | ٦.٤٠ | اجمالي الحضر      |
| ٣.٠١           | ٣.٧٩ | ٣.٨٤ | ٣.٩٧ | ٥.١١ | ٥.٩٢ | المحافظات الحضرية |
| ٣.٨١           |      | ٤.٩٢ | ٤.٤٦ | ٥.٤٧ | ٧.٠٤ | حضر وجه بحري      |
| ٤.١٧           |      | ٥.٨٧ | ٥.٦٨ | ٦.٤٩ | ٧.٤٣ | حضر وجه قبلي      |
|                |      |      |      |      |      | الريف             |
| ٥.٣٥           | ٤.٤٢ | ٦.١٤ | ٦.٥٤ | ٧.٥٠ | ٧.٦٤ | اجمالي الريف      |
| ٤.٧٣           |      | ٦.٠٠ | ٦.٥٢ | ٧.٤٠ | ٧.٥١ | ريف الوجه البحري  |
| ٦.١٥           |      | ٦.٣٢ | ٦.٦١ | ٧.٦٥ | ٧.٨٢ | ريف الوجه القبلي  |

المصدر : البيانات من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠.

Awad Hllouda , Saad Amin and Samir Farid: "The Egyptian Fertility Survey", 1980. Vol 2. Cairo : CAP MAS, 1983-

البيانات الخاصة بهام ١٩٨٤ مستقاة من .

- حسين عبد العزيز ، محمد نبيل الحزازاتي وأن آدامز واي : « أهم نتائج مسح مدي ممارسة طرق تنظيم الأسرة في مصر ، ١٩٨٤ » - القاهرة: المجلس القومي للسكان ، سبتمبر ١٩٨٥  
 -البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وتتضمن بيانات ١٩٨٨ وحتى وقت المسح  
 محسوبة علي الأساس الاطفال للنساء في سن ١٥ - ٤٤ سنة . . . . . وتلك البيانات مستقاة من  
 Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El- Zanaty and





|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

Ann Way "EGYPT Demographic and Health Survey, 1988"  
Cairo: National Population council, September 1989-

جدول ٤

متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج حسب التوزيع الجغرافي.

| الفترة الزمنية | المحافظات الحضرية | وجه بحري |         | وجه قبلي |         | المجموع |
|----------------|-------------------|----------|---------|----------|---------|---------|
|                |                   | اجمالي   | حضر ريف | اجمالي   | حضر ريف |         |
| ١٩٩٤ - ١٩٩٠    | ١٧.٣              | ١٦.٧     | ١٧.٢    | ١٦.٩     | ١٦.٧    | ١٦.٩    |
| ١٩٩٥ - ١٩٩١    | ١٨.٨              | ١٦.٩     | ١٨.٢    | ١٦.٩     | ١٧.٢    | ١٦.٨    |
| ١٩٩٤ - ١٩٩٠    | ١٩.٥              | ١٨.١     | ٢٠.٥    | ١٧.٢     | ١٨.١    | ١٧.٩    |
| ١٩٧٩ - ١٩٧٥    | ٢١.١              | ١٨.٠     | ٢٠.٦    | ١٧.٢     | ١٨.٦    | ١٨.٣    |
| ١٩٨٤ - ١٩٨٠    | ٢١.٨              | ١٨.٧     | ٢٠.٧    | ١٨.٠     | ١٨.٧    | ١٩.٠    |
| عدد النساء     | ٢١٤١              | ٣٥٠٥     | ١٠١٩    | ٢٤٨٦     | ٣٢٦٥    | ١١٤٥    |
|                |                   |          |         |          |         | ٢١٢٠    |

المصدر: Hussein Abdel Aziz , Magued Osman , Fatma El - Zanaty, and Ann Way : "Egypt Demographic and Health Survey , 1988".  
Cairo : National Population Council, September 1989-

وعلى الرغم من هذا الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة الإجمالية ، إلا أن تلك المعدلات مازالت مرتفعة ، وبالتالي سيستمر معدل النمو السكاني السريع لمدة طويلة قادمة ، خاصة إذا ما أضفنا الفوارق الكبيرة بين المناطق الجغرافية وبين الطبقات الاجتماعية في الحسبان .

ونلاحظ أن كل من بيانات الخصوبة الإجمالية وبيانات متوسط سن الزواج ، تخفي تفاوتات واضحة حسب التوزيع الجغرافي للسكان .. فلذلك وهلة ، نستطيع ملاحظة أن معدلات الخصوبة للريف المصري ترتفع في العادة بحوالي طفلين عن معدل الخصوبة الإجمالي



|          |                   |           |
|----------|-------------------|-----------|
| السكان : | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| في مصر : | رقم العدد :       | -         |
| صدر :    | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

للحضر . وعلي سبيل المثال ، بلغ معدل الخصوبة في الريف ٥.٣٥ ، بينما انخفض إلى ٣.٤٨ في الحضر وذلك عن الفترة الزمنية (١٩٨٦ - ١٩٨٨) .. وفي نفس الوقت بلغ متوسط سن الزواج للنساء في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤) حوالي ٢٠ سنة بالنسبة للنساء في الحضر ، ووصل إلى ١٧ سنة في الريف ( انظر جدول ٣ و جدول ٤ ) .

ولا تقتصر التفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية وفي متوسط سن الزواج للنساء علي الفوارق بين الريف والحضر ، بل تعد تلك التفاوتات بين المناطق الحضرية نفسها ، وفي داخل الريف المصري .

ففي داخل الحضر ، تحظى المحافظات الحضرية ( القاهرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، والسويس والإسماعيلية ) بأقل معدلات للخصوبة الإجمالية في مصر ، ووصلت تلك المعدلات إلى ٣.٠١ في الفترة الزمنية (١٩٨٦ - ١٩٨٨) ويأتي حضر وجه بحري في المرتبة الثانية بمعدل خصوبة إجمالها يصل إلى ٣.٨١ ثم حضر الوجه القبلي (٤.١٧) وذلك في نفس الفترة الزمنية السابق الإشارة إليها .. ونلاحظ أن تلك التفاوتات قد استمرت طوال فترة الأربعين سنة الماضية .. وهناك أيضا تفاوتات ملحوظة بين معدلات الخصوبة الإجمالية لريف وجه بحري ، حيث وصل هذا المعدل إلى (٤.٧٣) ، بينما يصل مستوي الخصوبة الإجمالية في وىف وجه قبلي إلى (٦.١٥) ، وذلك لنفس الفترة الزمنية السابقة (١٩٨٦ - ١٩٨٨) ( انظر جدول ٣ ) .

تفاوتت أيضا متوسطات سن الزواج للنساء حسب المناطق الجغرافية في مصر .. ففي الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤) وصل متوسط سن الزواج للنساء إلى حوالي ٢٢ سنة في المحافظات الحضرية ، ٢١ سنة في حضر وجه بحري و ٢٠ سنة في حضر وجه قبلي .. أما بالنسبة للمناطق الريفية ، فيصل متوسط سن الزواج للنساء إلى ١٨ سنة في ريف وجه بحري ، وينخفض إلى حوالي ١٧ سنة في وىف وجه قبلي .. ( انظر جدول رقم ٤ ) .

تعود تلك الفوارق في جوهرها إلى اختلاف الأنماط الإنتاجية بين الحضر من ناحية والريف من ناحية أخرى ، فما زال الريف المصري يخضع لأنماط الإنتاج التقليدية كثيفة العمل ، أما المناطق الحضرية فتخضع لتضاريف الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية ، مما يقلل من الاعتماد على الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة إلى حد ما ، علي الرغم من شيوع الأنشطة الصغرية



الموضوع الرئيسي : السكان  
الموضوع الفرعي : في مصر  
المصدر : كتاب "السكان والتنمية في مصر"  
اسم كاتب المقال : نادية فرح  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

وذاات العمالة الكثيفة في مجالات الورش الصغيرة والخدمات ، وبالإضافة الي تلك الفوارق الهيكلية بين الريف والحضر ، فان الفوارق في مستويات الخصوبة ومن الزواج بين المناطق الحضرية نلصها يرجع في الحقيقة الي تكس الصناعات الحديثة بصفة خاصة في المحافظات الحضرية خاصة القاهرة والأسكندرية ، بينما تحظى المناطق الحضرية في كل من وجه بحري ووجه قبلي بمستوي تصنيع أقل بكثير من مستوي المحافظات الحضرية الكبرى ... ( انظر الجزء الثاني من هذا التقرير ، فصل ٤ ) .

ولا تعكس الاختلافات في مستويات الخصوبة علي المستوي الجغرافي الفوارق الهيكلية الناتجة عن تباين الأنماط الإنتاجية السائدة في مصر فقط ، بل أن عدم عدالة توزيع الدخل وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية وتباين نصيب الفئات الاجتماعية من الدخل والخدمات الاجتماعية الأخرى يؤدي الي اختلاف مستويات الخصوبة الإجمالية ومتوسطات بين الزواج .. وعلي الرغم من ندرة البيانات الخاصة بقياس الفوارق التوزيعية ( مثل بيانات توزيع الدخل ) في مصر بصورة عامة إلا أن هناك بعض الدراسات التي تشير بوجه الخصوص الي ارتباط الفوارق التوزيعية ، بالتفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية في مصر .

#### جدول رقم (٥)

معدلات الخصوبة الاجمالية حسب فئات توزيع الدخل

(١٩٨٠ - ١٩٧٥)

| معدلات الخصوبة الاجمالية | فئات توزيع الدخل الفردي |
|--------------------------|-------------------------|
| ٦.١٣                     | اقل من ٢٠ بالمائة       |
| ٦.٠٠                     | من ٢١-٤٠ بالمائة        |
| ٥.٣٩                     | من ٤١-٦٠ بالمائة        |
| ٤.٩١                     | من ٦١-٨٠ بالمائة        |
| ٣.٨٢                     | من ٨١-                  |



ارضوع الرئيسي : السكان  
ارضوع الفرعى : فى مصر  
المصدر : "كتاب السكان والتنمية فى مصر  
اسم كاتب المقال : نادية فرح  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : مسح الخصصة ١٩٨٠ الخ للمجلد الثالث،  
القاهرة: سبتمبر ١٩٨٣

نلاحظ من الجدول السابق ( جدول ٥ ) ارتباطا واضحا بين مستويات توزيع الدخل الفردي ، ومعدلات الخصصة الإجمالية . ومن الواضح أن الفئات الأفقر هي الفئات الأعلى خصصة وتقل مستويات الخصصة بانتظام مع ارتفاع مستويات الدخل . وتبين مستويات الدخل بشدة بين المناطق الجغرافية في مصر ( انظر جدول ٦ ) .  
جدول (٦)

نسبة الأسر حسب فئات توزيع الدخل الكلي ١٩٨٠

| النطقة              | فئات الدخل     |         |         |         |
|---------------------|----------------|---------|---------|---------|
|                     | أقل ٢٠ بالمائة | ٢١ - ٤٠ | ٤١ - ٦٠ | ٦١ - ٨٠ |
| القاهرة والاسكندرية | ١٠.٦           | ١٥.٣    | ٢٣.٤    | ٢٩.٤    |
| حضر وجه بحري        | ١٥.٢           | ١٣.٨    | ١٧.٨    | ٢٤.٣    |
| حضر وجه قبلي        | ١٧.٦           | ٢٠.٦    | ١٩.٥    | ٢٢.٤    |
| ريف وجه بحري        | ٢٢.٠           | ٢١.٥    | ١٨.٢    | ١٨.٢    |
| ريف وجه قبلي        | ٣٠.٣           | ٢٥.٩    | ٢٢.٢    | ١٤.٦    |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : مسح الخصصة ١٩٨٠. القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ المجلد الثالث.

نلاحظ من البيانات المتوفرة لسنة ١٩٨٠ عن نسبة الأسر حسب فئات توزيع الدخل الكلي، أن أكثر من ٥٦ بالمائة من الأسر في ريف وجه قبلي يقعن في أقل من ٤٠ بالمائة من فئات توزيع الدخل ، بينما تصل تلك النسبة إلى ٤٣.٥ بالمائة في ريف وجه بحري، و٣٨.٣ بالمائة في حضر وجه قبلي ، ٢٩ بالمائة في حضر وجه بحري وحوالي ٢٦ بالمائة فقط في القاهرة والاسكندرية . وبالمثل تصل نسبة الأسر في أعلى الفئات الدخلية (٨١+٢٠) إلى ٢٩ بالمائة في القاهرة والاسكندرية بينما لا تتعدى تلك النسبة ١٨ بالمائة لريف وجه بحري و١٦ بالمائة





الموضوع الرئيسى : السكان  
الموضوع الفرعى : في مصر  
المصدر : "كتاب السكان والتنمية في مصر  
اسم كاتب المقال : نادية فراح  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

فقط لاشهر في ريف وجه قبلي . ويعني ذلك أن أكثر من نصف سكان الريف المصري يقعون في أسفل فئات الدخل ( أقل ٤٠ بالمائة ) وإذا صالحتنا ارتباط معدلات المحصورة الإجمالية بمستويات الدخل ( انظر جدول ٥ ) فلا غرو من أن أعلى معدلات تلك المحصورة مرتبطة بسكان الريف وبالفئات هؤلاء السكان ذوو الدخل المنخفضة .

جدول رقم (٧)

مصادر الدخل ( النسبة من الدخل الإجمالي)

حسب المنطقة وحجم الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة (١٩٨٠)

| المستوى التعليمي لرب الأسرة | نسبة الدخل من النشاط (تقديراً) |                         |            |                |
|-----------------------------|--------------------------------|-------------------------|------------|----------------|
|                             | العمل لدى الآخرين              | العمل لحسابه في الزراعة | أعمال أخرى | مصادر دخل أخرى |
| القاهرة والإسكندرية         | ٦٧                             | ١                       | ٢٠         | ٣              |
| حضر وجه بحري                | ٥٠                             | ٦                       | ٣٤         | ٣              |
| حضر وجه قبلي                | ٥٦                             | ٧                       | ٣٠         | ١              |
| ريف وجه بحري                | ٤٠                             | ٤٢                      | ١٤         | ٤              |
| ريف وجه قبلي                | ٣٧                             | ٤١                      | ١٢         | ١٠             |
| لم يدخل مدرسة               | ٤١                             | ٣٤                      | ١٨         | ٧              |
| لم يكمل المرحلة الابتدائية  | ٤٦                             | ١٨                      | ٣٠         | ٦              |
| الشهادة الابتدائية          | ٥٧                             | ١٢                      | ٢٣         | ١              |
| الشهادة الثانوية            | ٧١                             | ٦                       | ١١         | ١١             |
| جامعي                       | ٧٥                             | ٣                       | ٩          | ٦              |
| حجم الأسرة                  |                                |                         |            |                |
| ٢                           | ٥٣                             | ١٠                      | ٢٠         | ١١             |
| ٤                           | ٦٠                             | ٩                       | ٢٠         | ١٠             |
| ٦                           | ٥٨                             | ١٦                      | ١٩         | ٦              |
| ٨                           | ٤٩                             | ٢٥                      | ٢١         | ٤              |
| ١٠ +                        | ٣٥                             | ٤٧                      | ١٣         | ٥              |

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : "مصر المحصورة ١٩٨٠". القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ . المجلد الثالث.



|                 |                               |                   |           |
|-----------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| موضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| موضوع الفرعى :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| صدر :           | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

ولا تتوقف التباينات في معدلات الخصوبة وبالتالي التباينات في حجم الأسرة علي مستوي الدخل فقط وإنما أيضا ترتبط بمصادر ذلك الدخل والمستوي التعليمي (انظر جدول ٧). نلاحظ من هذا الجدول أن ٤٧٪ من دخول الأسر الكبيرة الحجم (١٠+) ترتبط بالنشاط الزراعي وخصوصا في حالة عمل رب الأسرة لحسابه وبالذات في الريف ، وأنه كلما زاد الاعتماد علي النشاط الزراعي لتوليد الدخل زاد عدد أفراد الأسرة . تقل أحجام الأسرة بصورة ملحوظة إذا ماكان النشاط الأساس لتوليد الدخل هو العمل لدي الآخرين وتزيد نسبة توليد الدخل من العمل لدي الآخرين في المناطق الحضرية بصورة ملحوظة عن الريف . وعلي سبيل المثال فإن الأسر المكونة من فردين أو المكونة من ٤ أفراد أو ٦ أفراد تستقي حوالي ٦٠ بالمائة من دخلها من النشاط الاقتصادي القائم علي العمل لدي الآخرين ( أقطاب انتاجية حديثة تعتمد علي علاقة الأجر ) بدلا من الدخل المستقي من النشاط الزراعي وحساب رب الأسرة ( أقطاب انتاجية تقليدية تعتمد علي عمل الأسرة ككل ) . يرتبط مصدر الدخل وحجم الأسرة بنوعية نمط الإنتاج وأيضاً بالمستوي التعليمي ، خاصة عند المستويات العليا من التعليم . فالذين حصلوا علي قدر مرتفع من التعليم ( الشهادة الثانوية أو الشهادة الجامعية ) يكادون يعتمدون بصورة كلية علي مصادر دخل تابعة من العمل لدي آخرين -حوالي ٧٠ بالمائة من الدخل ) ، بينما تتدني تلك النسبة بصورة حادة إذا ماكان النشاط الأساسي لتوليد الدخل هو الزراعة لحساب رب الأسرة .

وفي الارتباط بين المستوي التعليمي للزوج والزوجة ، وارتباط عمل المرأة ، ونوعية مهنة الزوج بمستويات الخصوبة ، فإن مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٠ ، والذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بالقاهرة ، يعطينا بعض المؤشرات التالية ( انظر جدول رقم ٨ ) . نلاحظ أولاً أن المستوي التعليمي للزوجة يعتبر عاملاً أكثر تعبيراً من المستوي التعليمي للزوج في التأثير علي مستويات الخصوبة ، علي أن التأثير الفعال للمستوي التعليمي علي مستويات الخصوبة لا يتحقق الا عند المستويات العليا من التعليم ( ثانوي -جامعي ) لكل من الزوج والزوجة .



موضوع الرئيسى : السكان  
 موضوع الفرعى : في مصر  
 مصدر : كتاب " السكان والتنمية في مصر  
 اسم كاتب المقال : نادية فرح  
 رقم العدد : -  
 تاريخ الصدور : ١٩٩٤

#### جدول ٨

متوسط عدد الأطفال الذين ولدوا، حسب بعض المتغيرات

الاجتماعية - الاقتصادية ١٩٨٠

| المتغير                    | حضر | ريف | اجمالي |
|----------------------------|-----|-----|--------|
| أ- المصري القبطي للزوجة    |     |     |        |
| امية - لم تدخل مدرسة       | ٤.٩ | ٤.٥ | ٤.٧    |
| امية دخلت المدرسة          | ٤.٦ | ٤.٨ | ٤.٧    |
| تقرأ وتكتب                 | ٣.٩ | ٤.٤ | ٤.٠    |
| ابتدائي                    | ٣.٢ | ٣.٣ | ٣.٣    |
| ثانوي / جامعي              | ٢.٢ | ٢.٣ | ٢.٦    |
| ب- المصري القبطي للزوج     |     |     |        |
| امية - لم يدخل المدرسة     | ٥.٠ | ٤.٥ | ٤.٧    |
| امية - دخل المدرسة         | ٤.٦ | ٤.٥ | ٤.٦    |
| تقرأ وتكتب                 | ٤.٥ | ٤.٨ | ٤.٦    |
| ابتدائي                    | ٤.١ | ٤.٦ | ٤.٢    |
| ثانوي / جامعي              | ٢.٩ | ٣.٤ | ٣.٠    |
| ج- لمط عمل الزوجة          |     |     |        |
| لم تعمل أبدا               | ٤.٤ | ٤.٦ | ٤.٥    |
| عملت قبل الزواج فقط        | ٤.٥ | ٤.٣ | ٤.٤    |
| عملت قبل وبعد الزواج       | ٢.٩ | ٤.٣ | ٣.٨    |
| تعمل لنفسها / للمساعدة     | ٤.٧ | ٤.٥ | ٤.٦    |
| تعمل للغير                 | ٢.٤ | ٣.٧ | ٢.٦    |
| د- مهنة الزوج              |     |     |        |
| احصائى ومهنة               |     |     | ٣.١    |
| احصائى كتابية              |     |     | ٣.٥    |
| احصائى البيع               |     |     | ٤.٥    |
| الزراعة - يعمل لحسابه      |     |     | ٤.٩    |
| الزراعة - يعمل لحساب الغير |     |     | ٤.٥    |
| عامل يدوي                  |     |     | ٤.٣    |

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، مسح الخصوبة ١٩٨٠ ، المجلد الثالث. القاهرة،

١٩٨٣ (البيانات معدلة حسب العمر).



الموضوع الرئيسي : السكان  
الموضوع الفرعي : في مصر  
المصدر : "كتاب" السكان والتنمية في مصر  
اسم كاتب المقال : نادية فرح  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

جدول (٩)

معدلات الخصوبة الاجمالية للنساء

حسب المستوى التعليمي ونوع العمل ١٩٨٨

| متوسط عدد الاطفال<br>المولدين للنساء<br>٤-٤٩ سنة | معدلات الخصوبة الاجمالية (١)         |           |           |                        |
|--|--------------------------------------|-----------|-----------|------------------------|
|  | من صفر الي ٤<br>سنوات قبل<br>التعداد | ١٩٨٥-١٩٨٣ | ١٩٨٨-١٩٨٦ |                        |
| ٦.٥٦   | ٥.٧٣                                 | ٥.٩٩      | ٥.٣٨      | المستوى التعليمي       |
| ٥.٩٤   | ٥.٠٩                                 | ٥.٢٨      | ٤.٧٦      | امية                   |
| ٤.٩١   | ٣.٧٩                                 | ٤.٠٥      | ٣.٦١      | بعض التعليم الابتدائي  |
| ٣.٢٧   | ٣.٢٣                                 | ٣.٠٣      | ٣.١٥      | ابتدائي الي الثانوي    |
|  |                                      |           |           | حصلت علي الثانوية/اعلي |
| ٤.٣٥ -   | ٣.١٥                                 | ٣.٣٠      | ٢.٩١      | نوع العمل              |
| ٦.١٧   | ٤.٩٠                                 | ٥.١٢      | ٤.٦٠      | تعمل من أجل مقابل مادي |
|  |                                      |           |           | لا تعمل                |

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El - Zanaty and Ann Way :  
"Egypt Demographic and Healthy Survey , 1988". Cairo : National Population Council, September 1989-

ملاحظة

١- معدلات الخصوبة الاجمالية محسوبة للنساء في فئات السن ١٥-٤٤ سنة .





|                   |                               |                   |            |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|------------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فروح |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -          |
| المصدر :          | كتاب "السكان والتنمية في مصر" | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤       |

نلاحظ أيضاً أن نمط عمالة المرأة له تأثير كبير على خصوبتها .. على أن هناك تباين ضخم بين عمالة المرأة وخصوبتها في الريف عنه في الحضر .. ففي الريف ، ليس هناك تباين يذكر في معدلات خصوبة المرأة الريفية سواء كانت لم تعمل أبداً ، أو عملت قبل الزواج فقط أو عملت قبل وبعد الزواج . أو تعمل لنفسها / للعائلة .. ذلك أن معظم عمالة المرأة الريفية تقع في إطار الاقتصاد الزراعى الذى يسيطر عليه النمط الإنتاجى التقليدى ولا يتعارض مع مستويات عالية من الخصوبة . ولا يقل معدل خصوبة المرأة الريفية الا في حالة ما اذا كانت تعمل لدى الغير .. الا أن نمط عمالة المرأة الحضرية يختلف عن ذلك النمط السابق . فنلاحظ أن مستويات الخصوبة للمرأة التى لم تعمل أبداً ، أو التى عملت قبل الزواج فقط ، مستويات متقاربة . الا أن خصوبة المرأة التى عملت قبل وبعد الزواج تنخفض بشدة عن خصوبة النساء اللاتى لم يعملن أبداً أو اقتصرن على العمل قبل الزواج (تنخفض تلك النسبة من حوالى ٥ . ٤ الى ٢ . ٩ فقط ) .. على أن هذا الإنخفاض في مستويات خصوبة المرأة العاملة ، إنما يرجع أساسا لانخراط المرأة العاملة في القطاع الإقتصادى الحديث ( حيث تسود علاقة الأجر أو العمل لدى الغير ) حيث تصل نسبة الخصوبة في تلك الحالة الى ٢ . ٤ فقط لاغير . أما المرأة الحضرية التى تعمل في القطاع التقليدى كثيف العمالة سواء كانت تعمل لنفسها أو للعائلة ، فنلاحظ ارتفاع مستوى خصوبتها حتى عن مستوى خصوبة المرأة التى لا تعمل (٤ . ٧) .

وتقل مستويات الخصوبة للأسر الناحلة في نطاق الاقتصاد الحديث بصورة حادة عن تلك التى تعمل أساسا في نطاق الاقتصاد التقليدى . فنصل خصوبة المرأة الذى يندرج زواجها في مجالات الأعمال الفنية والمهنية الى ٣ . ١ بينما يرتفع مستوى الخصوبة في الأسر التى يمارس فيها رب الأسرة الزراعة لحسابه الى ٤ . ٩ .

هذا وتؤكد البيانات الحديثة ( انظر جدول ٩ ) استمرار نفس الاتجاهات السابقة في الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٨ .

في ضوء تلك الخصائص الهيكلية والتوزيعية للمجتمع المصرى ، لانتبهش كثيرا لاستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة ككل وخاصة في الريف المصرى . وإذا ما تذكرنا أن حوالى ٥٦ بالمائة من سكان مصر مازالوا مندرجين في الاقتصاد الريفى التقليدى ، فإن من الممكن التنبؤ باستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة لفترة طويلة قادمة ، الا اذا أدت سياسات التنمية



|                   |                             |                   |           |
|-------------------|-----------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                      | اسم كاتب المقال : | نادية لرح |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                      | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

الى تحديث جذرى لهياكل الانماط الإنتاجية التقليدية ، وعملت على تخفيض حدة الفوارق التوزيعية ( أى الفوارق الدخلية والتعليمية والصحية الخ .. )

هذا ولقد أثرت تلك الخصائص للفوارق الهيكلية النابعة من تضافر الانماط الإنتاجية ، والفوارق التوزيعية النابعة من السياسات الحكومية ، الى ضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة المتاحة في مصر منذ الستينات وإلى الآن ، لتخفيض مستويات الخصوبة وخاصة في المناطق الريفية .. لقد قام جهاز تنظيم الأسرة والسكان بعدة مسوحات لقياس التغيير في مستويات الخصوبة وقياس فاعلية خدمات تنظيم الأسرة من حيث الأعلام والإقبال على الاستخدام الخ .. ففي عام ١٩٧٩ ، قام جهاز تنظيم الأسرة بعمل مسح ضخم للخصوبة الريفية ، كما قام الجهاز بمسح للفوارق في الخصوبة الريفية حسب المحافظات في سنة ١٩٨٢ ومسح عام للخصوبة على مستوى الجمهورية في سنة ١٩٨٤ وأخيرا قام المجلس القومي للسكان بمسح للخصائص الديموغرافية والصحية في عام ١٩٨٨ . كما قام الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بدراسة متعمقة لامجاهات الخصوبة في مصر في عام ١٩٨٠ .. وبالتالي توجد تحت أيدينا مادة وفيرة لاستطلاع امجاهات الخصوبة في مصر خلال العشر سنوات الماضية ومدى تأثير اساليب تنظيم الأسرة المستخدمة منذ عام ١٩٦٥ .

وستعرض فيما يلى لأهم سمات الطلب على أساليب تنظيم الأسرة في مصر.

#### ١- العلم بوسائل تنظيم الأسرة :

تدل المسوحات المتتالية ، أن العلم بوسائل تنظيم الأسرة والمصادر التي يمكن الحصول منها على تلك الوسائل خاصة بين النساء المتزوجات حاليا أو التي سبق لهن الزواج ، يصل الى مستويات عالية جدا .. أى أن القول بضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة بسبب عدم المعرفة بتلك الوسائل أو بالمصدر الذي يمكن الحصول منه على تلك الوسائل ، قول غير صحيح على الإطلاق . فلقد وصلت نسبة النساء المتزوجات أو التي سبق لهن الزواج اللاتي يعرفن على الأقل وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة الى حوالى ٩٠ بالمائة حسب مسح الخصوبة الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء في عام ١٩٨٠ ، وإلى ٨٥ بالمائة حسب مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٤ السابق الإشارة اليه ، وإلى ٩٨ بالمائة حسب آخر مسح للخصوبة والذي أجراه المجلس القومي للسكان عام ١٩٨٨ <sup>(١)</sup> .. وحسب بيانات المسح الأخير: فإن ٩٥ بالمائة من



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | نادية فرح |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب "السكان والتنمية في مصر" | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج علي علم بتصدر تمكن الحصول منها علي تلك الوسائل .

#### ٢- نسب الممارسة لوسائل تحديد النسل

علي الرغم من انتشار العلم بوسائل تنظيم الأسرة وكيفية الحصول عليها فإن نسبة الممارسة لوسائل تنظيم الأسرة مازالت منخفضة في مصر . هذا ولقد زادت نسب الممارسة للنساء المتزوجات من ٢٣.٨ بالمائة في عام ١٩٨٠ ، إلى ٣٠ بالمائة في عام ١٩٨٤ الي ٣٧.٨ بالمائة في عام ١٩٨٨<sup>(١٢)</sup> . تخفي تلك البيانات حقيقة نسب الممارسة الحالية للنساء المتزوجات تباينات ضخمة في تلك النسب حسب المناطق جغرافية في مصر

جدول ١٠

نسبة النساء المتزوجات حاليا واللاتي يدرسن تنظيم النسل حاليا  
حسب المناطق الجغرافية في مصر

| المنطقة           | سنة ١٩٨٨ | سنة ١٩٨٤ |
|-------------------|----------|----------|
| اجمالي الحضر      | ٥٩.٨     | ٤٥.١     |
| اجمالي الريف      | ٢٤.٥     | ١٩.٢     |
| المحافظات الحضرية | ٥٩.٠     | ٤٩.٦     |
| حضر وجه بحري      | ٥٤.٥     | ٤٧.٦     |
| حضر وجه قبلي      | ٤٦.٥     | ٣٦.٨     |
| ريف وجه بحري      | ٣٥.٦     | ٢٨.٥     |
| ريف وجه قبلي      | ١١.٥     | ٧.٩      |
| اجمالي            | ٣٧.٨     | ٣٠.٣     |

المصدر: Abdel Aziz Hussein (ed.) "Egypt Demographic and Health Survey 1988". Cairo : National Population Council, September 1988, P.103



|                 |                               |                   |           |
|-----------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| موضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| موضوع الفرعى :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| مصدر :          | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

## النمو السكاني والسياسة السكانية

### مقدمة :

تتمتعور سياسات الدولة الرسمية في مصر حول النمو السكاني السريع كمعقبة رئيسية أمام مجهودات التنمية ، وبالتالي ركزت معظم الخطط السكانية الرسمية علي تخفيض معدل النمو السكاني عن طريق تخفيض مستويات الخصوبة . فهل نجحت الدولة في تلك السياسات؟ وماهي فاعلية تلك السياسات في ضوء سياسات التنمية التي اتبعتها الدولة منذ بدأ الانجاء الرسمي لتبني سياسة سكانية فاعلة ؟ .. وهل تستطيع الدولة أن تعالج مايمسي بالمشكلة السكانية عن طريق جهاز متخصص سواء كان ذلك الجهاز له صلاحيات واسعة أو لا ؟

للإجابة علي تلك التساؤلات ، سنحاول في هذا الجزء استعراض خصائص النمو السكاني والسياسات السكانية المعلقة منذ الستينات وحتى الآن ، ومدى فاعلية تلك السياسات في الوصول الي الهدف المعلن الا وهو تخفيض مستويات الخصوبة بصورة سريعة وفعالة .

أولاً - خصائص النمو السكاني في مصر :

من المعروف أن النمو السكاني في مصر هو محصلة للفرق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات حيث أن الهجرة الدائمة من مصر من الضالة بحيث لا تؤثر كثيراً ولا قليلاً علي معدلات النمو السكاني . وتشير البيانات المتاحة الي أن المعدلات العالية للنمو السكاني هي في الحقيقة ناتجة عن تناقص سريع في معدلات الوفيات مع ثبات الخصوبة عند مستوي مرتفع نسبياً ، وبالتالي تعد مستويات الخصوبة المرتفعة هي هدف السياسة السكانية . فمع تناقص معدلات الوفيات يصبح المجال الوحيد لتخفيض معدلات النمو السكاني هو العمل علي تخفيض معدلات الإنجاب ..

أجري أول تعداد حديث في مصر سنة ١٨٨٢ ، وتم تقدير عدد السكان في ذلك الوقت بحوالي ٠.٠٠٠ ٩٨٠٠٠ علي أن هناك بعض الشكوك المارة حول دقة هذا التعداد . فلقد تم التعداد ابان فترة الثورة العربية ، حيث ساد الاضطراب البلاد .. ولقد أجري التعداد الثاني في عام ١٨٩٧ ، وحدد هذا التعداد سكان مصر بحوالي ٠.٥ ٩٧٣٤٠٠ نسبة ومنذ ذلك الحين انتظم تعداد السكان كل عشر سنوات . وفي سنة ١٩٤٧ ، بلغ تعداد السكان في مصر حوالي ١٨.٩٦٧.٠٠٠ نسمة .





الموضوع الرئيسي : السكان  
الموضوع الفرعي : في مصر  
المصدر : كتاب السكان والتنمية في مصر  
اسم كاتب المقال : وداد مرقس  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

جدول (١)

تطور عدد السكان في مصر (١٨٨٢ - ١٩٤٧)

| السنة | عدد السكان | معدل النمو |
|-------|------------|------------|
| ١٨٨٢  | ٧.٥٥٠      |            |
| ١٨٩٧  | ٩.٦٦٩      | ١.٦        |
| ١٩٠٧  | ١١.١٩٠     | ١.٥        |
| ١٩١٧  | ١٢.٧١٨     | ١.٣        |
| ١٩٢٧  | ١٤.١٧٨     | ١.١        |
| ١٩٣٧  | ١٥.٩٢١     | ١.٢        |
| ١٩٤٧  | ١٨.٩٦٧     | ١.٦        |

المصدر : وداد مرقس : سكان مصر : قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦ : القاهرة مركز البحوث العربية ١٩٨٨ ، ص ١٢.

من الملاحظ إذن، أن النمو السكاني السريع بدأ في مصر منذ أواخر القرن التاسع عشر . وتراوحت معدلات الزيادة بين ١١ بالمائة و ١٩ بالمائة .. ونستطيع القول أن تلك الزيادة السريعة في النمو السكاني كانت استجابة مباشرة لمقتضيات الزراعة كثيفة العمالة والتي اعتمدت على تصدير القطن، كما أنها نشأت أيضا نتيجة للتحسن الملحوظ في استخدام وسائل الطب الحديثة والقضاء على الأوبئة والأمراض الفتاكة التي كانت تهدد حياة المصريين قبل ذلك ( انظر الجزء الأول . الفصل الثاني).

تسارعت معدلات النمو السكاني منذ أوائل الخمسينات، ارتفعت معدلات النمو لتقارب الثلاثة بالمائة، واستمر هذا الوضع منذ الخمسينات وحتى الآن. (انظر جدول ٢) ... ومن الواضح ان تسارع معدلات النمو السكانية انما يرجع الي الانخفاض الحاد في مستويات الوفيات من ١٧.٨ في الألف سنة ١٩٥٢ إلي ٨.٦ في الألف فقط في عام ١٩٨٨ هذا في الوقت الذي لم تنخفض فيه معدلات المواليد إلا بنسبة ضئيلة من ٤٥.٢ في الألف سنة ١٩٥٢ إلي ٣٧.٥ في الألف سنة ١٩٨٨ .. هل يعني ذلك أن مستويات الخصوبة في مصر لم تنخفض في خلال الأربعين سنة الماضية، وأنها بقيت علي حالها من الارتفاع، حتي مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وإلي الآن؟ وإذا كان هذا صحيحا، هل يعني ذلك أن نتوقع استمرار معدلات النمو السكانية المرتفعة؟ وأين من ذلك السياسات السكانية المتعاقبة والتي استهدفت تخفيض معدلات النمو السكاني منذ الستينات وحتى الآن؟



الموضوع الرئيسي : السكان

اسم كاتب المقال : وداد مرقس

الموضوع الفرعي : في مصر

رقم العدد :

تاريخ الصدور : ١٩٩٤

المصدر : "كتاب" السكان والتنمية في مصر

وفي الحقيقة ، فإن الاعتماد علي قياس مستويات الخصوبة عن طريق معدلات المواليد الطبيعية ، قد يكون مضللا بعض الشيء ، فقد تكون مستويات الخصوبة آخذة في الهبوط في الوقت الذي تتزايد فيه معدلات المواليد الطبيعية ، نتيجة لارتفاع مستويات الخصوبة في فترة سابقة ، ووجود عدد أكبر من النساء في سن الزواج والإنجاب .

وبالتالي ، فمن المستحسن في محاولة قياس الخصوبة ، الاعتماد علي مؤشر آخر أكثر دقة وهو معدل الخصوبة الإجمالي ، ويعرف معدل الخصوبة الإجمالي بعدد الأطفال الأحياء لامرأة تبدأ الإنجاب ( في وقت المسح ) وتتجب حسب المعدلات السائدة في فترة خمس سنوات السابقة للمسح .

تظهر البيانات المتاحة ، من مسوحات مختلفة للخصوبة في مصر ، أن هناك اتجاها تنازليا لمعدلات الخصوبة الإجمالية ( انظر جدول ٣ ) . فلقد تناقص معدل الخصوبة الإجمالي علي مستوي الجمهورية ككل من ٧.٩ في الفترة ( ١٩٦٠ - ١٩٦٥ ) الي ٤.٣٨ في الفترة ( ١٩٨٨ - ١٩٩٦ ) .. هذا ولقد انخفضت معدلات الخصوبة الإجمالية علي الرغم من أن متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات حاليا أو النساء اللاتي سبق لهن الزواج لم يرتفع بصورة كبيرة منذ الستينيات وحتى الآن .. فحسب البيانات المتاحة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٨٤ ( انظر جدول ٤ ) ، نلاحظ أن متوسط العمر لدي النساء المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج قد ارتفع من ١٦.٦ سنة في الفترة الزمنية ( ١٩٦٠ - ١٩٦٤ ) الي ١٩ سنة في الفترة الزمنية ( ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ) ، أي أن معظم النساء في مصر يتزوجن في سن صغيرة نسبيا ، وبذلك يتعرضن لفترات طويلة من احتمالات الإنجاب .



# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسى : السكان  
الموضوع الفرعى : في مصر  
المصدر : "كتاب السكان والتنمية في مصر"  
اسم كاتب المقال : وداد مرقس  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

## جدول - ٢ -

السكان في منتصف العام وأعداد المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ومعدلاتهم في السنوات ١٩٥٢ . ١٩٦٠ . ١٩٦٦ . ١٩٧٦ . ١٩٨٧

| السنة   | تقدير عدد السكان في منتصف العام بالآلاف | المواليد    |                         | الوفيات     |                        | الزيادة الطبيعية |      |
|---------|---|-------------|-------------------------|-------------|------------------------|------------------|------|
|         |   | عدد بالآلاف | معدل المواليد في الآلاف | عدد بالآلاف | معدل الوفيات في الآلاف | عدد بالآلاف      | معدل |
| ١٩٥٢    | ٢١٤٣٧                                   | ٩٦٩         | ٤٥.٢                    | ٣٨١         | ١٧.٨                   | ٥٨٨              | ٢.٧٤ |
| ١٩٦٠    | ٢٥٩٦٠                                   | ١١١٤        | ٤٢.٩                    | ٤٣٨         | ١٦.٩                   | ٦٧٦              | ٢.٦  |
| ١٩٦٦    | ٣٠١٨٨                                   | ١٢٣٥        | ٤٠.٩                    | ٤٧٧         | ١٥.٨                   | ٧٥٨              | ٢.٥١ |
| * ١٩٧٦  | ٣٧٨٥٨                                   | ١٣٨٤        | ٣٦.٦                    | ٤٤٥         | ١١.٨                   | ٩٣٩              | ٢.٤٨ |
| ** ١٩٧٧ | ٣٨٧٩٤                                   | ١٤٥٥        | ٣٧.٥                    | ٤٥٩         | ١١.٨                   | ٩٩٦              | ٢.٥٧ |
| ** ١٩٧٨ | ٣٩٦٦٧                                   | ١٤٨٧        | ٣٧.٤                    | ٤١٧         | ١٠.٥                   | ١٠٧٠             | ٢.٦٩ |
| ** ١٩٧٩ | ٤٠٨٨٩                                   | ١٤٦٢        | ٤٠.٢                    | ٤٤٦         | ١٠.٩                   | ١١٩٦             | ٢.٩٣ |
| ** ١٩٨٠ | ٤٢١٢٦                                   | ١٥٨٠        | ٣٧.٥                    | ٤٢٣         | ١٠.٠                   | ١١٥٧             | ٢.٧٥ |
| ** ١٩٨١ | ٤٣٣٢٢                                   | ١٦٠٤        | ٣٧.٠                    | ٤٣٤         | ١٠.٠                   | ١١٧٠             | ٢.٧  |
| ** ١٩٨٢ | ٤٤٥٠٦                                   | ١٦١٢        | ٣٦.٢                    | ٤٤٤         | ١٠.٠                   | ١١٦٨             | ٢.٦٢ |
| ** ١٩٨٣ | ٤٥٧٥٥                                   | ١٦٨٤        | ٣٦.٨                    | ٤٤٥         | ٩.٧                    | ١٢٣٩             | ٢.٧١ |
| ** ١٩٨٤ | ٤٧١٩١                                   | ١٨٢٠        | ٣٨.٦                    | ٤٤٤         | ٩.٤                    | ١٣٧٦             | ٢.٩٢ |
| ** ١٩٨٥ | ٤٨٥٠٣                                   | ١٨١٧        | ٣٧.٥                    | ٤٤٢         | ٩.١                    | ١٣٧٥             | ٢.٨٤ |
| * ١٩٨٦  | ٤٩٨٩٧                                   | ١٨٧٨        | ٣٧.٦                    | ٤٦٨         | ٩.٤                    | ١٤١٠             | ٢.٨٢ |
| ١٩٨٧    | ٥١٣٢٩                                   | ١٩٤٣        | ٣٧.٨                    | ٤٤٠         | ٨.٦                    | ١٥٠٣             | ٢.٩٢ |
| ١٩٨٨    | ٥٢٩١٩                                   | ١٩٨٧        | ٣٧.٥                    | ٤٥٦         | ٨.٦                    | ١٥٣١             | ٢.٨٩ |

\* تم تقدير عدد السكان في عامي ١٩٧٦ . ١٩٨٦ على أساس أرقام التعدادات لهاتين السنتين ويشمل المواطنين في الخارج.

\*\* أحسبت تقديرات السنوات للسكان من ١٩٧٧ - ١٩٨٥ اعتماداً على بيانات تعداد ١٩٧٦ وباستخدام أسلوب زيادة الطبيعية وكذلك تقديرات السكان لعام ١٩٨٧ و١٩٨٨ اعتماداً على بيانات تعداد ١٩٨٦ وباستخدام أسلوب الزيادة الطبيعية.

مصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٧ القاهرة : الجهاز المركزي، جمهورية مصر العربية يونيو ١٩٨٩ ص ٣٦.



الموضوع الرئيسى : السكان  
الموضوع الفرعى : في مصر  
المصدر : "كتاب السكان والتنمية في مصر  
اسم كاتب المقال : وداد مرقس  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

جدول ٣

معدلات الخصوبة الاجمالية في مصر

| الفترة الزمنية |      |      |      |      |      | المنطقة           |
|----------------|------|------|------|------|------|-------------------|
| ١٩٨٦           | ١٩٨٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٠ | ١٩٦٥ | ١٩٦٠ |                   |
| ١٩٨٨           |      | ١٩٨٠ | ١٩٧٥ | ١٩٧٠ | ١٩٦٥ |                   |
| ٤.٣٨           | ٤.٢٠ | ٥.٢٧ | ٥.٥٣ | ٦.٥٣ | ٧.٠٩ | اجمالي الجمهورية  |
|                |      |      |      |      |      | الحضر             |
| ٣.٤٨           | ٣.٩١ | ٤.٢٧ | ٤.٣٦ | ٥.٣٨ | ٦.٤٠ | اجمالي الحضر      |
| ٣.٠١           | ٣.٧٩ | ٣.٨٤ | ٣.٩٧ | ٥.١١ | ٥.٩٢ | المحافظات الحضرية |
| ٣.٨١           |      | ٤.٩٢ | ٤.٤٦ | ٥.٤٧ | ٧.٠٤ | حضر وجه بحري      |
| ٤.١٧           |      | ٥.٨٧ | ٥.٦٨ | ٦.٤٩ | ٧.٤٣ | حضر وجه قبلي      |
|                |      |      |      |      |      | الريف             |
| ٥.٣٥           | ٤.٤٢ | ٦.١٤ | ٦.٥٤ | ٧.٥٠ | ٧.٦٤ | اجمالي الريف      |
| ٤.٧٣           |      | ٦.٠٠ | ٦.٥٢ | ٧.٤٠ | ٧.٥١ | ريف الوجه البحري  |
| ٦.١٥           |      | ٦.٣٢ | ٦.٦١ | ٧.٦٥ | ٧.٨٢ | ريف الوجه القبلي  |

المصدر : البيانات من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٠.

Awad Hllouda , Saad Amin and Samir Farid: "The Egyptian Fertility Survey", 1980. Vol 2. Cairo : CAP MAS, 1983-

البيانات الخاصة بهام ١٩٨٤ مستقاة من .

- حسين عبد العزيز ، محمد نبيل الحزازاتي وأن آدمز واي : داهم نتائج مسح مدي ممارسة

طرق تنظيم الاسرة في مصر، ١٩٨٤- القاهرة: المجلس القومي للسكان ، سبتمبر. ١٩٨٥

-البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ وتتضمن بيانات ١٩٨٨ وحتى وقت المسح

محسوبة علي الأساس الاطفال للنساء في سن ١٥ - ٤٤ سنة . وتلك البيانات مستقاة من

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El- Zanaty and

Ann Way "EGYPT Demographic and Health Survey, 1988"-

Cairo: National Population council, September 1989-





|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب " السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

جدول ٤

متوسط العمر عند الزواج بين النساء المتزوجات أو سبق لهن الزواج حسب التوزيع الجغرافي.

| الفترة الزمنية           | المحافظات الحضرية | وجه بحري |       |       | وجه قبلي |       |       | المجموع |
|--------------------------|-------------------|----------|-------|-------|----------|-------|-------|---------|
|                          |                   | اجمالي   | حضر   | ريف   | اجمالي   | حضر   | ريف   |         |
| ١٩٦٠ - ١٩٦٤              | ١٧.٣              | ١٦.٧     | ١٧.٢  | ١٦.٦  | ١٦.٧     | ١٦.٦  | ١٥.٩  | ١٦.٦    |
| ١٩٦٥ - ١٩٦٩              | ١٨.٨              | ١٦.٩     | ١٨.٢  | ١٦.٦  | ١٦.٩     | ١٦.٧  | ١٥.٨  | ١٧.١    |
| ١٩٧٠ - ١٩٧٤              | ١٩.٥              | ١٨.١     | ٢٠.٥  | ١٧.٢  | ١٨.٤     | ١٦.١  | ١٦.٩  | ١٧.٩    |
| ١٩٧٥ - ١٩٧٩              | ٢١.١              | ١٨.٠     | ٢٠.٦  | ١٧.٢  | ١٨.٠     | ١٨.٦  | ١٦.٥  | ١٨.٣    |
| ١٩٨٠ - ١٩٨٤              | ٢١.٨              | ١٨.٧     | ٢٠.٧  | ١٨.٠  | ١٨.٧     | ٢٠.٠  | ١٦.٩  | ١٩.٠    |
| معدل النساء <sup>١</sup> | ٢١.٤١             | ٣٥.٥     | ١٠.١٩ | ٢٤.٨٦ | ٣٢.٦٥    | ١١.٤٥ | ٢١.٢٠ | ٨٩١١    |

المصدر: Hussein Abdel Aziz , Magued Osman , Fatma El - Zanaty and Ann Way : "Egypt Demographic and Health Survey , 1988".  
Cairo : National Population Council, September 1989-

وعلى الرغم من هذا الانخفاض النسبي في معدلات الخصوبة الإجمالية ، إلا أن تلك المعدلات مازالت مرتفعة ، وبالتالي سيستمر معدل النمو السكاني السريع لمدة طويلة قادمة ، خاصة إذا ما أضفنا الفوارق الكبيرة بين المناطق الجغرافية وبين الطبقات الاجتماعية في الحسبان .

ونلاحظ أن كل من بيانات الخصوبة الإجمالية وبيانات متوسط سن الزواج ، تخفي تفاوتات واضحة حسب التوزيع الجغرافي للسكان .. فلأول وهلة ، نستطيع ملاحظة أن معدلات الخصوبة للريف المصري ترتفع في العادة بحوالي طفلين عن معدل الخصوبة الإجمالي

للحضر . وعلى سبيل المثال ، بلغ معدل الخصوبة في الريف ٣٥.٥ ، بينما انخفض الي ٣.٤٨ في الحضر وذلك عن الفترة الزمنية (١٩٨٦ - ١٩٨٨) .. وفي نفس الوقت بلغ متوسط سن الزواج للنساء في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤) حوالي ٢٠ سنة بالنسبة للنساء في الحضر ، ووصل الي ١٧ سنة في الريف ( انظر جدول ٣ وجدول ٤ ) .



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

ولا تقتصر التفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية وفي متوسط سن الزواج للنساء علي الفوارق بين الريف والحضر ، بل تمتد تلك التفاوتات بين المناطق الحضرية نفسها ، وفي داخل الريف المصري .

ففي داخل الحضر ، تحظى المحافظات الحضرية ( القاهرة ، والإسكندرية ، وبورسعيد ، والسويس والإسماعلية ) بأقل معدلات للخصوبة الإجمالية في مصر ، ووصلت تلك المعدلات الي ٣.١ في الفترة الزمنية (١٩٨٦-١٩٨٨ ) ويأتي حضر وجه بحري في المرتبة الثانية بمعدل خصوبة إجماليا يصل الي ٣.٨١ ثم حضر الوجه القبلي (٤.١٧) وذلك في نفس الفترة الزمنية السابق الإشارة إليها .. ونلاحظ أن تلك التفاوتات قد استمرت طوال فترة الأربعين سنة الماضية .. وهناك أيضا تفاوتات ملحوظة بين معدلات الخصوبة الإجمالية لريف وجه بحري ، حيث وصل هذا المعدل الي (٤.٧٣) ، بينما يصل مستوي الخصوبة الإجمالية في ريف وجه قبلي الي (٦.١٥) ، وذلك لنفس الفترة الزمنية السابقة (١٩٨٦ - ١٩٨٨ ) ( انظر جدول ٣) .

تفاوت أيضا متوسطات سن الزواج للنساء حسب المناطق الجغرافية في مصر .. ففي الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٤ ) وصل متوسط سن الزواج للنساء الي حوالي ٢٢ سنة في المحافظات الحضرية ، و ٢١ سنة في حضر وجه بحري و ٢٠ سنة في حضر وجه قبلي .. أما بالنسبة للمناطق الريفية ، فيصل متوسط سن الزواج للنساء الي ١٨ سنة في ريف وجه بحري ، وينخفض الي حوالي ١٧ سنة في ريف وجه قبلي .. ( انظر جدول رقم ٤ ) .

تعود تلك الفوارق في جوهرها الي اختلاف الأنماط الإنتاجية بين الحضر من ناحية والريف من ناحية أخرى ، فما زال الريف المصري يخضع لانماط الإنتاج التقليدية كثيفة العمل ، أما المناطق الحضرية فتخضع لتضايف الأنماط الإنتاجية الحديثة والتقليدية ، مما يقلل من الاعتماد علي الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة الي حد ما ، علي الرغم من شيوع الأنشطة الصغيرة وذات العمالة الكثيفة في مجالات الورش الصغيرة والخدمات ، وبالإضافة الي تلك الفوارق الهيكلية بين الريف والحضر ، فإن الفوارق في مستويات الخصوبة وسن الزواج بين المناطق الحضرية نفسها يرجع في الحقيقة الي تكلس الصناعات الحديثة بصفة خاصة في المحافظات الحضرية خاصة القاهرة والإسكندرية ، بينما تحظى المناطق الحضرية في كل من وجه بحري ووجه قبلي بمستوي تصنيع أقل بكثير من مستوي المحافظات الحضرية الكبرى ... ( انظر الجزء الثاني من هذا التقرير ، فصل ٤ ) .



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب " السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

ولا تمكس الاختلافات في مستويات الخصوبة علي المستوي الجغرافي الفوارق الهيكلية الناتجة عن تباين الأنماط الإنتاجية السائدة في مصر فقط ، بل أن عدم عدالة توزيع الدخل وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية وتباين نصيب الفئات الاجتماعية من الدخل والخدمات الاجتماعية الأخرى يؤدي الي اختلاف مستويات الخصوبة الإجمالية ومتوسطات سن الزواج .. وعلي الرغم من ندرة البيانات الخاصة بقياس الفوارق التوزيعية ( مثل بيانات توزيع الدخل ) في مصر بصورة عامة الا أن هناك بعض الدراسات التي تشير بوجه الخصوص الي ارتباط الفوارق التوزيعية ، بالتفاوتات في معدلات الخصوبة الإجمالية في مصر .

جدول رقم (٥)

معدلات الخصوبة الإجمالية حسب فئات توزيع الدخل  
(١٩٧٥ - ١٩٨٠)

| معدلات الخصوبة الإجمالية | فئات توزيع الدخل الفردي |
|--------------------------|-------------------------|
| ٦.١٣                     | أقل من ٢٠ بالمائة       |
| ٦.٠٠                     | من ٢١-٤٠ بالمائة        |
| ٥.٣٩                     | من ٤١-٦٠ بالمائة        |
| ٤.٩١                     | من ٦١-٨٠ بالمائة        |
| ٣.٨٢                     | من ٨١-                  |

المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء : مسح الخصوبة ١٩٨٠ الخ المجلد الثالث، القاهرة: سبتمبر ١٩٨٣



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب "السكان والتنمية في مصر" | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

نلاحظ من الجدول السابق ( جدول ٥ ) ارتباطا واضحا بين مستويات توزيع الدخل الفردي ، ومعدلات الخصوبة الإجمالية . ومن الواضح أن الفئات الأفقر هي الفئات الأعلى خصوبة وتقل مستويات الخصوبة بانتظام مع ارتفاع مستويات الدخل . وتتباين مستويات الدخل بشدة بين المناطق الجغرافية في مصر ( انظر جدول ٦ ) .

جدول (٦)

نسبة الاسر حسب فئات توزيع الدخل الكلي ١٩٨٠

| النطقة              | فئات الدخل     |         |         |              |
|---------------------|----------------|---------|---------|--------------|
|                     | أقل ٢٠ بالمائة | ٢١ - ٤٠ | ٤١ - ٦٠ | أكثر ٦١ - ٨٠ |
| القاهرة والاسكندرية | ١٠,٦           | ١٥,٣    | ٢٣,٤    | ٢١,٣         |
| حضر وجه بحري        | ١٥,٢           | ١٣,٨    | ١٧,٨    | ٢٩,٠         |
| حضر وجه قبلي        | ١٧,٦           | ٢٠,٦    | ١٦,٥    | ٢٢,٤         |
| ريف وجه بحري        | ٢٢,٠           | ٢١,٥    | ١٨,٢    | ٢٠,٠         |
| ريف وجه قبلي        | ٣٠,٣           | ٢٥,٩    | ٢٢,٢    | ١٦,٦         |

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : مسح الخصوبة ١٩٨٠ ، القاهرة : سبتمبر

١٩٨٣ المجلد الثالث.

نلاحظ من البيانات المتوفرة لسنة ١٩٨٠ عن نسبة الأسر حسب فئات توزيع الدخل الكلي، أن أكثر من ٥٦ بالمائة من الأسر في ريف وجه قبلي يقعن في أقل من ٤٠ بالمائة من فئات توزيع الدخل ، بينما تصل تلك النسبة الي ٤٣,٥ بالمائة في ريف وجه بحري ، و ٣٨ بالمائة في حضر وجه قبلي ، ٢٩ بالمائة في حضر وجه بحري وحوالي ٢٦ بالمائة فقط في القاهرة والاسكندرية . وبالمثل تصل نسبة الأسر في أعلى الفئات الدخلية ( ٨١+ ) الي ٢٩ بالمائة في القاهرة والاسكندرية بينما لا تتعدى تلك النسبة ١٨ بالمائة لريف وجه بحري ، و ٩ بالمائة فقط لاغير في ريف وجه قبلي . ويعني ذلك أن أكثر من نصف سكان الريف المصري يقعون في أسفل فئات الدخل ( أقل ٤٠ بالمائة ) وإذا ما لاحظنا ارتباط معدلات الخصوبة الإجمالية بمستويات الدخل ( انظر جدول ٥ ) فلا غرو من أن أعلى معدلات تلك الخصوبة مرتبطة بسكان الريف وبالفئات هؤلاء السكان ذوي الدخل المتدنية .





# مكتبة الأهرام للبحث العلمي

الموضوع الرئيسي : السكان  
الموضوع الفرعي : في مصر  
المصدر : "كتاب" السكان والتنمية في مصر  
اسم كاتب المقال : وداد مرقس  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

## جدول رقم (٧)

مصادر الدخل ( النسبة من الدخل الاجمالي )

حسب المنطقة وحجم الأسرة والمستوي التعليمي لرب الأسرة ( ١٩٨٠ )

| نسبة الدخل من النشاط (نقلا او عينا) |         |            |                            |                      | المنطقة وحجم الأسرة            |
|-------------------------------------|---------|------------|----------------------------|----------------------|--------------------------------|
| مصادر دخل<br>اخرى                   | تحويلات | اعمال اخرى | العمل لحسابه في<br>الزراعة | العمل لدي<br>الآخرين | المستوي<br>التعليمي لرب الأسرة |
| ٣                                   | ٩       | ٢٠         | ١                          | ٦٧                   | القاهرة والاسكندرية            |
| ٣                                   | ٧       | ٣٤         | ٦                          | ٥٠                   | حضر وجه مصري                   |
| ١                                   | ٦       | ٣٠         | ٧                          | ٥٦                   | حضر وجه قبلي                   |
| صفر                                 | ٤       | ١٤         | ٤٢                         | ٤٠                   | ريف وجه مصري                   |
| صفر                                 | ١٠      | ١٢         | ٤١                         | ٣٧                   | ريف وجه قبلي                   |
| صفر                                 | ٧       | ١٨         | ٣٤                         | ٤١                   | لم يدخل مدرسة                  |
| صفر                                 | ٦       | ٣٠         | ١٨                         | ٤٦                   | لم يكمل المرحلة الابتدائية     |
| ١                                   | ٧       | ٢٣         | ١٢                         | ٥٧                   | الشهادة الابتدائية             |
| ١                                   | ١١      | ١١         | ٦                          | ٧١                   | الشهادة الثانوية               |
| ٧                                   | ٣       | ٩          | ٣                          | ٧٥                   | جامعي                          |
| ٦                                   | ١١      | ٢٠         | ١٠                         | ٥٣                   | حجم الأسرة                     |
| ١                                   | ١٠      | ٢٠         | ٩                          | ٦٠                   | ٢                              |
| ١                                   | ٦       | ١٩         | ١٦                         | ٥٨                   | ٤                              |
| ١                                   | ٤       | ٢١         | ٢٥                         | ٤٩                   | ٦                              |
| صفر                                 | ٥       | ١٣         | ٤٧                         | ٣٥                   | ١٠ +                           |

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : "مسح الخصوة ١٩٨٠". القاهرة : سبتمبر ١٩٨٣ . المجلد الثالث.



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

ولا تتوقف التباينات في معدلات الخصوبة وبالتالي التباينات في حجم الأسرة علي مستوى الدخل فقط وإنما أيضا ترتبط بمصادر ذلك الدخل والمستوي التعليمي (انظر جدول ٧). نلاحظ من هذا الجدول أن ٤٧٪ من دخول الأسر الكبيرة الحجم (١٠+) ترتبط بالنشاط الزراعي وخصوصا في حالة عمل رب الأسرة لحسابه وبذلك في الريف ، وأنه كلما زاد الاعتماد علي النشاط الزراعي لتوليد الدخل زاد عدد أفراد الأسرة . تقل أحجام الأسرة بصورة ملحوظة إذا ماكان النشاط الأساس لتوليد الدخل هو العمل لدي الآخرين وتزد نسبة توليد الدخل من العمل لدي الآخرين في المناطق الحضرية بصورة ملحوظة عن الريف . وعلي سبيل المثال فإن الأسر المكونة من فردين أو المكونة من ٤ أفراد أو ٦ أفراد تستقي حوالي ٦٠ بالمائة من دخلها من النشاط الاقتصادي القائم علي العمل لدي الآخرين ( أقطاب انتاجية حديثة تعتمد علي علاقة الأجر ) بدلا من الدخل المستقي من النشاط الزراعي وحساب رب الأسرة ( أقطاب انتاجية تقليدية تعتمد علي عمل الأسرة ككل ) . يرتبط مصدر الدخل وحجم الأسرة بنوعية قط الإنتاج وأيضا بالمستوي التعليمي ، خاصة عند المستويات العليا من التعليم . فالذين حصلوا علي قدر مرتفع من التعليم ( الشهادة الثانوية أو الشهادة الجامعية ) يكادون يهتمون بصورة كلية علي مصادر دخل نابعة من العمل لدي آخرين (حوالي ٧٠ بالمائة من الدخل ) ، بينما تتدني تلك النسبة بصورة حادة إذا ماكان النشاط الأساسي لتوليد الدخل هو الزراعة لحساب رب الأسرة .

وفي الارتباط بين المستوي التعليمي للزوج والزوجة ، وارتباط عمل المرأة ، ونوعية مهنة الزوج بمستويات الخصوبة ، فإن مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٠ ، والذي أجره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بالقاهرة ، يعطينا بعض المؤشرات التالية ( انظر جدول رقم ٨ ) . نلاحظ أولا أن المستوي التعليمي للزوجة يعتبر عاملا أكثر تعبيراً من المستوي التعليمي للزوج في التأثير علي مستويات الخصوبة ، علي أن التأثير الفعال للمستوي التعليمي علي مستويات الخصوبة لا يتحقق الا عند المستويات العليا من التعليم ( ثانوي / جامعي ) لكل من الزوج والزوجة.



|                   |                             |                   |           |
|-------------------|-----------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                      | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                      | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | كتاب السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

### جول ٨

متوسط عدد الأطفال الذين ولدوا، حسب بعض المتغيرات

الاجتماعية - الاقتصادية ١٩٨٠

| المتغير                    | حضر | ريف | اجمالي |
|----------------------------|-----|-----|--------|
| أ- المستوى التعليمي للزوجة |     |     |        |
| امية - لم تدخل مدرسة       | ٤.٩ | ٤.٥ | ٤.٧    |
| امية دخلت المدرسة          | ٤.٦ | ٤.٨ | ٤.٧    |
| تقرأ وتكتب                 | ٣.٩ | ٤.٤ | ٤.٠    |
| ابتدائي                    | ٣.٢ | ٣.٣ | ٣.٣    |
| ثانوي / جامعي              | ٢.٢ | ٢.٣ | ٢.١    |
| ب- المستوى التعليمي للزوج  |     |     |        |
| امية - لم يدخل المدرسة     | ٥.٠ | ٤.٥ | ٤.٧    |
| امية - دخل المدرسة         | ٤.٦ | ٤.٥ | ٤.٦    |
| يقرأ ويكتب                 | ٤.٥ | ٤.٨ | ٤.٦    |
| ابتدائي                    | ٤.١ | ٤.٦ | ٤.٢    |
| ثانوي / جامعي              | ٢.٩ | ٣.٤ | ٣.٠    |
| ج- لم يدخل الزوجة          |     |     |        |
| لم تدخل أبدا               | ٤.٤ | ٤.٦ | ٤.٥    |
| دخلت قبل الزواج فقط        | ٤.٥ | ٤.٣ | ٤.٤    |
| دخلت قبل وبعد الزواج       | ٢.٩ | ٤.٣ | ٣.٨    |
| تعمل لنفسها / للعائلة      | ٤.٧ | ٤.٥ | ٤.٦    |
| تعمل للغير                 | ٢.٤ | ٣.٧ | ٢.٦    |
| د- مهنة الزوج              |     |     |        |
| امهات فنية ومهنية          |     |     | ٣.١    |
| امهات كتابية               |     |     | ٣.٥    |
| امهات البيع                |     |     | ٤.٥    |
| الزراعة - يعمل لحسابه      |     |     | ٤.٩    |
| الزراعة - يعمل لحساب الغير |     |     | ٤.٥    |
| عامل يدوي                  |     |     | ٤.٣    |

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، مسح الخصوبة ١٩٨٠ ، المجلد الثالث ، القاهرة ،

١٩٨٣ (البيانات معدلة حسب العمر).



الموضوع الرئيسى : السكان  
الموضوع الفرعى : في مصر  
المصدر : "كتاب السكان والتنمية في مصر"  
اسم كاتب المقال : وداد مرقس  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

جدول (٩)

معدلات الخصوبة الاجمالية للنساء

حسب المستوي التعليمي ونوع العمل ١٩٨٨

| متوسط عدد الاطفال<br>المولودين للنساء<br>المرافق سنة ٤٩-٤٠ | معدلات الخصوبة الاجمالية (١)         |           |           |                        |
|--|--------------------------------------|-----------|-----------|------------------------|
|  | من صفر الي ٤<br>سنوات قبل<br>التعداد | ١٩٨٥-١٩٨٣ | ١٩٨٨-١٩٨٦ |                        |
| ٦.٥٦   | ٥.٧٣                                 | ٥.٩٩      | ٥.٣٨      | المستوي التعليمي       |
| ٥.٩٤   | ٥.٠٩                                 | ٥.٢٨      | ٤.٧٦      | امية                   |
| ٤.٩١   | ٣.٧٩                                 | ٤.٠٥      | ٣.٦١      | بعض التعليم الابتدائي  |
| ٣.٢٧   | ٣.٢٣                                 | ٣.٠٣      | ٣.١٥      | ابتدائي الي الثاني     |
|  |                                      |           |           | حصلت علي الثاني/ة/اعلي |
| ٤.٢٥   | ٣.١٥                                 | ٣.٣٠      | ٢.٩١      | نوع العمل              |
| ٦.١٧   | ٤.٩٠                                 | ٥.١٢      | ٤.٦٠      | تعمل من أجل مقابل مادي |
|  |                                      |           |           | لا تعمل                |

Hussein Abdel Aziz, Magued Osman, Fatma El - Zanaty and Ann Way :  
"Egypt Demographic and Healthy Survey , 1988". Cairo : National Population Council, September 1989-

ملاحظة

١- معدلات الخصوبة الاجمالية محسوبة للنساء في فئات السن ١٥-٤٤ سنة .





|                  |                               |                   |           |
|------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الرضوع الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرفس |
| الرضوع الفرعى :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :         | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

نلاحظ أيضاً أن نمط عمالة المرأة له تأثير كبير على خصوصيتها .. على أن هناك تباين ضخم بين عمالة المرأة وخصوصيتها في الريف عنه في الحضر .. ففي الريف ، ليس هناك تباين يذكر في معدلات خصوبة المرأة الريفية سواء كانت لم تعمل أبداً ، أو عملت قبل الزواج فقط أو عملت قبل وبعد الزواج . أو تعمل لنفسها / للعائلة .. ذلك أن معظم عمالة المرأة الريفية تقع في إطار الاقتصاد الزراعى الذى يسيطر عليه النمط الإنتاجى التقليدى ولا يتعارض مع مستويات عالية من الخصوبة . ولا يقل معدل خصوبة المرأة الريفية إلا في حالة ما إذا كانت تعمل لدى الغير .. إلا أن نمط عمالة المرأة الحضرية يختلف عن ذلك النمط السابق . فنلاحظ أن مستويات الخصوبة للمرأة التى لم تعمل أبداً ، أو التى عملت قبل الزواج فقط ، مستويات متقاربة . إلا أن خصوبة المرأة التى عملت قبل وبعد الزواج تنخفض بشدة عن خصوبة النساء اللاتى لم يعملن أبداً أو اقتصرن على العمل قبل الزواج (تنخفض تلك النسبة من حوالى ٤.٥ الى ٢.٩ فقط ) .. على أن هذا الانخفاض في مستويات خصوبة المرأة العاملة ، ألفا يرجع أساسا لانخفاض المرأة العاملة في القطاع الإقتصادى الحديث ( حيث تسود علاقة الأجر أو العمل لدى الغير ) حيث تصل نسبة الخصوبة في تلك الحالة الى ٢.٤ فقط لاغير . أما المرأة الحضرية التى تعمل في القطاع التقليدى كثيف العمالة سواء كانت تعمل لنفسها أو للعائلة ، فنلاحظ ارتفاع مستوى خصوصيتها حتى عن مستوى خصوبة المرأة التى لا تعمل (٤.٧) .

وتقل مستويات الخصوبة للأسر الداخلة في نطاق الإقتصاد الحديث بصورة حادة عن تلك التى تعمل أساسا في نطاق الإقتصاد التقليدى . فتصل خصوبة المرأة الذى ينخرط زوجها في مجالات الأعمال الفنية والمهنية الى ٣.١ بينما يرتفع مستوى الخصوبة في الأسر التى يمارس فيها رب الأسرة الزراعة لحسابه الى ٤.٩ .

هذا وتؤكد البيانات الحديثة ( انظر جدول ٩ ) استمرار نفس الاتجاهات السابقة في الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٨ .

في ضوء تلك الخصائص الهيكلية والتوزيعية للمجتمع المصرى ، لانتدش كثيرا لاستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة ككل وخاصة في الريف المصرى . وإذا ما تأكد لنا أن حوالى ٥٦ بالمائة من سكان مصر مازالوا مندرجين في الإقتصاد الريفى التقليدى ، فإن من الممكن التنبؤ باستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة لفترة طويلة قادمة ، إلا إذا أدت سياسات التنمية

الى تحديث جذرى لهياكل الانماط الإنتاجية التقليدية ، وعملت على تخفيض حدة الفوارق التوزيعية ( أى الفوارق الداخلية والتعليمية والصحية الخ .. )



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرفس |
| الموضوع الفرعى :  | فى مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | "كتاب" السكان والتنمية فى مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

هذا ولقد أثرت تلك الخصائص للفوارق الهيكلية التابعة من تضافر الأنماط الإنتاجية ، والفوارق التوزيعية التابعة من السياسات الحكومية ، الى ضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة المتاحة فى مصر منذ الستينات والى الآن ، لتخفيض مستويات الخصوبة وخاصة فى المناطق الريفية .. لقد قام جهاز تنظيم الأسرة والسكان بعدة مسوحات لقياس التغيير فى مستويات الخصوبة وقياس فاعلية خدمات تنظيم الأسرة من حيث الاعلام والإقبال على الاستخدام الخ .. فى عام ١٩٧٩ ، قام جهاز تنظيم الأسرة بعمل مسح ضخم للخصوبة الريفية ، كما قام الجهاز بمسح للفوارق فى الخصوبة الريفية حسب المحافظات فى سنة ١٩٨٢ ويمسح عام للخصوبة على مستوى الجمهورية فى سنة ١٩٨٤ وأخيرا قام المجلس القومى للسكان بمسح للخصائص الديموغرافية والصحية فى عام ١٩٨٨ . كما قام الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء بدراسة متعمقة لانتهاجات الخصوبة فى مصر فى عام ١٩٨٠ .. وبالتالي توجد تحت أيدينا مادة وفيرة لاستطلاع اتجاهات الخصوبة فى مصر خلال العشر سنوات الماضية ومدى تأثير اساليب تنظيم الأسرة المستخدمة منذ عام ١٩٦٥ .

وستعرض فيما يلى لأهم سمات الطلب على أساليب تنظيم الأسرة فى مصر.

#### ١- العلم بوسائل تنظيم الأسرة :

تدل المسوحات المتتالية ، أن العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبالمصادر التى يمكن الحصول منها على تلك الوسائل خاصة بين النساء المتزوجات حاليا أو التى سبق لهن الزواج ، يصل الى مستويات عالية جدا .. أى أن القول بضعف الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة بسبب عدم المعرفة بتلك الوسائل أو بالمصدر الذى يمكن الحصول منه على تلك الوسائل ، قول غير صحيح على الإطلاق . فلقد وصلت نسبة النساء المتزوجات أو التى سبق لهن الزواج اللاتى يعرفن على الأقل وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة الى حوالى ٩٠ بالمائة حسب مسح الخصوبة الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء فى عام ١٩٨٠ ، والى ٨٥ بالمائة حسب مسح الخصوبة لسنة ١٩٨٤ السابق الإشارة اليه . والى ٩٨ بالمائة حسب آخر مسح للخصوبة الذى أجراه المجلس القومى للسكان عام ١٩٨٨ <sup>(١)</sup> .. وحسب بيانات المسح الأخير فإن ٩٥ بالمائة من النساء المتزوجات أو اللاتى سبق لهن الزواج علي علم بالمصادر الممكن الحصول منها علي تلك الوسائل .



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

## ٢- نسب الممارسة لوسائل تحديد النسل

على الرغم من انتشار العلم بوسائل تنظيم الأسرة وبكيفية الحصول عليها فإن نسبة الممارسة لوسائل تنظيم الأسرة مازالت منخفضة في مصر .. هذا ولقد زادت نسب الممارسة للنساء المتزوجات من ٢٣ر٨ بالمائة في عام ١٩٨٠ ، الي ٣٠ر٣ بالمائة في عام ١٩٨٤ الي ٣٧ر٨ بالمائة في عام ١٩٨٨<sup>(٢)</sup> . تخفي تلك البيانات الإجمالية لنسب الممارسة الحالية للنساء المتزوجات تباينات ضخمة في تلك النسب حسب المناطق الجغرافية في مصر

جدول ١٠

نسبة النساء المتزوجات حاليا واللاتي يمارسن تنظيم النسل حاليا  
حسب المناطق الجغرافية في مصر

| المنطقة           | سبح ١٩٨٨ | سبح ١٩٨٤ |
|-------------------|----------|----------|
| اجمالي الحضر      | ٥١.٨     | ٤٥.١     |
| اجمالي الريف      | ٢٤.٥     | ١٩.٢     |
| المحافظات الحضرية | ٥٦.٠     | ٤٩.٦     |
| حضر وجه بحري      | ٥٤.٥     | ٤٧.٦     |
| حضر وجه قبلي      | ٤١.٥     | ٣٦.٨     |
| ريف وجه بحري      | ٣٥.٦     | ٢٨.٥     |
| ريف وجه قبلي      | ١١.٥     | ٧.٩      |
| اجمالي            | ٣٧.٨     | ٣٠.٣     |

المصدر: Abdel Aziz Hussein (et. al.): "Egypt Demographic and Health Survey 1988". Cairo : National Population Council, September 1988, P.103



الموضوع الرئيسي : السكان  
الموضوع الفرعي : في مصر  
المصدر : كتاب السكان والتنمية لى مصر  
اسم كاتب المقال : وداد مرقس  
رقم العدد : -  
تاريخ الصدور : ١٩٩٤

ففي حين تصل نسب الممارسة في إجمالي الحضر الى حوالي ٥٢ بالمائة حسب آخر مسح (١٩٨٨)، فهي لا تتعدى ٢٤.٥ بالمائة في الريف . الا أن ريف وجه قبلي علي وجه الخصوص يتميز بأقل نسبة للممارسة ( حوالي ١١.٥ بالمائة فقط لاغير ) . وعلي الرغم من أن نسبة الممارسة لحضر وجه قبلي تصل الى حوالي ٤١.٥ بالمائة الا أن ذلك الرقم يتضمن منطقة الجيزة والتي تدخل في نطاق القاهرة الكبرى . وإذا ما استثنينا بيانات محافظة الجيزة من بيانات وجه قبلي فإن نسب الممارسة لحضر وجه قبلي يصل الي ٣٠ بالمائة فقط لاغير ، وتتدني نسبة الممارسة في ريف وجه قبلي الي ١٠.٦ بالمائة<sup>(٣)</sup> .

جدول ١

نسب النساء المتزوجات حاليا الممارسات لتنظيم النسل  
حسب بعض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية لعام ١٩٨٨.

| نسب النساء الممارسات لتنظيم النسل<br>% | الخصائص الديموغرافية والاجتماعية |
|--|----------------------------------|
|  | ١- حسب العمر                     |
| ٥.٥                                    | ١٩-١٥                            |
| ٢٤.٣                                   | ٢٤-٢٠                            |
| ٣٧.١                                   | ٢٩-٢٥                            |
| ٤٦.٨                                   | ٣٤-٣٠                            |
| ٥٢.٨                                   | ٣٩-٣٥                            |
| ٤٧.٥                                   | ٤٤-٤٠                            |
| ٢٣.٤                                   | ٤٩-٤٥                            |
|  | ٢- عدد الاطفال الاحياء           |
| ٠.٧                                    | -                                |
| تابع الجدول                            | -                                |
| ٢٣.١                                   | ١                                |
| بالصفحة التالية                        | ٢                                |
| ٤٣.٤                                   |                                  |





|                   |                               |
|-------------------|-------------------------------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                        |
| المصدر :          | "كتاب" السكان والتنمية في مصر |
| اسم كاتب المقال : | وداد مرقس                     |
| رقم العدد :       | -                             |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤                          |

|      |                           |
|------|---------------------------|
| ٤٧.٨ | ٣                         |
| ٤٤.٤ | ٤ وأكثر                   |
| ٢٧.٥ | ٣- المستوى التعليمي       |
| ٤٢.٥ | امية                      |
| ٥٢.٣ | اقل من الشهادة الابتدائية |
| ٥٣.٢ | ابتدائي وأقل من ثانوي     |
|      | ثانوي فأعلى               |
| ٥٤.٠ | ٤- العمل                  |
| ٣٢.٥ | تعمل بأجر                 |
| ٣٦.٠ | تعمل بدون أجر             |
|      | لا تعمل                   |

المصدر : Hussein Abdel Aziz, et. al. : "Egypt Demographic and Health Sur-  
P.108 Cairo : National Population Council, September 1988- vey 1988"

وتفاوتت نسب الممارسة الحالية للنساء المتزوجات حسب بعض الخصائص الاقتصادية - الاجتماعية (أنظر جدول ١١) . ونلاحظ أن أعلى نسبة من النساء الممارسات لتنظيم الأسرة تقع في الفئة السنوية ٣٥- ٣٩ سنة ( أي بعد أن تكون المرأة قد أنجبت العدد المطلوب من الأطفال ) أي بعد اكتمال حجم الأسرة المرغوب. وتدلني نسبة النساء الممارسات لتنظيم النسل التي الصفر في حالة عدم وجود أطفال وترتفع تلك النسبة إلى اقصاها بعد ٣ و٤ أطفال أو أكثر، مما يؤكد أن النساء في مصر مازلن يرغبن في عدد كبير نسبيا من الأطفال قبل أن يقبلن علي وسائل تنظيم النسل . وكما هو متوقع ترتفع نسبة النساء الممارسات لتنظيم النسل مع ارتفاع المستوى التعليمي ، وخاصة عند المستويات الأعلى من التعليم ، كما ترتبط نسب الممارسة بطريقة عمل المرأة فحيث تصل نسبة النساء الممارسات لعمل بأجر إلى ٥٤ بالمائة ، تنخفض تلك النسبة إلى ٣٦ بالمائة لمن لاتعمل وإلى ٣٢.٥ بالمائة لمن تعمل بدون أجر.



|                   |                             |
|-------------------|-----------------------------|
| موضوع الرئيسى :   | السكان                      |
| موضوع الفرعى :    | في مصر                      |
| مصدر :            | كتاب السكان والتنمية في مصر |
| اسم كاتب المقال : | وداد مرقس                   |
| رقم العدد :       | -                           |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤                        |

وإذا لاحظنا أن حوالى ٦٢ بالمائة من النساء في مصر يعانين من الأمية وإن نسبة الإثبات العاملات إلى القوى العاملة في مصر قد بلغت حوالى ٩ بالمائة فقط لاغير ( انظر الملحق الإحصائي). وذلك عن عام ١٩٨٦ ، فإن معنى ذلك أن نسب الممارسة لأغلبية النساء في مصر ستظل منخفضة جدا إلى أن يتغير الوضع الاقتصادي والاجتماعي بصورة جذرية .

ومن المفيد في تلك الحالة أن نستطلع البيانات المتوفرة عن الرغبة في الحد من النسل من عدمها . وتشير البيانات المتوفرة إلى أن غالبية من النساء حوالى النصف تقريبا يرغبن في تحديد النسل . وبلغت نسبة النساء اللاتي يرغبن في التوقف عن الإنجاب ٥٥,٦ بالمائة من عينة مسح ١٩٨٤ بينما زادت هذه النسبة قليلا إلى ٥٩,٩ بالمائة في عينة مسح ١٩٨٨ ، إلا أنه في نفس الوقت نرى أن الثلث تقريبا من النساء يرغبن في مزيد من الأطفال . هذا ولقد بلغت نسبة النساء اللاتي يرغبن في مزيد من الأطفال ٣٢,٣ بالمائة في عينة ١٩٨٤ و ٣٣,٧ بالمائة في عينة ١٩٨٨ .. وتبلغ أعلى نسبة من النساء اللاتي يردن التوقف عن الإنجاب في الفئة العمرية ( ٣٥- ٣٩ سنة ) . وفي نفس الوقت نلاحظ أن النساء في تلك الفئة العمرية يبلغ عدد المواليد الأحياء لهن حوالى ( ١٨ و ٥ طفل ) <sup>(٤)</sup> .. أى أن نسبة النساء المستخدمات لوسائل تنظيم الأسرة لمنع إنجاب مزيد من الأطفال إنما يفعلن ذلك بعد أن يصلن إلى عدد الأطفال المرغوب فيه مما لن يؤثر كثيرا في معدلات الخصوبة الجارية .

في ضوء ماسبق ، نستطيع القول أن سياسات تنظيم الأسرة في مصر ، وإن أخذت في اعتبارها أهمية البعد التنموي ( أى البعد الاقتصادي والاجتماعي ) في استمرار مستويات الخصوبة المرتفعة في مصر والمسئولة أساسا عن استمرار النمو السكاني السريع ، إلا أن تلك السياسات في صلبها لم تخرج عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة التقليدية كوسيلة أساسية لتخفيض مستويات الخصوبة . وتحاهلت تلك السياسات ، كل ما من شأنه أن يعيد من هيكلة الاقتصاد المصري بصورة تؤدي إلى انتشار التحديث ومنافع التنمية خاصة للطبقات الفقيرة في الريف على وجه الخصوص وفي المدينة . ومن ثم يجب أن نلقي بنظرة على السياسات السكانية المتبعة في مصر ومدى تأثيرها الفعلي على تخفيض معدلات نمو السكاني.



|                   |                               |
|-------------------|-------------------------------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                        |
| المصدر :          | "كتاب" السكان والتنمية في مصر |
| اسم كاتب المقال : | وداد مرقس                     |
| رقم المصدد :      | -                             |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤                          |

### ثانيا : السياسات السكانية المعلنة في مصر:

بدأ الإهتمام بما يسمى بالمشكلة السكانية منذ منتصف ثلاثينات هذا القرن . وكانت البداية على شكل اهتمام من بعض المثقفين والأطباء . بتزايد الحجم السكاني في مصر على الرغم من أن معدلات النمو السكاني في هذا الحين لم تزد عن ١ بالمائة سنويا .. وعلى الرغم من ظهور بعض الجمعيات الأهلية التي قدمت بعض وسائل منع الحمل لتنظيم الأسرة في منتصف الأربعينات فإن هذا الاتجاه لم يتطور في صورة سياسة قومية للسكان .

على أن المعدلات العالية للنمو السكاني في مصر منذ منتصف الأربعينات قد شددت الانتباه الى ما يسمى بخطر النمو السكاني السريع .. وأخذ البعض يقرع بشدة ناقوس الخطر المالتوسى ، وتهديد حجم السكان المتزايد لجهود التنمية .. وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، أبدت الدولة بعض الاهتمام حيث أنشأت " اللجنة الأهلية لمساكن السكان " في ١٩٥٣ كأحدى لجان المجلس الدائم للخدمات . وتم تحويل تلك اللجنة في عام ١٩٥٨ ، الى جمعية الدراسات السكانية . ولقد افتتحت جمعية الدراسات السكانية عدة مراكز لتنظيم الأسرة في القاهرة وبعض المحافظات .. على أن نشاطها لم يتطور في صورة سياسة قومية للسكان .

وفي الحقيقة ، فإن الدولة المصرية لم تشر رسميا الى وجود ما يسمى بالمشكلة السكانية في مصر الا في عام ١٩٦٢ من خلال بيان " ميثاق العمل الوطنى " .. وتستطيع القول بأن عام ١٩٦٥ كان العام الأساسى لصدر ما يسمى بالسياسة السكانية ، حيث صدر قرار جمهورى بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة برئاسة رئيس الوزراء ، وعضوية الوزراء الذين تسهم وزاراتهم في حل المشكلة وإنشاء امانة ادارية للمجلس باسم جهاز تنظيم الأسرة .لمباشرة الأعمال الإدارية وذلك في سنة ١٩٦٦<sup>(١)</sup> .

هذا ولقد بدأ البرنامج القومى لتنظيم الأسرة ، نشاطه من منظور للسكان يتلخص في أساليب تنظيم الأسرة فقط لاغير ، واستخدام طرق تحديد النسل للتخفيض من مستويات الخصوبة ، وذلك عن طريق توفير خدمات تنظيم الأسرة والإعلان والدعاية لها . ولقد مارس جهاز تنظيم الأسرة نشاطه اساسا من الوحدات الصحية التابعة لوزارة الصحة ، والوحدات الاجتماعية الأهلية الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون الإجتماعية .

هذا ولقد استمرت السياسة القومية للسكان في اتجاه استخدام وسائل تنظيم الأسرة كإدارة الأساسية والوحيدة للسياسة القومية حتى ١٩٧٢ ، حيث تم تعديل المنظور الرسمى



|                   |                               |
|-------------------|-------------------------------|
| مؤرخ الرئيسى :    | السكان                        |
| مؤرخ القرضى :     | لى مصر                        |
| مؤرخ :            | "كتاب" السكان والتنمية فى مصر |
| اسم كاتب المقال : | وداد مرقس                     |
| رقم العدد :       | -                             |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤                          |

الى المشكلة السكانية .. فالسياسة السائدة بين ١٩٦٥ - ١٩٧٢ كانت تنظر الى المشكلة السكانية علي أنها مشكلة منفصلة يمكن معالجتها عن طريق بعض الأساليب الطبية الفنية المتطورة . الا أنه منذ عام ١٩٧١ بدأت مناقشة المشكلة السكانية بصورة أكثر تطوراً ، حيث نظر الى المشكلة السكانية علي أنها مشكلة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وبالتالي صدرت سياسة جديدة في عام ١٩٧٣ لمحاولة التعامل مع المشكلة السكانية من منظور أكثر شمولاً واتساعاً من المنظور السابق ، عرفت باسم السياسة القومية لتنظيم الأسرة والسكان للفترة من ١٩٧٣ الي ١٩٨٢ .. هذا ولقد حاولت تلك السياسة اتباع استراتيجيات لتخفيض الخصوبة بالتأثير علي العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها تخفيض معدل المواليد الخام بنقطة واحدة سنوياً .. وتتلخص تلك العوامل في التالي <sup>(١)</sup> :

- ١- رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة .
- ٢- التعليم
- ٣- تشجيع المرأة وخاصة في مجال العمالة بأجر وخارج النشاطات الزراعية والمنزلية .
- ٤- الميكنة الزراعية .
- ٥- التصنيع مع التركيز علي الصناعات الزراعية .
- ٦- خفض وفيات الأطفال مع التركيز علي تحسين مستوى التغذية والصحة العامة .
- ٧- الضمان الاجتماعي .
- ٨- الاعلام والاتصال .
- ٩- توفير خدمات تنظيم الأسرة .

وبعد هذا التطور في السياسة القومية ، تطورا هاما من حيث المنظور القومي لمعالجة الزيادة السكانية ، ونلاحظ أن العوامل التسعة السابقة عوامل مترابطة . بحيث أن كل عامل منها يتفاعل مع العوامل الأخرى ويؤثر من خلال التغيير في النمط الاقتصادي - الاجتماعي علي مصفوفة السكان .. الا أننا نلاحظ أيضاً أن ادراج تلك العوامل بالصورة المشار اليها لم يفصل بين العوامل المباشرة المؤثرة علي مستويات النمو السكاني والعوامل غير المباشرة التي تؤثر علي مستوى الطلب علي خدمات تنظيم الأسرة فالعوامل من ١ الي ٨ هي من العوامل المؤثرة علي الطلب علي خدمات تنظيم الأسرة والعامل التاسع هو العامل الوحيد الذي يتعرض لعرض وسائل الحد من الإنجاب .. ولا يتناسب ذلك مع أهمية العوامل المؤثرة علي الطلب والمتعلقة بخصائص البنيان الاقتصادي والاجتماعي .. علي أن لدينا بعض الملاحظات علي البنود التسعة المثلة للسياسة القومية للسكان التي صدرت في سنة ١٩٧٢ تتلخص في التالي :





|                  |                               |                   |           |
|------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الرضوع الرئيسي : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| الرضوع الفرعي :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :         | "كتاب السكان والتنمية في مصر" | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

أولاً : إن السياسة القومية في أوائل السبعينات حصرت المشكلة السكانية في عامل واحد فقط، ألا وهو عامل النمو السكاني السريع ، وبالتالي تجاهلت تلك السياسة الأبعاد الأخرى للنسق السكاني والمؤثرة أيضاً علي اتجاهات النمو السكاني .

ثانياً : إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية علي الرغم من أهميتها الكبرى ، هي عوامل تخرج عن مسئولية الجهاز لأنها تتعلق بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة . وقد يستطيع جهاز تنظيم الأسرة أن يقوم مباشرة ببعض المشروعات الجزئية في بعض المناطق التي تستطيع تحقيق تلك الأهداف ولكنه يعجز بامكانياته الذاتية عن تغيير تلك العوامل علي المستوى القومي

ثالثاً : كان من المفروض أن يتم ادراج تلك الأهداف السكانية الاقتصادية الاجتماعية في السياسة الإقتصادية العامة للدولة ، وذلك من خلال توجيه برامج التنمية لتحقيق أهداف السياسة السكانية . ولكننا نلاحظ أن خطط التنمية في الغالب تجاهلت البعد السكاني ، بل علي العكس من ذلك أن بعض السياسات الاقتصادية قد أدت الي استفعال المشكلة السكانية حتي لو حصرنا تلك المشكلة في بعد واحد ، ألا وهو النمو السكاني السريع ( انظر الجزء الأول، الفصل الثاني من هذا التقرير ) .

وعلي الرغم من ذلك ، فلقد حاولت الأجهزة المعنية تلاقي بعض السبلات التي كانت واضحة في السياسة القومية ، كما طرحت في عام ١٩٧٣ .. وبالتالي فلقد أدخلت تعديلات علي تلك السياسة القومية في عام ١٩٧٥ من خلال ما أطلق عليه بالمدخل التنموي لحل المشكلة السكانية . ومن أهم التعديلات التي ادخلت علي السياسة القومية للسكان في عام ١٩٧٥ ، التعديلات التالية (٧) :

١- توسيع مفهوم السياسة السكانية بحيث لا ينظر إليها باعتبارها مجرد ارتفاع في معدل نمو السكان بل أيضاً سوء توزيعهم محليا ودوليا وتدهور خصائصهم .

٢- التسليم بضرورة معالجة المشكلات السكانية في إطار مترابط مع المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها من خلال خطة قومية شاملة .

حاولت تلك التعديلات أن تتلاقى سبلات السياسة السابقة التي طرحت في عام ١٩٧٣ وذلك بالتأكيد علي الأبعاد السكانية الأخرى مثل التوزيع الجغرافي للسكان وخصائص السكان ( التعليم والصحة أساسا ) .. ومن أهم مزايا التعديلات الجديدة ، وضوح رؤية القائمين علي السياسة السكانية بالنسبة الي أن معالجة المشكلات السكانية لن يتأتى الا عن طريق التنمية الشاملة .



|                   |                               |                   |           |
|-------------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرقى |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                        | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | "كتاب" السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

الا أننا نلاحظ الاتى على تلك التعديلات التى أدخلت فى عام ١٩٧٥:

أولاً : مازالت السياسة القومية للسكان تركز بالأساس على عامل النمو السكانى ومجابهته عن طريق أساليب تنظيم الأسرة والارتقاء ببعض الخدمات الصحية ، وخاصة فيما يتعلق بتخفيض وفيات الأطفال .

ثانياً : على الرغم من إدخال المفهوم التنموى الى صلب السياسة السكانية الا أنه كان من الصعب ترجمة ذلك المفهوم فى صورة سياسات عامة مؤثرة على الاتجاهات والخصائص السكانية فى مصر ، لما يستلزم ذلك من التدخل فى صلب عملية صنع السياسة الاقتصادية ، وهى عملية سياسية فى الأساس ، تتعرض لأنواع شتى من الضغوط الدولية والمحلية . وبالتالي نسلم بصعوبة التأكيد على تلك السياسات اذا ما تناهت أهدافها مع أهداف السياسة السكانية المرسومة .

ثالثاً : أنيط تنفيذ السياسة السكانية الى عدة وزارات وهى وزارات الصحة والشئون الاجتماعية ، والحكم المحلى ، والتعليم والاعلام والثقافة والأوقاف وكثيراً ما يتم التضارب بين تلك الوزارات بشأن توزيع الخدمات ، وأساليب العمل ، وعدم وضوح المسئولية فى التنفيذ .

وعلى الرغم من أن المفهوم العام للسياسة القومية للسكان الذى تم اقراره فى عام ١٩٧٥ لم يزل سارياً حتى الآن الا أنه تم اجراء تعديلات جوهرية على أولويات السياسة منذ منتصف الثمانينات . فبعد عقد مؤتمر قومى للسكان فى مصر عام ١٩٨٤ ، صدرت وثيقة جديدة تعلن السياسة القومية للسكان فى مصر فى عام ١٩٨٦ .

هذا ولقد حددت السياسة القومية للسكان المشكلة السكانية فى مصر فى ثلاثة أبعاد

أساسية وهى<sup>(٨)</sup> :

- ١- ارتفاع معدل النمو السكانى .
  - ٢- عدم التوازن فى التوزيع الجغرافى للسكان
  - ٣- انخفاض الخصائص السكانية .
- وقررت السياسة القومية أن تلك الأبعاد الثلاثة تتفاعل مع بعضها البعض كما تتفاعل مع باقى مكونات النظام الاقتصادى الاجتماعى بصورة تبادلية .



|                   |                              |                   |           |
|-------------------|------------------------------|-------------------|-----------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                       | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                       | رقم العدد :       | -         |
| المصدر :          | "كتاب السكان والتنمية في مصر | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

وبناء على ماسبق ، قررت الوثيقة عدة مبادئ أساسية تركز عليها السياسة القومية للسكان في مصر . وتلك المبادئ هي <sup>(٩)</sup> :

١- اقرار حق الأسرة في اختيار العدد المناسب للأطفال ، وحق الحصول على المعلومات والوسائل التي تمكنها من تنفيذ قرارها في هذا الشأن ، وذلك في نطاق الدين وحضارة مصر وقيم المجتمع .

٢- تجنب استخدام الإجهاض أو التعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة .

٣- اقرار حق المواطن في الهجرة والإنتقال من مكان الى آخر داخل مصر وإلى خارجها .

٤- الأخذ بنظام المخاوف الإيجابية المبنية على زيادة وعي الفرد والجماعة وعدم اللجوء للأساليب التي تتسم بالضغط والإكراه ، والتي تعتمد على المخاوف السلبية أو الأساليب العقابية .

٥- تنمية الإنسان تربية وثقافيا وصحيا لتحويله الى طاقة انتاجية فعالة .

٦- اعتبار المحليات القاعدة الأساسية لتنفيذ البرامج .

٧- تشجيع دور الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع في حل المشكلة .

كما تم تحديد الأهداف العامة للسياسة القومية في الأهداف التالية <sup>(١٠)</sup> :

١- خفض معدل النمو السكاني

٢- تحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان

٣- الارتقاء بالمخائص السكانية .

ولقد حددت الوثيقة الصادرة عن المجلس القومي للسكان أساليب تحقيق الأهداف كالتالي <sup>(١١)</sup> :

١- تحسين خدمات تنظيم الأسرة ورفع مستواها ، مع العناية بالريف في هذا المجال .

٢- الارتقاء بالخدمات الصحية لخفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال الرضع .

٣- إعداد برنامج إعلامي يركز على وسائل الاتصال الشخصي قبل وسائل الاتصال الجماهيري ، يهدف الى تغيير نسق القيم والعادات والتقاليد وبالتالي تغيير الأسلوب الإنجابي .

٤- تطوير مستوى الخدمة في المساجد واعتبار المسجد وحدة إشعاع ديني واجتماعي وصحي .

٥- العناية بالتربية السكانية في جميع مراحل التعليم .

٦- رفع مكانة المرأة وتشجيع مشاركتها في الحياة العامة .



|                   |                               |
|-------------------|-------------------------------|
| الرضوع الرئيسى :  | السكان                        |
| الرضوع الفرعى :   | في مصر                        |
| المصدر :          | كتاب "السكان والتنمية في مصر" |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤                          |
| اسم كاتب المقال : | وداد مرقس                     |
| رقم العدد :       | -                             |

٧- وضع استراتيجية واضحة لاعادة توزيع السكان في مصر ، تهدف الى إحداث توازن نسبي بين توزيع السكان في الودادى والدلتا من جهة ، وفى الصحارى المصرية من جهة أخرى .  
٨- التهورس بالريف المصرى من خلال برامج للتنمية الشاملة للارتقاء بالقرية المصرية بحيث تتحول الى مناطق استقرار سكانى وذلك بهدف ترشيد مسار الهجرة الداخلية من الريف الى المدن .

٩- الحد من عوامل الجذب فى المدن الكبرى ولا سيما العاصمة ، بوقف أى توسع صناعى فى القاهرة الكبرى ووقف التشغيل فى العاصمة الا اذا توافرت فرص عمل حقيقية .  
١٠- اعداد تخطيط للقوى العاملة يرتبط ارتباطا عضويا بسياسة التعليم والتدريب لمواجهة الطلب الحقيقى على القوى العاملة بمختلف قطاعاتها وتنوعياتها سواء فى سوق العمل الداخلية أو الخارجية .

١١- العمل على محو الأمية فضلا عن تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والحد من التسرب .

تعد تلك السياسة الجديدة للسكان بمثابة نقطة تحول خطيرة فى اتجاهات السياسة القومية فهى فى الواقع تتجاهل المدخل التنموى الذى تم تبنيه فى منتصف السبعينات للتركيز على أساليب تنظيم الأسرة كأساس لسياسة الدولة فى مواجهة مايسمى بالمشكلة السكانية . ونلاحظ ذلك التحول فى تعريف المشكلة السكانية ، والمبادئ المعلنة ، ووسائل تنفيذ الأهداف التى تبنتها السياسة القومية للسكان .

فلقد تم تعريف المشكلة السكانية اساسا فى ارتفاع معدل النمو السكانى ، وعدم التوازن الجغرافى وانخفاض الخصائص السكانية ، وبالتالي تم تجاهل العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على تلك الخصائص ، ولم يتم تفصيل المسببات الهيكلية للنسق السكانى بصورة عامة . وفى ضوء تعريف المشكلة كما سبق ، فان الوثيقة القومية للسكان سنة ١٩٨٦ ، قد حددت اهداف السياسة السكانية فى خفض معدل النمو ، وتحقيق توزيع جغرافى أفضل والارتقاء بالخصائص السكانية . وقد تكون أهداف السياسة السكانية فى خفض معدل النمو ، وتحقيق توزيع جغرافى أفضل والارتقاء بالخصائص السكانية . وقد تكون أهداف السياسة واقعية على الرغم من تجاهل الخصائص البنوية المؤثرة على النسق السكانى ، الا أن اساليب تحقيق الأهداف المعلنة لا تتجاوز فى حقيقتها الأساليب التقليدية فى مواجهة مايسمى بالمشكلة السكانية .





|                 |                               |                   |           |
|-----------------|-------------------------------|-------------------|-----------|
| إرضوع الرئيسى : | السكان                        | اسم كاتب المقال : | وداد مرقس |
| إرضوع الفرعى :  | في مصر                        | رقم المجلد :      | -         |
| المصدر :        | "كتاب السكان والتنمية في مصر" | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤      |

ففي مجال النمو السكاني ، ركزت السياسة العامة للسكان على وسائل وخدمات تنظيم الأسرة للحد من هذا التمر ، وهذا واضح من البنود الستة الأولى ، ففى كلها تحاول التشجيع على استخدام وسائل تنظيم الأسرة من حيث توفير عرض تلك الوسائل والدعاية لها ، والتأثير على المرأة بحيث تصبح مستهلكة أساسى لتلك الوسائل . أما فى مجال التوزيع الجغرافى للسكان ، فتلقت لجأت الوثيقة الى الحلول التقليدية مثل وضع استراتيجيات لاعادة توزيع السكان ، النهوض بالريف ، وقف التوسع الصناعى فى المدن ( البنود من ٧ الى ٩ فى الوسائل المعلنة ) وهى كلها لا تخرج عن توصيات عامة من الصعب ترجمتها بصورة فعلية بدون دراسة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على توزيع السكان بالصورة الموجودة حالياً . أما من حيث الخصائص السكانية فلم تقدم الوثيقة أى سياسات فعلية للأرتقاء بالخصائص السكانية فعملية تخطيط القوى العاملة والعمل على محور الأمية وتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والحد من التسرب هى كلها عوامل المقصود بها الحد من المنفعة الاقتصادية للأطفال مما يؤثر على مستويات الخصوبة ، أى أن البند رقم (١١) ينتمى فعلاً الى المؤثرات على التمر السكاني ، أو أن السياسة تحاول رفع الضغط عن الدولة فى سياسات العمالة بحيث تربط التعليم والتأهيل بالطلب الموجود على العمالة بدون وضع تصور لكيفية الربط تلك . فالسياسة المطروحة هي سياسة ساكنة وهي محاولة إخضاع عرض العمالة لظروف الطلب على العمالة في ضوء مستوي اقتصادي معين .. ولم تطرح السياسة إمكانات رفع الطلب على العمالة من خلال منظور مختلف لسياسات التنمية الاقتصادية ، وبعد تلك العملية نوعاً من المصادرة على المطلوب فليس من المتوقع انخفاض عرض العمل في مصر في المستقبل القريب وبالتالي فإن المفروض أن تحمل السياسة على توفير قرص أكبر من العمالة المتزايدة الداخلة الي سوق العمل ، بدلاً من اتباع السياسة القائلة بخفض عرض العمل عن طريق تضيق قرص التعليم والتدريب كما هو مقترح .



الموضوع الرئيسى : السكان

الموضوع الفرعى : في مصر

المصدر : كتاب " السكان والتنمية في مصر

اسم كاتب المقال : وداد مرقس

رقم العدد : -

تاريخ الصدور : ١٩٩٤

وفي مجال اقرار المبادئ العامة للسياسة السكانية ، نلاحظ أن كل المبادئ المعلنه إنما تهدف الي إرساء القواعد لاستخدامات سياسات تنظيم الأسرة ، وحشد الجهود سواء من الأجهزة التنفيذية علي مستوي المحليات أو الجهود التطوعية من قبل الجمعيات لنشر تلك الوسائل . ولم تشر تلك المبادئ بحال من الأحوال الي حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية التي من الواجب توفيرها حتي تصبح مثل تلك السياسات ، سياسات ناجحة . وتركز المبادئ علي تشجيع الهجرة الخارجية كسند سريع من المنافذ التي تؤدي الي تخفيض الضغط السكاني دون الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية علي البنية الانتاجية والاجتماعية الناجمة عن مثل تلك الهجرة المفتوحة .

وفي الواقع فإن السياسة القومية للسكان في صورتها الحالية ماهي الا دعوة لاساليب تنظيم النسل التي كانت سائدة في الفترة الأولى أي من ١٩٦٥ - ١٩٧٣ . ويعد تجاهل البعد التنموي من أهم المشكلات التي تعترض كفاية تنفيذ السياسة القومية للسكان في مصر . وعلي الرغم من الدراسات المتراكمة عن علاقات السكان بالتنمية وأهمية المدخل التنموي في معالجة المشكلة السكانية ، فإن السياسة القومية للسكان ما زالت في ظلها قاصرة علي الجزئية التي تحاول رفع المستوي الاقتصادي لبعض الأسر في الريف في اطار البرنامج المسمى ببرنامج السكان والتنمية فإن تلك المشاريع في العادة لاتتعدى بعض المشروعات التجارية أو امداد بعض النساء ببعض ماكينات الحياكة أو ادراجهن في بعض الصنع الحرفية في منازلهن مثل صنع السجاد . وقد تكون هذه الأنشطة من الأنشطة الموفرة للدخل لبعض الأسر الريفية ولكنها لن تؤدي الي التقليل من الإنجاب . فمعظم هذا النشاط النسائي محصور في المنازل ، وقد يشجع علي زيادة الإنجاب وعلي الأقل لن يتعارض مع مستوي الخصوبة الحالية ، كما اتضح من تحليل بيانات الخصوبة السابق الإشارة اليها .

ولا نعترض علي وجود جهاز متخصص مثل المجلس القومي للسكان وقيامه بخدمات تنظيم الأسرة ، اذا ما تم ذلك في اطار خطة للتنمية تتوافق مع اتجاهات السياسة السكانية . وقد يكون من الأفضل في تلك الحالة أن يقتصر دور المجلس القومي للسكان علي مد خدمات تنظيم الأسرة بصورة فعالة .



|                   |                               |
|-------------------|-------------------------------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان                        |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر                        |
| المصدر :          | "كتاب" السكان والتنمية في مصر |
| اسم كاتب المقال : | وداد مرقس                     |
| رقم العدد :       | -                             |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٤                          |

جدول ١٢

الاسقاطات السكانية ١٩٩٠، ٢٠٠٠

| الاسقاط السكاني                        | السكان ( بالآلاف ) |       | النمو السنوي % |
|--|--------------------|-------|----------------|
|  | ١٩٩٠               | ٢٠٠٠  | ١٩٩٠ - ٢٠٠٠    |
| الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء (١٩٨٠) | ٥٤٢٩٠              | ٦٨٠١٨ | ٢,٢٨           |
| الاسم المتجدد (١٩٧٩) منخفض             | ٥١٧٧٧              | ٦١٩٤٣ | ١,٨١           |
| مرتفع                                  | ٥٣٨١١              | ٦٧٤٩٣ | ٢,٢٩           |
| البنك الدولي (١٩٨٠) منخفض              | ٤٨٢٣٢              | ٥٤٨٨١ | ١,٣٠           |
| مرتفع                                  | ٥٠٦٦٧              | ٦٣٣٤٢ | ٢,٢٦           |

المصدر: Bent Hansen and Samir Radwan : "Employment Opportunities and Equity In A Changing Economy" Egypt in the 1980,S", Geneva: ILO., 1982, P. 51-

وفي الحقيقة ، فإن السياسات السكانية المتعاقبة في مصر والتي تبنت أساسا التركيز على سياسة تنظيم الأسرة ، قد حققت بعض النجاح وتمثل ذلك في عمومية المعرفة بوسائل تنظيم الأسرة ، وارتفاع معدلات الممارسة كما وضعتنا من قبل .. الا أننا نستطيع القول بأن سياسات الجهاز قد اشبعت الطلب المتاح لوسائل تنظيم الأسرة خاصة في أوساط السكان الحضريين وذوى المستوي التعليمي العالي . الا أن التغيير الجذري في تبني وسائل تنظيم الأسرة لن يتأخر الا من خلال سياسات تنمية شاملة تهدف في الأساس الي تغيير الأنماط الإنتاجية التقليدية وخاصة في الريف . ومن خلال التنمية الشاملة ، من المتوقع أن يزداد الطلب على وسائل تنظيم الأسرة . وفي غياب هذا المنظور للتنمية كتحديث لأنماط الإنتاج السائدة ، فسيستمر النمو السكاني المرتفع . وتشير الاسقاطات السكانية الي توقع استمرار معدلات النمو السكاني المرتفع وبالتالي استمرار المعدلات المرتفعة للنمو السكاني ( انظر جدول ١٢ ) .



|                   |         |
|-------------------|---------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان  |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر  |
| المصدر :          | الأهرام |
| اسم كاتب المقال : | الجريدة |
| رقم العدد :       | ٣٩٦٦٥   |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٥    |

وزير السكان والتعمير يعلنان:

# بدء رسم خريطة مصر السكانية

مخطط لإنشاء القاهرة الجديدة  
زيادة قرض الاسكان التعاوني من ١٢ ألف إلى ١٤ ألف جنيه

أكد المهندس إبراهيم سليمان وزير التعمير من خلال ندوة المفادة المستديرة حول خريطة مصر السكانية والتي عقدت في وزارة السكان وشهدها الدكتور ماهر مهران وزير السكان وخبراء الاجتماعات العمرانية والقوات المسلحة والمجلس القومي للسكان أنه في مجال رسم خريطة جديدة لمصر لابد من مشاركة الوزارة بأعداد دراسة شاملة بهدف تحديد المناطق الواحدة التي يمكن أن تقوم بها مجتمعات جديدة وذلك من خلال مايلي . تحديد مناطق التنمية والتعمير . تحديد التركيزية الاقتصادية لكل منطقة . تحديد الطاقة الاستيعابية وحجم السكان والعمالة المطلوبة . تحديد المناطق للطوارئ . وضع الضوابط اللازمة لتحسين البيئة العمرانية . صياغة القرارات السياسية المحلفة لاستراتيجية التنمية والتعمير بما يحقق المفهوم الإقليمي للتنمية الشاملة . وتأتي هذه الخريطة الجديدة لتساهم في مسيرة التنمية العمرانية التي بدأت في أواخر السبعينات تحت إلهام الأخ المهندس حسب الله الكرواوي ونحن ننتهج هذه الفرصة لتوجه له التحية على مايقدمه من خدمات وماتحقيق من إنجازات خلال الفترة التي تولى فيها المسؤولية واستكمالاً لهذه المسيرة فقد كان علينا أن نركز الجهود لرفع كفاءة ملام تنفيذ وتحقيق أقصى استفادة منه بالإضافة إلى تحديد الأولويات بأسلوب يتم تنفيذه مستقبلاً . وقد أمكن تطوير المخططات العمرانية لمناطق المدن والتجمعات الجديدة لتتضمن مع سياسة الدولة لتتجمع مشاركة الأهالي ولتتضمن مع سياسة الدولة لتتجمع مشاركة القطاع الخاص واتاحة المجال له ليقوم بدور أكثر فعالية.





نوع الرئيسي : السكان  
نوع الفرعي : لي مصر  
سجل : الأهرام

اسم كاتب المقال : الجريدة  
رقم العدد : ٣٩٦٦٥  
تاريخ الصدور : ١٩٩٥

كما يجري حالياً دراسة ربط المدن الجديدة والتجمعات العمرانية برأسية مترو سريع لربطها بالقاهرة وإلى سبيل مد شرايين الحياة إلى الصحاري وتعمير الأقاليم الفاتية فقد قامت الوزارة بالمشاورة في أعداد استراتيجة للتنمية للشاملة لسببها، التي راعت التغيرات الدولية والاقتصادية وذلك من خلال استعراض الوضع الراهن واستكشاف فرص التنمية مع التركيز على القطاعات الواعدة، ثم اقتراح مشروعات محددة لخلق فرص عمل جديدة للوصول بسببها إلى حجم سكاني حوالي ٢ ملايين نسمة في عام ٢٠١٧.

ومن ناحية أخرى فإن التقييم الصحيح الذي تعاني من مشاكل عديدة أهمها البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية قد حظيت بنصيب وافر من اهتمام الوزارة حيث تم إعداد استراتيجة للتنمية العمرانية للصعيد تهدف إلى اكتشاف مصادر جديدة للتنمية العمرانية للصعيد خارج مناطق التكتس الحالي بالإضافة إلى تقديم المعايير للمحليات لخدمة تنفيذ وتجهيز مشروعات التنمية الأساسية والسماح في أعداد المخططات العمرانية المطلوبة مع التركيز على المناطق ذات الأولوية والمناطق ذات الوضع الخاص مثل حلايب وشلاتين وإبراهيم وجنوب بحيرة

السد

كذلك فإن مشروع شمال خليج السويس يمثل إضافة استثمارية عمرانية حضارية على خريطة مصر وبظراً لما تتمتع به المنطقة من موقع استراتيجي هام لفرها من الأسواق العالمية واتصالها بالموانئ، وبناء السويس بأنها تشكل قاعدة قوية لاجتذاب العديد من الاستثمارات الأجنبية خاصة من دول شرق الاوسط حيث يتم التنسيل حالياً مع بعض هذه الدول لخدمة مشروعات صناعية بالمنطقة كما يتوقع أن تستوعب المنطقة حوالي ٩٠٠ ألف نسمة مما سيساهم في إعادة توزيع السكان فضلاً عن الدور الهام الذي سيعمل في تحقيق التنمية الشاملة كما أن مشروع الطريق الدولي الساحلي الذي أتاح تعمير الساحل الشمالي الغربي عمرانياً وترباعياً سوف يخلق نمطاً شاملاً للتنمية على البحر المتوسط بما يعني ذلك من تنمية سياحية وعمرانية بالإضافة إلى ربط مصر بدول الجوار كما يمثل الساحل الشمالي بصرها الساحلية شرقاً غرباً لا تستغل سوى شهورين أو ثلاثة كل عام كما يمثل أيضاً ممرها استثمارياً هاماً من هذا النقط فإن الوزارة تدرس حالياً لنسب الأساليب لزراعة استغلال هذه القرى وكذا كيفية تنمية الظهور العمراني للمنطقة وتزويدها بالبنية التحتية.

وإلى سبيل المثال فقد تم تطوير مخطط مدينة ٦ أكتوبر ليجعل إلى مسطح ١٢٢ كم<sup>٢</sup> بعد أن كان ٢٤٠٠ فقط وبإستراتيجية التجمعات السكنية والصناعية بالإضافة حيث ستوازي شركات التنمية العمرانية من القطاع الخاص تنمية وتعمير هذه الاستخدامات الجديدة في إطار المخططات للتنمية من هيئة التجمعات الجديدة وعلى أساس أن تقوم الهيئة بتوسيع البنية الأساسية حتى هذه المناطق وتقوم الشركات بتوفير البنية الأساسية الداخلية لكل موقع. وبسبب من الزيادة إلى أعداد نوح من التوزيع لكل مدينة من هذه المدن الجديدة فقد تم تخصيص مساحة حوالي ٢٠٠ فدان بمدينة بدر لتأهيل المعهد القومي للبحوث الفلكية بالإضافة إلى بعض المعاهد الطبية التخصصية وكذا الصناعات الطبية والدوائية التي ترتبط بها.

أما مدينة السويس فقد تم حل المشاكل التي كانت تعاني منها وشكلت الوزارة عن الوصول بمساحة المدينة إلى ١٢٤٠٠ فدان أو حوالي ٢ كم<sup>٢</sup> لتستوعب عدداً من السكان يقدر بنصف مليون نسمة على أساس كثافة إجمالية قدرها ٤٠ شخص/فدان، كما تم تخصيص مناطق للألعاب جولف ومدينة الملاهي المائية بالإضافة إلى منطقة ترفيهية وأخرى رياضية بامتداد غرب المدينة كما روعي توفير نواة جامعة متشكلة في كلية الصيدلة والطب البيطري لخدمة عن شمس والتي تقع على محفل المدينة الذي يربطها بالقاهرة ومناطق القناة.

أما مدينة القليوبية والتي تتميز بموقعها الاستراتيجي بين ممرى الإسماعيلية والسويس فقد تم تطوير مخططات العمرانية لتصبح ضاحية سكنية متميزة تضم للعديد من التوائس والسهلات الخضراء والمرارز التجارية الإقليمية بحيث تصبح

ويزرع عمرانية وترفيهية على مستوى الأقاليم

ونظراً لزيادة الطلب على أراضي المدينة فقد تم التوسع بمساحتها لتصل إلى حوالي ٢ كم<sup>٢</sup> (٩٠٠٠ فدان) لتستوعب حوالي نصف مليون نسمة وكثافة إجمالية حوالي ٥٥ شخص/فدان حيث خططت هذه المدينة لتصبح ضاحية سكنية على إطي مستوى.

وقد تركز على هذا ضرورة إعطاء النظر في العلاقة بين التجمعات الأولى والخامس والمخططات حيث يتم حالياً إعداد مخطط عام يجمع هذه التجمعات في مدينة واحدة سميت القاهرة الجديدة.

كما تم إضافة أمدادات جديدة لها لتصبح مساحتها الإجمالية ٤٥ فدان لكي تستوعب ما يقرب من مليون نسمة وسوف تضم المدينة بالإضافة إلى استخدامات السكنية مناطق تجارية وإدارية للخدمات بنواحي وملاعب رياضية وبمناطق خضراء. ويجوز الإشارة إلى أن نمط السكان المستهدف في هذه المدن والتجمعات لا يقتصر على الفئات الأخيرة وإنما يمتد ليشمل السكان المتكثري الذين أصبحوا يزداد عدداً وإلى يضم أفراد الأسرة من أجيال مختلفة في بيئة صناعية خالية من التلوث تتوفر لها الخدمات الأساسية بحيث تصبح متاخماً ملائماً لشكله ومو لفراف الصالح ويصل هذا أيضاً لجهود وزارة السكان التي تستهدف بناء الأتسان

للمصري الجديد الفاني على التمييز برونه ليوأكب مسيرة الحضارة والتقدم العالي.

ومن ناحية أخرى فإن الوزارة لم تتقل من دورها في المشاركة في حل أزمة الأتسان وتزويد السكان لمجموع الفصل إلى هذه المجال تصدر الإشارة إلى سألحمت في الوزارة من جهود لتسويق الوحدات السكنية لراكدة بعضي المدن حيث شمل ذلك تعديل نمط الأتسان بتخفيض التكاليف ليصبح أكثر ملائمة لاحتياج الجمهور وزيادة العرض التفاوضي من ١٢ ألف إلى ١٤ ألف جنيه كما تحاول الوزارة زيادة فترة سداد القرض التفاوضي لتصبح ٤٠ سنة بدلاً من ٢٠ سنة حالياً وقد كان لهذه الجهود أثر كبير في تسويق هذه الوحدات حيث تمكن خلال الفترة من نهاية ٩٢ إلى الآن تسويق ما يقرب من ٧٠ ألف وحدة ويواصل هذه الجهود ما تقوم به الوزارة حالياً في سبل توفير للسكان اللازم لفراف الضخول للمدينة حيث تم الإعلان عن مسابقة معمارية للتصميم السكني الاقتصادي المتطور وذلك بهدف توفير مسكن مناسب يراعي الاعتبارات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمواطني ذوي الدخل المحدود.



|               |              |                   |                |
|---------------|--------------|-------------------|----------------|
| نوع الرئيسي : | السكان       | اسم كاتب المقال : | ملك عبد العظيم |
| نوع الفرعي :  | قصر          | رقم العدد :       | ١٥٣٣           |
| سنة :         | العالم اليوم | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٦           |

## قانون الاسكان المصري الجديد

# كلمة السر لفتح 2 مليون شقة مغلقة

تحقيق - ملك عبد العظيم

صلاح حسب الله  
من لا يملك لا يسكن

د. ميساء حنا  
الإيجارات سترتفع  
فوق طاقة محدودى الدخل

لم يحظ قانون بقر من التفاوت في الرؤى كما حظي قانون الإيجارات الذي صدر مؤخرًا في مصر وأقره مجلس الشعب.. فهو - في رأي الملك - مطلق حرية التعاقد ويفتح الشق المغلقة ويشجع حركة البناء والاستثمار وفي رأي المستأجرين - يخدم شريحة معينة من المجتمع ليست الفقراء ومحدودي الدخل وإنما المستثمرين وسيجمل الإيجارات مرتفعة وفوق طاقة ذوي الدخل المتوسط.. وهكذا صار تقديم القانون الجديد للإيجارات خاضعاً لنظرية الكوب المفلوء حتى منتصفه يراه الملك بعين تختلف 90 درجة عن المستأجرين.. وبين ارتياح الملك وسخط المستأجرين تكمن أراء فريق يقع في مرحلة وسط بينهما.. هذا الفريق يرى أن القانون هو خطوة على طريق طويل لسلسل من التشريعات لتخفيف حدة أزمة الإسكان في مصر وأنه خطوة متأخرة جداً.. «العالم اليوم» طرحت القانون الجديد على بساط النقاش أمام خبراء الإسكان في مصر.. فماذا قالوا؟

### أوضاع معكوسة

المهندس صلاح حسب الله وزير الإسكان المصري السابق.. لم يكن متحمساً للحدث من القانون الجديد وما سيرتب عليه من نتائج.. إلا أنه دافع عنه في مرحلة واحدة عتبتا تناقضا عما إذا كان هذا القانون سيساهم في حل أزمة الإسكان بمصر؟ فقال: القانون سيؤثر في كل حاجة.. وسيتم ضبط كل الأمور في مصر خلال سنتين أو ثلاث من تطبيقه.. وعن ارتفاع الإيجارات قال: من يملك يسكن ومن لا يملك لا يسكن بمعنى من يعجبه الإيجار يجرى ومن لا يعجبه يظل في سكنه القديم حتى ولو كان يسكن مع والديه.. أما الشق التمليك فاتحواتيات هي السلولة عنها.

التأجير.. ولكن ليس بهذا القانون تحمل مشكلة الإسكان لأنه يخدم شريحة معينة من المجتمع المصري ليست الفقراء أو محدودي الدخل.. فالجدة التي مساحتها 100 متر مسطح أن يملك إيجاراً من 250 جنيه مصري بالإضافة إلى ضريبة 40٪ (أي 100 جنيه مصري زيادة) ولكي يدفع الفرد إيجاراً للشقة يصل إلى 400 جنيه مصري شهرياً فلا بد وأن يكون دخله 1000 جنيه.. ولذلك اعترضت لجنة الإسكان على بند الضريبة (40٪) مطالبين بالغاءها ولكن الحكومة رفضت أن تلغي هذا البند من نصوص القانون.. وقد قامت لجنة الإسكان المصرية بعمل تقرير به عدة اقتراحات لحل مشكلة الإسكان بالنسبة للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل.. ونحن كجنة نقوم حالياً

بدراسة الموضوع بكل جوانبه بما فيها مشاكل العقود الحالية مثل انتقاض الإيجارات بشكل كبير خاصة المحلات والمكاتب والجرارات والعيادات.. يجب أن ترتفع قيمتها الإيجارية بشكل معقول.. وأضاف: الحكومة تحمي كسائكن.. ولكن لماذا تحمي كتاجر على الأقل يجب أن ترتفع النسبة الإيجارية بما يتناسب مع ما يحصل عليه من أرباح.. وشاهد.. لماذا يدعم هؤلاء الأغنياء.. الناس الفقراء وهم أصحاب العقارات القديمة؟.. فهذه أوضاع معكوسة وغير منطقية يجب أن تصمم أيضاً العناية.. يتحمل تكلفتها الشاطئون للعقار (الاستأجرون) من فيهم الملك إذا كان يشغل جزءاً من العقار.. ويكون حكم الصيانة كحكم الإيجار.. فإذا



لوضوع الرئيسي : المساكن

لوضوع الفرعي : قمرصر

تاريخ : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : ملك عبد العظيم

رقم العدد : ١٥٣٣

تاريخ الصدور : ١٩٩٦

لم يفسد للمستأجر المصباحه  
يطرد من الوحدة التي يسكنها.  
وبهذا يكون القانون الجديد قد  
أفرك للمستأجر مع المالك في  
مسئولية الحفاظ على العقار  
بحسب القانون الذي الذي  
نص على أن يكون صاحب  
البيت هو المسئول الوحيد عن  
صيانته.

أما شق لتعليك وأسعارها  
فلن يتدخل فيها القانون  
الجديد على الإطلاق سواء كان  
التعليك قديما أو جديدا،  
معتدين في ذلك على القانون  
الذي الذي يطلق عليه  
«أبو القوافين» فهو الذي يحكم  
أسعار لتعليك. ومن أسعار

مواد البناء قال: إن أسعارها لن  
تنخفض ولن ترتفع بل ستبقى  
كما هي دون تغير لأنها تعد  
بالقمر مرتفعة.

وأنهى حديثه قائلا: إن  
القانون الجديد سيمد نشاطا  
كثيرا في مجال البناء بما يقضى  
على الهروب إلى العشوائيات  
وسيحقق روكجا اقتصاديا لكن  
لفئة معينة.

### خطوة متأخرة

ويرى د. ميلاد حنا أن قانون  
الأسكان الجديد ما هو الا خطوة  
بسطة على طريق طويل لمسلسل  
من التشريعات والقرارات بلود  
الى تخفيف حدة مشكلة الاسكان  
في مصر. وقد تلخصت هذه  
الخطوة كثيرا لانها محدودة  
بحرية المساكن من حيث القيمة  
ومدة العقد، وذلك بالنسبة

للمساكن الجديدة التي لم يتم  
تأجيرها في السابق، ويرى كذلك  
أنه لن يترتب على تطبيق هذا  
القانون أمور عديدة لأن الوضع  
الحالي يسمح بالفعل للتأجير  
والمستأجر يعمل عقد إيجار  
ولكن التحصيل المعروف هو أن  
يكتب العقد باعتباره شقة  
مفروشة وضييف ميلاد حنا: إن  
القانون الجديد يسمح بأن تاجر  
الشقة دون أن تكون مفروشة.  
ولي تقتصر على إسان الملاك  
والمستأجرين سيكونون حذرين  
في أول الأمر إلى أن يكتسب  
القانون الثقة بين الطرفين، وذلك  
لن يتم قبل مرور أشهر طويلة  
ربما سنة أو سنتين، ويبحث  
يمك صاحب العقار أخلاء  
الشق المؤجرة عند نهاية العقد  
دون الحاجة إلى إجراءات  
قانونية.

ويؤكد ميلاد حنا أن هذا  
القانون لن يمل مشاكل الطبقة  
المتوسطة أو الفقيرة في مصر،  
لأن الأيجارات ستكون مرتفعة  
وفوق طاقة كل محدودى الدخل  
من الفلح إلى الوزير، وستراوح  
قيمة الأيجارات ما بين 300  
جنيه مصرى لشقة بسطح  
100 متر مربع، إلى 1000 جنيه  
لشقة بمسطح 200 أو 250  
مترا مربعا، ولهذا فالتوقع عقب  
صدور هذا القانون أن يطالب  
الملاك القدامى برفع إيجارات  
الضييف الجديدة إيجاراتها،  
ويضيف صاحب كتاب  
«الأسكان والسياسة» الذي  
حصل على جائزة أفضل كتب  
1995، «لا بد للدولة أن تصدر  
قرارات وسياسات توفر المساكن  
بإيجار يناسب الدخل والا فان  
مشكلة العشوائيات لن تحل  
وستستمر ظاهرة سكن  
الطبقات الفقيرة والمتوسطة في  
مناطق الاسكان العشوائية.

### مصلحة المستأجر

ويقول د. يحيى الجمل  
الأستاذ بكلية الحقوق جامعة  
القاهرة أن قوانين الاسكان

القائمة قبل مشروع القانون  
الجديد كانت كلها تعبرا عن  
مصلحة واحدة وهي مصلحة  
المستأجر، وطبقا مصلحة  
المستأجر لا بد وأن تكون محل  
مراعاة لأن المستأجرين يمثلون  
الأغلبية، لكن هذه القوانين  
جميعا أغفلت مبدأ سلطان  
الأرادة وأغفلت جوهر الفكرة  
القانونية التي تسعى حرية إرادة  
الطرفين المتعاقدين في تحديد  
مضمون تعاقدهما.

ويضيف د. يحيى الجمل لأن  
القانون الجديد حرص على ألا  
يوزن المراكز القائمة وأن تستمر،  
وأن هذا مراعاة واضحة لإجانب  
المستأجر. إذ أن العلاقات  
القانونية القائمة المظلم فيها هو  
المالك، ومع ذلك لا اعتبارات  
سياسية واجتماعية حرص  
للشرع على الشرع الجديد على أن  
يسرع جانب المستأجر على أن  
حساب المالك، وقد يكون له في  
ذلك مبررات. ويذكر القانون  
الجديد أنه واجه أوضاعا جديدة

مثل المعارات الجديدة والشق  
التي لم يسبق تأجيرها أو التي  
انتهى عقد إيجارها، وأطلق في  
هذه الحالة إرادة طرف العلاقة  
الجديدة سواء كان العقار قديما  
أو جديدا وانتهى عقد الإيجار  
فيه، أى أن العلاقات الإيجارية  
الجديدة ستخضع للقانون  
الذي، أما العلاقات الإيجارية  
السابقة فستظل خاضعة  
للقوانين السابقة التي تدرج  
مصلحة المستأجر على حساب  
مصلحة المالك، وعن إيجارات  
العقارات القديمة قال الجمل أن  
المرحلة التالية من القانون قد  
تدرج الإيجار على المعارات  
القديمة نسبيا لكن مهما ارتفع  
فلن يعرض أصحاب العقارات  
لأن الشق المؤجرة قديما  
تتراوح قيمة الإيجار فيها ما بين  
5 - 7 جنيهات مصرية، وبالتالي  
لو ارتفع الإيجار بنسبة 100 /  
سيكون 10 - 14 جنيها ومما  
دون قيمة الشقة، ودون الحقوق  
العادلة للمالك.



الزروع الرئيسى : السكان  
الزروع الفرعى : في مصر  
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : محمد حسن عامر  
رقم العدد : ١٥٣٤  
تاريخ الصدور : ١٩٩٦

## بعد صدور قانون الإسكان الجديد

# الترقب يسيطر على سوق العقارات في مصر

□ تحقيق : محمد حسن عامر



د. محمد حسن

تعد من أكثر الفترات رواجاً لسوق العقارات، ويضيف صاه جاد الله أن القانون الجديد سوف يشجع بالفعل عمليات الإيجار على حساب للملك لأن صاحب العقار يضمن أستراد شقته أو وحدته السكنية بعد انتهاء فترة التمليك ومن ثم يستطيع تلجئها بعد ذلك بسعر مرتفع ومناسب ويضمن من وراء ذلك تدوير أمواله والاستفادة القصوى من ملكيته العقار حيث يبدأ بعض أصحاب العقارات في طرح الوحدات التي يملكونها لتأجير مقابل 700 جنيه شهرياً في المادي 300 جنيه في المناطق الأخرى. ويؤكد عبد اللطيف أبو العينين صاحب مكتب حورس للعقارات أن هناك بعض المناطق التي تتميز بأنها مناطق

يشهد سوق العقارات حالة من الترقب بعد صدور قانون الإسكان الجديد، وانخفاض عدد الإيجار للقانون الذي والسماح بأن تكون مدة التمليك ممتدة، حتى عندما لصاحب العقار أن يسترد الوحدة السكنية التي قام بتأجيرها بالإضافة إلى اتجاه أصحاب العقارات إلى التقليل والإيجار عن التمليك حيث يضمن لهم ذلك أستراد وحداتهم السكنية إذا احتاجوا إليها. ويشير الخبراء في سوق العقارات المصري إلى أن الفترة الماضية شهدت انخفاضاً المعروف من الوحدات للملك كما لم تسجل الكثير من مكاتب العقارات أي عمليات بيع وشراء خلال الأسابيع الماضية. لكن الملاحظ اتجاه للتأجير ويقول صاه جاد صاحب مكتب الاسواني للعقارات إن سوق العقارات في مصر يعد من الأسواق المتنامية التي تستجيب للمتغيرات بسرعة وإن هذا القانون تسبب فيما يشبه حالة الركود والترقب والتخوف أحياناً لدى الكثير من المتعاملين فيه على الرغم من أن الفترة القادمة التي تمثل نهاية موسم الشتاء وبداية موسم الصيف.

المضاريات فيه وهذا أمر صعب جداً، في مجال يعد الأول من حيث جذبته للاستثمارات ونسبة الأرباح حيث تنصو الاستثمارات فيه بمعدل 40٪ سنوياً وتصل الأرباح إلى 100٪ وتتجاوز ذلك في حالة تقسيم الأراضي التي وصلت فيها نسبة الأرباح إلى 500٪. ويطلب الدكتور ميلاد حنا ضرورة قيام الحكومة بتأسيس شركة للتنمية العقارية يكون من شأنها إقامة وحدات سكنية لأصحاب الدخل المحدود، لأنه لا مجال للحد من تلك الشريحة في ظل سوق عقاري لا يعترف إلا بالأغنياء.

للملك يطعها كالمهندسين والبنائين ومصر الجديدة ومنطقة وسط البلد وفي العادة أصحاب العقارات بها يفضلون الحصول على تكلفة الوحدات السكنية يضاف إليها هامش ربح معين حتى يضمن تدوير استثماراته وبالتالي فهم لا يلجأوا لأسلوب التاجر على الرغم من الميزات التي أصبح يتمتع بها ومن أهمها حق الملك في أستراد وحدته السكنية بعد انتهاء فترة التمليك. ويؤكد الدكتور ميلاد حنا الخبير الإسكاني ورئيس لجنة الإسكان الأسبق بمجلس الشعب المصري إلى أن القانون الجديد وعلى الرغم من الميزات التي جاء بها فإنه لا يعمل في طياته حلاً لازمة الإسكان في مصر خاصة للفئات الفقيرة محدودة الدخل، فضلاً كذا في الماضي لا نستطيع توفير وحدة سكنية بمقدار مقبول وإيجار شهري ملائم هل يستطيع هؤلاء الآن دفع مبلغ 300 جنيه شهرياً كإيجار للوحدة السكنية ثم بعد ذلك مطلوب منه أن يتركها لأن صاحب العقار أو الملك يريد ذلك ليعمل إلى لاية شقة للإيجار غير واردة بالمرة لفترة القامة. ويضيف الدكتور ميلاد حنا أن الغرض تثبت سوق العقارات في مصر والقضاء على





|                 |              |                   |               |
|-----------------|--------------|-------------------|---------------|
| ارضوع الرئيسي : | السكان       | اسم كاتب المقال : | محمد حسن عامر |
| ارضوع الفرعي :  | في مصر       | رقم العدد :       | ١٥٣٤          |
| المصدر :        | العالم اليوم | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٦          |

ويشجع عماد جاد الله إلى أن  
المفاضلة بين الأيجار والتمليك  
لم تتضح بعد حتى الآن لكن  
كما يلاحظ أن بعض الفئات  
التي يريد أصحاب المقاررات  
جذبهم في العادة يفضلون تملك  
الوحدة السكنية على تأجيرها  
مثل المرب الذين يرغبون  
الإقامة في مصر حيث يعتبرون  
الملكية نوعاً من الاستقرار  
والبعد عن المشكلات التي تنتج  
من التأجير.

لكن هل يفقد سوق المقاررات  
بريقه في مصر بعد هذا القانون  
يشير الدكتور سميت حسنين  
استاذ التمويل بالجامعة  
الأمريكية بأن السوق العقاري

في مصر من الأسواق المستقرة  
والتي تتميز بارتفاع هامش  
الربح بها وأن الطلب العقاري في  
زعامة مستمرة بسبب  
الأزمات العديدة التي يواجهها  
هذا النوع الاستثماري لكن  
الشيء الوحيد الذي يمكن أن  
يهدد عرشه هو وجود سوق

مرة أخرى لارتفاع بعد  
الانخفاض الذي حدث في  
أسعار الأسهم الأمر الذي يؤكد  
عدم وجوب عاء استثماري  
كفر قوي في الذي أدى إلى  
تفضيل أصحاب الأموال  
للاستثمار العقاري على بقية  
الاستثمارات أخرى.

مال قوي يستطيع أن يجذب  
للخبرات كما حدث في بداية  
عمل بورصة الأوراق المالية في  
مصر بداية عام 1994 حيث  
لجأ الكثيرون من أصحاب  
الأموال للبورصة الأمر الذي  
تسبب في انخفاض أسعار  
المقاررات لكنه سرعان ما عادت



الرضوع الرئيسي : السكان

الرضوع الفرعي : في مصر

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : داليا اباطة

رقم العدد : ١٥٥٤

تاريخ الصدور : ١٩٩٦

مزال الجدول ثائرا حول قانون الإسكان الجديد في مصر:

## البنسوك ترحب.. والكفراوى يحذر والخبراء يتوقعون انتعاش حركة البناء

□ تحقيق - داليا اباطة

لا يزال قانون الإسكان الجديد في مصر يجر جدلا بين الخبراء من جهة والملوك والمستثمرين من جهة أخرى، الخبراء اتفقوا على أن قانون الأيجارات الجديد سوف يوجب مثلاها جديدا للاستثمارات العقارية في مصر، وسيلف وجهها المزيده من الاستثمارات والمستثمرين، مما يؤدي لا تنعاش السوق العقارية، ولكن بعض الخبراء يؤكدون أن شركات الإسكان الكبرى لن تنجا للأيجارات وإنما ستوف تستثمر في بناء وحدات التملك، والسبب هو سرعة تدوير رؤوس الأموال - فالتمليك يستغرق من الجهد الأساسي لأن كطاشا عريضاً يفضل التملك - ويخشى الخبراء ويدعون من إطلاق الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات في مصر.. ويتنبأون بوضع حد للقيمة الأيجارية وحدة سريتها، ومراجعة الأبعاد الاجتماعية التي يترتب عليها تطبيق القانون.

في نفس الوقت استبعدت الدوائر الاقتصادية أن يؤثر القانون الجديد على نظام التمليك المتبع حاليا في اقتناء الوحدات السكنية والتجارية.

وبعض التوقعات بعيداً إلى استئثار التملك كتمسود أساسي في الأنشطة العقارية.

ويعد تحس خراف الاقتنا العقارى يؤكدون التناض السوق العقارية، وزيادة الأقبال على القروض العقارية وانتشار حركة البناء في الأحياء الشعبية، ورغم كل هذه الاحتمالات، فإنه في عيسم الأعمال الحقيقية للعقارات لا يوجد تصور واضح لما يمكن أن يسفر عنه تطبيق القانون الجديد للإسكان في مصر.

### الأبعاد الاجتماعية للقانون

يقول للمهندس حسب الله الكفراوى وزير الإسكان السابق أنه يجب النظر للقانون باعتباره أحد المعايير التشريعية الرئيسية التي ترمي إلى الحصول نحو الاقتصاد الحر كاختيار سياسى بعد سنوات طويلة من اتباع أساليب الاقتصاد الموجه ومن هذه الزاوية فإن القانون يعد إيجابيا ويساهم في إعادة الاستقرار والخوض للأسواق العقارية، وتوفر مزيد من الفرص للمستثمرين والباحثين في سكن على المستوى ولكن يشر إلى أهمية مراعاة الأبعاد الاجتماعية عند تقيين العلاقة الأيجارية خاصة من جانب تحديد القيمة الأيجارية لفترة سريتها ليس فقط من أجل دعم الاستقرار الاجتماعي وإنما الآثار الاقتصادية المهمة التي يخلقها التقنين المنضبط على استمرار حركة الاستثمارات العقارية ونموها.

ويذهب الكفراوى إلى أن الاستثمارات العقارية تشمل مساحة ضخمة من الاقتصاد الوطني وتحتاج إلى مزيد من الدراسات الهادة لتنظيمها لتصل إلى انسيام وتناسخ مع الأهداف الاقتصادية المطلوب تحقيقها، وفي هذا الإطار يكون القانون أحد المعايير التي تسعى لتنظيم هذه السوق إلا أن المطلوب في المرحلة الحالية التنبؤ إلى المخاطر التي يصنعها للممارسون والمضاربون لتعظيم الاستفادة من المعائد المرتفعة لأسواق العقارات مما يضر بالطبقات الاجتماعية الأخرى التي أصبحت تقل في ربحيتها

وعواظها عن الأنشطة العقارية وهو اتجاه يجب ألا يستمر لأن الصناعة والزراعة هما اللتان توجدان فرص العمل، كما أن معدلات النمو الحقيقية لا تتواءم في الاستثمار العقارى الذي يعتمد على المضاربة ورفع الأسعار بصورة مذهلة.

ويحذر الكفراوى من مخاطر انسام الاستثمارات الأجنبية في أسواق العقارات بالنظر إلى المساسية الخاصة لهذه الأسواق وتأثيرها على جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويشعر الكفراوى إلى أن نجاح القانون الجديد يعتمد على مدى قدرته على دفع المدخرات الفردية للاستثمار في البناء بغرض الإيجار أو في الوقت نفسه تلبية احتياجات طبقات مريضه من المواطنين طالبي السكن المحصول على شقق بالإيجارات مقبولة وهذا التحدي يرتبط إلى حد كبير بالمعالجة الجذرية للفجوة بين الدخل وتكاليف المعيشة في ظل مجتمع اقتصادى مفتوح.

### خيارات جديدة

ويستدعي للمساب فاضل الشهاوى رئيس شركة مصر للإسكان والتعمير، أن القانون الجديد سوف يكون له تأثيره الملموس على سوق العقارات غير أن تأثيره النهائي سوف يتضح بعد سنوات مشهرا إلى أن تحرير العلاقة الأيجارية سوف يوجد خيارات جديدة أمام الباحثين في سكن من مختلف المستويات خاصة هؤلاء الذين لا يملكون مبالغ كبيرة تصلح لأن تكون مقدسا لشفقة تملك ولا يمكنهم في نفس الوقت جعل قيمة أيجارية عالية.

ويستدعي فاضل الشهاوى أن تلجأ شركات الإسكان الكبيرة في قطاع الأعمال أو القطاع الخاص إلى البناء بفرض الأيجار في المرحلة المقبلة لاعتبارات



نوع الرئيسي : السكان

نوع الفرعي : في مصر

لدر : العالم الووم

اسم كاتب المقال : داليا ايليا

رقم العدد : ١٥٥٤

تاريخ الصدور : ١٩٩٦

ويؤكد رئيس البنك العقاري المصري أن هناك فائدة مباشرة تعود على البنوك من جراء تطبيق هذا القانون أهمها على الإطلاق التوسع في الائتمان العقاري لمساعدة أصحاب المشروعات على الاستثمار في البناء للتاجر حيث تسمح القيم الإيجابية المتوقعة بعد تحرير العلاقة بين المالك والمستاجر

بالانتماء في سداد القروض التصرفية التي يحتاجها المالك لبناء عقاره وفي نفس الوقت يحقق عائدا مقبولا على مدخراته وفي هذا الإطار فإن البنوك يمكن أن تتدخل لتمويل أكثر من 80٪ من تكاليف العقار ما دام المالك السنوي المطلق من الأيجار يسمح بتسديد القرض الأزم للتمويل وهذه ميزة كبيرة للمالك والمستاجر بالإضافة إلى البنك نفسه مما يجعلها معادلة جيدة لجميع الأطراف. ويرى عادل عبدالباقي أنه يلزم عند تحديد المدة الزمنية لصريان عقد الأيجار أن تكون مناسبة لأوضاع الاستقرار في العلاقة الإيجارية حيث لا تقل عن 5 سنوات يلتزم فيها المالك والمستاجر بالقيمة الواردة في العقد قبل تحريرها رفعا أو خفضا حسب مقتضيات الأحوال بعد فترة السنوات الخمس.

### البنوك ترحب

و قد استقبل القطاع المصرفي بإرتياح الإعلان من صندوق قانوني يحدد العلاقة الإيجارية في مجال الإسكان لما لهذا الإجراء من آثار فورية على زيادة حجم الأقرض العقاري والذي يعانى من تراكم السيولة بسبب القيود الانبارية والتشريعية التي اعطت بالاستثمارات العقارية لسنوات طويلة.

ومن هذا الاتجاه يقول عادل عبدالباقي رئيس البنك العقاري المصري أن إصدار القانون من شأنه إيجاد مناخ جديد يزيد من الثقة في الاستثمارات العقارية ويؤدي بالضرورة إلى جذب مزيد من المستثمرين لهذا المجال الحيوي وعلى الرغم من اعتراضه بأن هذا سوف يستغرق عدة

سنوات حتى يتحقق إلا أن للرحلة الأولى من القانون سوف تؤدي إلى حفز الانتماء في السوق بفعل تطبيق القانون على المساكن الجديدة وغير المؤجرة ويقترح في هذا المجال توسيع دائرة المستفيدين من المرحلة الأولى بأن يشمل تطبيقه الوحدات السكنية المؤجرة لغير المصريين على اعتبار أن هذه الفئة لا يشرفها تحرير العلاقة الإيجارية وليس ضمن الذين يجب حمايتهم من الآثار المترتبة على القانون المقترح.

إقتصادية محظية تتعلق بمسؤولية هذه الشركات على توفير رؤوس أموالها بسرعة وطبعا لانظمة محاسبية وتكاليف تمويل الإبقاء على نظام التملك هو الخيار الأساسي أمام أدارة هذه الشركات ويشير إلى أن دخول البنوك بقوة في تمويل وشراء السوحدات السكنية واستقرار هذا النظام يجعل قطاعا مريضا داخل السوق يفضل نظام هذا الوحدات السكنية واستقرار هذا النظام يجعل قطاعا مريضا داخل السوق يفضل نظام الشراء بدلا من الاستثمار ومع ذلك فمن الممكن أن يساهم قانون الإيجارات الجديد في الحد من الارتفاع المتوالي في أسعار الوحدات السكنية لأن تحرير العلاقة الإيجارية سوف يظهر مفاضلة دقيقة بين القيم الإيجارية والتسليمات المتعلقة بالتسليم المطلق من نفس المستوى ويقول: إن هذه المفاضلة سوف تفرغ نفسها على جميع المستثمرين في شوق المطارقات من استثمار في شقق الأيجارين ويؤكد أن البناء بغرض الإيجار سوف يجتذب المشروعات الجديدة التي تبحث عن عمال مستقرين المظاظ على القيمة الحقيقية للمشروعات وحياتها من أثار التقييم وتشير أعضادات البنوك إلى تعاطف حجم السيولة النقدية بها مما يعطي مشررا إيجابيا إلى

تحول جانب من هذه الودائع للاستثمار العقاري بغرض الأيجار.



اسم كاتب المقال : شوقي عبد الحكيم  
رقم العدد : ٤٠٣٢٠  
تاريخ الصدور : ١٩٩٧

موضوع الرئيسي : السكان  
موضوع الفرعي : لى مصر  
ملحق : الامرام

## الانفجار السكاني.. وتراث الادانة

■ معظم من يتعرضون للقضية القضايا اليوم وهي كثرة الانفجار السكاني لدى نحاتية منذ سنوات طويلة، ويتفاجأ يوما بعد يوم وساعة بعد ساعة بتفوق تخيلات لواليد والوفيات وما يستجد.. صحيح أنهم يكلمون بتداعج جيدة وبغفوة فى هذا المجال إلا أنهم لا يتعمرون على الإطلاق لاسباب تسمية الجمهورية لشكلة التزايد السكاني فى مصر.

فهم يطلقون على سبيل المثال بسياسة حلقة تنظيم قنصل وكيف أنه علاج كثير من مشاكلنا يبدأ بكبح جماح هذا التسبب ثم يتطرقون مبررة الى قنصلية قنصلية لهذا الالتجاء. مثل تهديد الأمن الاقتصادي والدفاعى وتهديد الاستقرار السياسى والأمنى وتفاقم البطالة والتدخل للتمسك للشغل الحظيعة للأوطية وتهديد الزمن الاستراتيجى عامة وتهديد السياسات القومية وأزدياد الهجرة الداخلية لها بين الريف والمعاينة.

■ كذلك لا يفلح الأمر من مشاكل تفاقم الجوعى وأيضا تهديد الاستقرار القومى الذى يجرى من سكان المدن وأزدياد الفقر لتيك حتى أنها أصبحت تشكل فهيا مشكلة فيما حيل لمرافق المعاشية بل وانطفاها والأزدياد الطوفى فى عدد السائرة، وبما يتبعه من أزدياد الفقر ويصل الأمر الى حد سكن القمارى الذى أصبحت العرب الى المدن، وجرئت سرقة الكادان والوفى وأيضا توافى الأضواء من القنصلية لنفسية محلية ويطلق المراسم الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية وبعض أراضى مصر القومى والمصحة.

■ هكذا مله التناقض مشربة على الانفجارات السكانية وبسرارتها والتشديد المظم للدين القام حيث يتجاوز عدد سكان حش ٧٠ مليون (إن لم يكن قد تجاوز فعلا)، كل هؤلاء يكونون مواطنة على التنازع بين التمرض للأضباب أو لجره هذه الظاهرة فى السنوات الأخيرة، ومنهم من يصدحهم المرواح الأمسية قننى لتصل لتصلا مباشرة بالموروث الثقلى والحضارى لشكلة التنازع والجرى وراء تزايد عدد العائلة خاصة لدى القومية الموقلة فى الفكر والمعرفة واليهول.

■ ذلك أن الموروث الثقلى سواء تنش فى الأشكال السلطنة والمقدولة على الثقافة والمعيات الثقافية قننى تصل بالناس الى الرغبة فى تحقيق نوع من التنازع الأسرى أو العائلى أو القادى بما يحققه عند الظهور أو إن الأب رأس العائلة يظف كثيرا من الأبناء الذين يتجاوزون الى رتب لامتلات صغيرة فإذا ما تجدنا فى أصل أباء أو لشكلة نجد أن القننى الذى وصلنا هذا فى مصر من نواتج هو توافى فى أصله بحقيقة فيايش يتشاورى ويظف ويقتضى وكل ما يتصل بالمنظومة القبلية.

■ فالمختصون بدراسة القننى القادى أو أسلافه ورايتهم والمصاهرة فى العائلة القسرية يعرفون تماما هذه القننيمات القلق عليها القننىات توافى قبائلى وصلنا طرما وأصبحتا نمازيه من قصور موقلة فى القدم، ويلاحظ أنه يتزايد مع قننى الرغوى أو انتشار الفرافرات داخل المجتمع أى أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بالذهن القرفى والخفى للموروث القبلية لهذا القننىات المصمرون البديى والقنى منجزه أو القباية مثلا مثل الفرصة تميل على الحرب والأشارة وأذا ما سجال لها سوى الاستمرار على مساحات الرغوى أو الصراخ بين أهل القصر وأهل القننى كسا هو معروف والأشياء على حالات الأبناء والممن من هذا فلا مكانة للمرأة فى هذا المجتمع القننى القادى على الإشارة والنطق والحروب والمنازعات وأذا ما عرفنا أن جمهورية القننى قننى أصبح يظف عليها قبائل عربية منطوية فى سبيلة عديد من القبائل القربية والمصارات القننى أبادت بعضها البعض، أى ما يطلق ١٢ قبيلة وطقا وحصارة منها عاد وتعود ويؤمنون بدموس والمسايق وولش الى آخره.





اسم كاتب المقال : شوقي عبد الحكيم  
رقم العدد : ٤٠٣٢٠  
تاريخ الصدور : ١٩٩٧

الموضوع الرئيسى : السكان  
الموضوع الفرعى : فى مصر  
المصدر : الاهرام

والأنا نألفقنا إلى العالم لتقدم من حولنا، وكيف ترصد  
مثل هذه الظاهرة وتخلص منها وأضحى أكامنا عليها بوقود،  
فإننا نشهد في أي بلد أوروبي التحكم في عدد المواليد، خلال  
السنين القليلة الماضية أو نصف القرن القادم مثلاً، ويتم هذا  
بعدة متتالية ويستطيعون التحكم في عدد السكان المطلوب أو  
المطلوب، لتخلص منه بحساب المواليد والولادات كل هذا لأنهم  
استطاعوا أن يشعروا لديهم على العزلات مثل منظمة الأنا  
التي أنشئوا منها أي مجتمع، بمعنى تقسيم العالم إلى ساح  
ومحيط وبوب وإلخ، وبالتالي سلكوا الحياة بأشياء، صفة  
القضية على الأعمار الحياة أو العكس على خلافها، رين من  
استطاعوا أن يحكموا سيوتهم على مجتمعاتهم بأداة صالحة  
للحياة بين الرجل والمرأة أو بطرق التربية أو باستخدام أجهزة  
الاحكام القاسية أو التفتيش الطبي أو المصيرة أو التفتيش  
بمعدن أمن الموضع الصحيح الحياة غير خطية أو خطية القصور  
لذلك فمن التفتيش على القارة ومن فرستوكس ومن يولي  
وتفتيشهم والعديد من الذين التي تعاني من مثل هذه المشاكل  
وكل هذا يحتاج إلى رعاية ضيافة لثريا بالمرأى للتمدد أو  
مستقلتي الضيافة لأماليا وثقافيا وحضاريا داخل دور  
الدرس الصغيرة الأربعة والثلاثة وغيرها، وأيضا فترات على  
بمعين من الإجابات، والذكر كلمة مسيطرة من كلمات  
المعلومات والبيانات وزواحف الأرض والزمير، والتي  
يقال أن مثل هذه الكلمات الميوانية والقائنية أكثر قدما من  
الاساطير لأنها إذ أنها تشير إلى طفولة البشرية وأمانها  
الأولى، والحكاية بسيطة تقول أن أوتيرة تتجلى بها توجب  
في البطن سيماء أو شامتة لراية، فترت عليها أنشئ الأسد  
البوية فالتة إلا أن وأما الله فهو لمد، من هنا يمكن الأعلام  
من شأن استهداف التفرقة، وأيس الفكرة التي تلعب بها،  
ولعل الملاحظ أن المرأة التي هي بوزة هذا الأثر، أو هذا  
المرات حتى أن التفكير بكلمة معمل بخصر لفسلي وكان  
تتدريج وثلاثه يروا من قضاء ليس خير،  
فلا يمكن تصور ضحايا هذا الأثر وتيرة التدمير داخل  
المجتمع مع تفاعل دور الفياض فحين حفظه حين الامتعات منه  
بلكل من الرجل نتيجة حركة الرجل وإفتراته واتصاله بموالم  
مطروحة أيرج، بينما هي حيسة الدار ولحق في النهاية مطروحة  
بسببة قرأتها في كتاب عدايات وثقافة المصريين للحدائق،  
لأول وأهم أين وفي رحلة التفرقة في جأ، هي مصر في عهد  
الفايز محمد على وبين مقلات من القصص مصر في أمثالها،  
ويصل في عوالم الفوازين والعوالم والمثليات كمشعبات يروا  
السور والملاحم والأكرويات والأول، المشعبة.

وكان يجب كل من يسأل ماذا فعل كل من مصر وأقول  
جئت إلى هذا لأجس، وليس فقدان ركم بطرحه من أرب  
ودرجات لفل وفور وأي شيء يصاحبه وطعا كتب أروع كتاب  
كتب من شعب وقصة منه الطوفان وفي أن النساء  
في مصر لكي يمحون ويبحثون أنزاجهم فليس يتأثرون شيئا  
ويطلق عليه، المقتلة تصنع من القسسمة وأسماء الكبرياء  
وأبدا يعلقه، خلاص حصة لكل شيء السمة وتساعد  
على الطقات الضعيفة، وأمسك في هذه الممارسة تزال  
مستخدمة إلى أماننا هذه، ويصل في هذا المطاوع.

المرأة التي تملك قلبها فيه المرأة وأقول على هذا هو  
طاعة وأد الثبات للمرأة والتي كانت تصعد باللائن كما كلفت  
عنها الذين والمقتل التي توصل إليها الأكراميين في النطق  
المرية بكثرة مرمية، هذه الظاهرة التي كانت تشكل نوما من  
تجديد القتل الدولي من جانبهم والفتن من الجانب الآخر  
الاصحاح التي حين تفسر قد تفسر فامر والفتن والفتن والفتن  
الطيفة والكلاب، من هذا كانت هذه الظاهرة وبكترياتها وحسية  
حيث كانت تقيم الحياة أو القليلة بصر الفسح الثاني للفتة فيها  
قبل وأما أي ملامها لتصبح سعيدة معها، أياها وازكها  
دخل طرعا مع بعض لاء، والقص إلى أن يفل وتوتو.  
لذا وباعتبار التفرقة للمرأة التي هي مصدر فتنة، الاتهاب  
أكثر على أي شيء منه الفتنة التي الآن تعاني منها المرأة حتى  
في البحر، نرى أن هذا فترات من الفسح من حيث الأمانة  
أو كلف المرأة على أنها مصدر الفتنة وكان تفسر ليست  
أبدا حصة والفتن عليها، الفتنة لكل الدائل التي الفت  
بالأثر وتزالتها وبمعدن في تراء القرون ليمس في أوروبا  
من خلال المسحرات ومزقون والمماناة القديمة التي ملتها  
أراد نتيجة لزوج هذا الأثر.

الفتن في هذا طبعها ظاهرة الأب الذي يسوع وأيس  
الاصحاح من الأيس كان الفتنة الاتهاب هي الثانية في كغير  
الاصحاح الاتهاب والفتنة، فم في الأرب والارواح وفي طيل  
مصر بكترياتها ومنع الضمان والفتن والفتن والفتن  
فترات الفتنة في الفتنة للفتن، فتارة لمست هناك  
تلك الفتنة التي كانت تقيم الحياة أو القليلة بصر الفسح الثاني للفتة فيها  
قبل وأما أي ملامها لتصبح سعيدة معها، أياها وازكها  
دخل طرعا مع بعض لاء، والقص إلى أن يفل وتوتو.  
لذا وباعتبار التفرقة للمرأة التي هي مصدر فتنة، الاتهاب  
أكثر على أي شيء منه الفتنة التي الآن تعاني منها المرأة حتى  
في البحر، نرى أن هذا فترات من الفسح من حيث الأمانة  
أو كلف المرأة على أنها مصدر الفتنة وكان تفسر ليست  
أبدا حصة والفتن عليها، الفتنة لكل الدائل التي الفت  
بالأثر وتزالتها وبمعدن في تراء القرون ليمس في أوروبا  
من خلال المسحرات ومزقون والمماناة القديمة التي ملتها  
أراد نتيجة لزوج هذا الأثر.

المرأة التي تملك قلبها فيه المرأة وأقول على هذا هو  
طاعة وأد الثبات للمرأة والتي كانت تصعد باللائن كما كلفت  
عنها الذين والمقتل التي توصل إليها الأكراميين في النطق  
المرية بكثرة مرمية، هذه الظاهرة التي كانت تشكل نوما من  
تجديد القتل الدولي من جانبهم والفتن من الجانب الآخر  
الاصحاح التي حين تفسر قد تفسر فامر والفتن والفتن والفتن  
الطيفة والكلاب، من هذا كانت هذه الظاهرة وبكترياتها وحسية  
حيث كانت تقيم الحياة أو القليلة بصر الفسح الثاني للفتة فيها  
قبل وأما أي ملامها لتصبح سعيدة معها، أياها وازكها  
دخل طرعا مع بعض لاء، والقص إلى أن يفل وتوتو.  
لذا وباعتبار التفرقة للمرأة التي هي مصدر فتنة، الاتهاب  
أكثر على أي شيء منه الفتنة التي الآن تعاني منها المرأة حتى  
في البحر، نرى أن هذا فترات من الفسح من حيث الأمانة  
أو كلف المرأة على أنها مصدر الفتنة وكان تفسر ليست  
أبدا حصة والفتن عليها، الفتنة لكل الدائل التي الفت  
بالأثر وتزالتها وبمعدن في تراء القرون ليمس في أوروبا  
من خلال المسحرات ومزقون والمماناة القديمة التي ملتها  
أراد نتيجة لزوج هذا الأثر.





|                  |              |                   |            |
|------------------|--------------|-------------------|------------|
| الرضوع الرئيسي : | الكان        | اسم كاتب المقال : | حام سليمان |
| الرضوع الفرعى :  | في مصر       | رقم العدد :       | ١٩٤٨       |
| المصدر :         | العالم اليوم | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٧       |

يبحث مجلس الوزراء في اجتماعه القادم مشروع قانون «اتحاد الشاغولين» بعد ان انتهت وزارة الإسكان من اعداده ليحل محل «اتحاد الملاك» الذى فشل فشلا ذريعا في الحفاظ على ثروة مصر العقارية. ويتضمن مشروع القانون إلزام أى عمار جديد يزيد عدد سكانه على خمسة افراد بتأسيس اتحاد الشاغولين وأن يتحمل المستاجر ما بين 5,2٪ من قيمة وحدته السكنية ويتم ايداعها في لدى البنوك كقيمة لحساب اتحاد الشاغولين وذلك للاتفاق على الصيانة والخدمات. ومشروع القانون ينهى مشكلة قديمة كثيرا لما لارت الخلافات والمشكلات داخل اتحاد الملاك وهي عدم إلزام اصحاب الشقق المخلقة بسداد الاقساط المستحقة عليهم.. حيث نص مشروع اتحاد الشاغولين على إلزام صاحب الشقة المخلقة بدفع القيمة المستحقة عليه من الوديعة والزامه ايضا بالمشاركة في اقساط الخدمات.

رغم معالجته للشغرات الحالية

## عباقره اختراق القوانين يتربصون

### باتحاد الشاغولين!!

في مشروع القانون الجديد  
السماح لمأمور الاتحاد باللجوء للقضاء.  
لاخلا المسكن فى حالة عدم السداد

تحقيق : حام سليمان - أسامة عبد المطلب





اسم كاتب المقال : حسان سليمان  
رقم العدد : ١٩٤٨  
تاريخ الصدور : ١٩٩٧

نوع الترميز : السكان  
نوع الفرعي : في مصر  
صدر : العالم اليوم

ويؤيد التطور ميلاذ ساهلت بقديم الحكومة لغيرا بتلويذ هذه الفكرة وبطلبها وعدم التوصل في أحوار القانون وبمجلس الشعب في جلسة أو جلستين بل بيب افرح على جلسات استماع بلجة الاسكان والجنة التشريعية حتى يأتي قانونا مقولا من جميع الاطراف ومتمشيا بالصعوبات التي ظهرت عند تطبيق قرار اتحاد الملك العالي.

التمسك لحدود الفريار وكيل وزارة الاسكان بقول أن قانون اتحاد الشاغلين للفتح لوثم الاقتراح به بنسبة 20/ لخط سيكون ذلك مسكيا كسرا لقطاع المزارعين في مصر ويؤكد أن التطور يعرض ضمانات كافية لزاما لقطاع بسداد حصص من رصيد الاتحاد للنسب والتمسك بالاصلاح خلصة وأن يعطي مأمور الاتحاد الحق في استصدار امر ليد

من المحكمة بزم التلخيص والسماح في ظل ام لا يتدخل بذلك في استحداث التلخيص التي تستأجر من عام إلى ماضين لاستصدار حكم قضائي بالسداد لير أو العجز على سكة أو كان ملكا أو للقولات إلا كان مستأجرا باعتبار السامعة في الاتحاد كالايجار تماما.

ويضيف وكيل الوزارة أن التطور وباسي لا تزيد مساهمة ملك القطاع في رصيد الاتحاد على ستة من ايجار الشغل إلا كانت سبورة وإذا كانت ملكة وتمت بحسب القيمة التقديرية لاجار بعادت مائة وتمت بحسب القيمة التقديرية.

ويقول أن القانون 49 لسنة 1977 يحدد حصة الملك في الحصيلة بثلث ثلثة الحصيلة والثلثين يحصلونها للمستأجر عليها إلى أن القانون المقتصر على الحكومة لحق في تعيين مساهم اتحاد الشاغلين إلا ما لحاصل الشاغلون تشكيل الاتحاد ومن حق المي أن يدهم جمعية عمومية ويعين مأمور بمرحلة لضمان الرضاية القانون. أن اللجنة النوعية للاسكان انتجت من اعداد الحصيلة النهائية للقانون أن أن صدور القانون يتوافق على رؤية مجلس الوزراء وتحدد أولوية والمقارنة مع اصدار المرحلة الثانية من قانون الاسكان.

ويشير إلى أنه لو تناقض قانون اتحاد الشاغلين مع المرحلة الثانية لكان النطق يعطى الأولوية لاصدار المرحلة الثانية من قانون الاسكان لضمان عدم وجود أي تناقض بين القانونين مما يلجأ لاصدار قانون اتحاد الشاغلين.

### القوة المطوية

الجنسي حسب الله الكفراني وزير الاسكان الاسبق لدى أن أي مبنى أو طار لابد أن يكون هناك من يتم بصيولته لأن أسس ما في مصر هو ضمان الحصيلة بالحكومة نفذ مشروعات بمبالغ هائلة وتنشئ صيولتها أن تتجاولها. ويضيف أن المقارنات ثمة قوسية هائلة وهي المحكمة أن تحصل مستأجرتها في المصلحة عليها بسبب صغرها من تدوير دروس للصيانة.

ويقول أن العلاقة غير السوية بين ذلك والمستأجر الثامنة حاليا جهات شغل الشغل لا يمتد إلى بقية لقط ولا بلكر في صيولته مرافق الصلابة لاسكان صيولته السلم والاستأجر وشيكا الصلابة والمياه بسبب شكل المباني وخرابها ويتنص وزير الاسكان الاسبق للفة الذي لعل الصلابة بعد أن غل في تحقيق أي مكاسب من عمارته التي يحصل منها

نص للتطور على أنه من حق مساهم الاتحاد للجهود للفلسي الاسبق للتسوية في حالة استأجر شغل الشغل من سداد نصيبه من الجمعية حيث سمح له مطروح الاتحاد أن يحصل على حكم مؤقتة الاسكن في حالة عدم السداد باعتبار أن الجمعية أن شغل الجمعية في حكم الاجار بحدود طوله للسماح المستقر من الاتحاد. كما نص للتطور على الاجاز سبب القرية في حالة الخلاه لذلك الشغل في يومها لآخر كما لايقع للتطور تسوية الوحدة بالصهر الكفراني أو يومها الا بعد تأجيل ما يليه سداده أو زمنية اتحاد الشاغلين.

ويؤكد من الراد الجديد المستحقة في التطور التي صاغت التغيرات في قانون اتحاد الملك إلا أن القيد لا زال يتوافق من أن يصل هذا التطور إلى مثل سابقه ولايتك له النجاح ويعد في حلة مفرقة خلسة أن هناك من يعرفون هذا بالاضافة إلى أن القضية تضاعف في نظام الأول وهو احترام القوانين والعمل بها.

ويؤكد الدكتور محمد إبراهيم سليمان وزير الاسكان والجهات المصرية أن فكرة اتحاد الشاغلين تشارت كثيرا ومن ائها لصلح الاسكانية لاضافة القوة القانونية في مصر وبخاصة أن هناك عمارات كثيرة في مصر الجديدة اصدرت اذاعة القرار بارتفاعها على ارتفاع القساسة في بمرور اعدادها أكثر من أربعة أمار ما نسب في وجود نطاش كجسول يدهم لاسسات الصلابة خصوصا في أن اتحاد الشاغلين سوف ينفذ القوة القانونية ويحدد لومة للقولات للصلابة مستمينا بملابر أن حلة الصلابة جزء اساسي من هذه المقارنات.

### صاحب الفكر 11

وكان الدكتور ميلاذ حنا غدير الاسكان لمصروف قد تقدم بمشروع قانون اتحاد الشاغلين إلى مجلس الشعب عام 1965 طمأن كان رئيسا للجنة الاسكان بالمجلس ولكن القانون رفض وارتدت مخالفة والمدة كان لزمان أن تدار على وجهه نظره في هذا المشروع حيث يؤيد الدكتور ميلاذ أن اتحاد الشاغلين يتناقض مع الوضع الحالي للاتحاد الملك في أن تصد الشاغلين خصوصا لكل مساهمة مكتبية بها عدد معين من الحصص بصرف النظر عن نوع المساهمة للوحدة السكنية سواء كانت ايجار أو ملكا أو ملكا بثلث تكون ملكا والقطر لاح الأول أو للملك الاسكاني للقطر. ويضيف أن اتحاد الشاغلين سيكون له صلاحيات لفتش من التي كان يتبع بها للفرصة من حياصة ونظافة وإدارة شور السلم والمقارن وصيانة للصلابة وغيرها من الخدمات.

ويؤكد الدكتور ميلاذ حنا أن اتحاد الشاغلين سيحوم بصلح الصلابة البيئية والعدالة والديمقراطية مثل اسبق لدرج الدكتور واستشير أهله الثلاثة وواستشير الجاري القضية ملارة على أنه سيتم بكافة اعداد الصلابة الجسدية والتي تشمل تأمين شبكة المياه والكامل وشبكة لتجاري وتجميع الصلابة ومعالجتها واهتمام الصلابة وتكثيف الارضيات للأجزاء المشتركة وما إلى ذلك. ومن سلطات الاتحاد للفتح بطل الدكتور ميلاذ حنا أنه سيتيح مأمور الاتحاد سلطة استصدار أمر ابداري للضم على أي ملك أو سكن لايقع باستقراره ماضيه من ممرات ومساكنات في الاشتراكات التي تقرها الجمعية العمومية للاتحاد ودون لامية لأن يدفع مأمور الاتحاد بمصر لاضافة لأن هذا لمره بغيره بسبب ذلك الوقت والصلاحيات التي تعلق لجهة الاشتراكات ومن شأنه أن يثير الضيق الذي لا يكون كميها ومستخدم الاحساس ويريد أن يثير مسئلة على حساب باقي الاضداد لوق على طوابق شديدة وقراءة وقد تمل المطوية مع التكرار إلى اصدار قرار بصلح ذلك لتوجيه عن اجماع الاتحاد



الموضوع الرئيسى : السكان

الموضوع الفرعى : فى مصر

المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : حسام سليمان

رقم العدد : ١٩٤٨

تاريخ الصدور : ١٩٩٧

### معلق فاشل!!

وعلى حمارنا من الدكتور مصطفى الصغاري وزير الاسكان الاسبق لحياتنا اتحاد اللاك وتعليقه لصدر افرا وزاري ينص على أن كل من يملك حقة أو حقلًا في ميني بريد هذه حقيقته من خمس ويحتوي ملكاها خمسة الأشخاص أن يعطى الفرصة للحقبة للتحقق خلال شهر من تاريخ صدور القرار فهذا التحسين مأمور اتحاد سلاك للذكر والذكر بدوره وهذا النظام التكنولوجي الرقيق مع الفلاحين وللأسف لم ينص القرار على سلاك يمكن أن تعلق الرقعة أو الحقيقت بعد انتهاء الشهرين.

ومن التناقض الصغاري على تنظيم كافة الأمور للتحقق ومن ذلك إلغاء من الصغاري زواياها وتشكيل الجمعية العمومية لاتحاد ويضمنها للاطلاع وانتهاء بالخصائصات محسوس الاتحاد والوزارة التي سيجب من طرفها الانفاق على صيانة الأجزاء المشتركة للبلاد. ولكن للأسف لم ينص القرار الوزاري والنظام التكنولوجي للتحقق به على الأجانب على تسلاوات مثل بل ملكه صغرية أو تجماع فكرة إنشاء الاتحاد! وما هي الالية التي تستخدما الحكومة لتنفيذ مقرراتها؟! ولماذا لخل الدكتور مصطفى الصغاري في إعادة الزرع لاتحاد اللاك!!

### اختلاف

ويؤكد الدكتور زكى جواس لستاذ العمارة وخبير الاسكان المعروف أن اسباب فشل اتحاد اللاك في العمارة القديمة التي يرمو لنشائها للخصائصات والخصائصات ويرجع إلى أن الأجيال فيها متخلفة جدا وما يحصل للاتحاد والخصائصات صيانة بينهم ولم يملك بل في ذلك للخصائصات التي بلغ عدد أوبراها أكثر من خمسة أرباب لامتددي البنية التي يحصل عليه اللاك حقه أو حقلًا من 150 جوهيا في القدي والبنية التي لا يملك بل على صيانة الفلاح الذي يمتلكه لا أن الفلاح صيانة تشار إلى ألاف الجوهيات أو أكثر من أرباب العمارة في سنوات حيدة. ونتيجة لذلك ترك اللاك مزارعهم المستأجرين ليتولواهم أصعب الصيانة بها ولا قبل ذلك ينص الدستورين والمجلس الشعبي الكلى.

أسا في العمارة الجديدة التي تطبق نظام التشغيل لبلن الوضع مختلف بعض الشيء كما يرون الدكتور جواس وفي هذه العمارة توجد الخصائصات ملكه صغرية وللقانون وهناك العديد من العمارة التي يتم فيها الالتزام بكافة بنود القانون إلا أن لشكالة الرقعة التي تراجعت مثل هذه العمارة هي ما يملك عليه القدي للتحقق حيث يستطيع هذا القدي أن يترك أي صغية صيانة بالعمارة بعد أن ينتهي نشأتها من بل وصغية في صيانة الصيانة رغم محارلات الانفاق التي يضمنها مأمور الاتحاد والخصائصات وبعدها يحصل على اللاك في بعضهم لتتبع بهذا القدي. وهذا تفرق صغيات العمارة ويزيد لشكالة حدة في حيد فقرة مأمور الاتحاد على أجيال القدي للتحقق في ملك حيدته وإذا قرر في القدي للخصائصات فإن عمالية الصيانة لن تتم على الاطلاق لأن الخصائصات مستقلا داخل أوقفة القضاء لمدة 10 أيام وربما أكثر.

### مشكلة أخلاق!!

وعلى جانب آخر يختلف المجلس الشعبي من دره رئيس مجلس إدارة مجموعة مرة المطاوعات وخبير الاسكان المعروف مع الرأي السابق لثلاث أن القضية اخلاقية في الاسمي لعدم احترام الوثائق سواء كانوا ملكا أو مستأجرين للقوانين هو السبب الرئيسي لكافة مشاكل الاسكان نظر أن الناس التزمت بالقانون اتحاد اللاك وأنهم اتفقا بالعقوبات التي وضعتها القوانين الخاصة بعمد الاسكان وارتقاء العمارة مشاركة بخرى الفلاح والمواصفات الفنية للتحقق بأعمال البناء لا كان حيا جاكيا مشاكل في الاسكان إلا أن الناس توموا على مشكلة القوانين.

ويضيف حسن دره أن لقانون اتحاد الفلاحين للزرع لصدره أن يكتفى به التراجع طالما أن الامور في عدم الالتزام بالقوانين أو لامتداديها وللأسف الشديد للبلدية صغرية في انقراض القوانين والتعامل عليها واللف حول ثغراتها.

لناهم وأن يأخذ من صغرية للتحقق لا الصماح بجانب المجلس التشريعي بصغرية لصدر قانون اتحاد اللاك لاتحاد عمارة مصر وأن يضمن من النص صغرية حصة من حصول فقرة كيرة على كل من يعمل في سداد أن ملك المجتمع كله ويحظر أن القانون الذي يطلب بالعمارة ويضمن كيريا يصل أصحاب الصلحة الحقيقية بقاء المبنى وليس مجرد جميع محاربات نور السلم أو القوي للملك أو المستأجر لا يصل صرف أي مبلغ أصغرية صغرية في حين يتفق على باقي محاربات على صيانة عمارة للقدي في حياتهم ميمدة إذا تكرر البنى ويوافق إن الصيانة القوية للبلاد لابد أن تكون صغرية بالاضافة إلى صيانة سغرية.

إذا كان هذا هو اتحاد اللاك لاتحاد الفلاحين للزرع لاتحادها أما هو اتحاد اللاك ولذا فعل ١٢ حتى تكون الرقعة واقعية قبل أن يزرع المشروع الجديد.

لم يكن اتحاد اللاك مأمورا خاصا ولكنه بل إن القانون رقم 49 لسنة 77 نص على ذلك سواء حدة على تنظيم اتحاد اللاك الصغار للزرع إلى حيدته أو شلال ويكون لكافة بقرة القانون... إلا أن القانون لم ينص على أية عقوبات إذا ما تجاوز ملكه اتحاد لشكالية وبالتالي أصبح نعا خسرنا بروج إلى رعية هؤلاء اللاك الذين لو انقروا على عدم صيانة لثني للخصائصات بعد فهم لغير ينص القانون.

للسنة 73 من القانون رقم 49 لسنة 77 تنص على أنه إذا زادت طيات البنى أو شلال على خمس وفوق عدد سلاكها خمسة أشخاص قام بقررة القانون اتحاد اللاك للخصائصات عليه في القانون الثاني. وتنص المادة (74) على أن وزير الاسكان والتخطيط عليه أن يضمن أقرارا لتأسيس نظام صغرية الاتحادات ملك العمارة لصغار الانتفاع بالأجزاء المشتركة والمعارف وخمس إلمارها ويضمن النظام طريقة عمل الاتحاد ولواعدهم ولواعدهم لثلاثيات وزيادات امتلاك وتنظيم استعمالهم لمعاونهم ولواعدهم شلال ملكه الحيلة أو الشلال في باع المظار إذا تصدوا ولواعدهم تصد لير مأمور الاتحاد. وتنص المادة المذكورة أيضا على ضرورة قيام سلاك القلائد وقت العمل بهذا القانون بتعديل لوضعها بما يتفق مع لملكها خلال سنة شهر من تاريخ العمل بالقرار الوزاري الذي صدر بالفعل في أبريل 79. كما لاما 75 من القانون فهي التي تشمل بدلها عوامل انهيار التي تنص على الاتحاد وهم تتلقه على أرض الواقع حيث نمت على أن تتولى الوحدة الحيلية للخصائصات مراقبة قيام العمالات والأشخاص على أعمالها بمن أن يكون لها دور مؤثر فيها. وحيد حيث جعل من سلطة الوحدة الحيلية أربعة لخصائصات هو القدي للاتحاد وبين أن اتحاد لعضوا ودخوة الاتحاد للاتحاد

ولصين مأمور ذلك لاتحاد إلى أن يتم تصحيحه وفقا لاحكام القانون لثني ومنع لتطور بعض سلطات الاتحاد إلى كها إذا تزامن الاتحاد من القيام بولياتها واخيرا كلفت لادة 75 لخصائصات وبعض المنظمات من قرارات الاتحاد وبيده الرأي فيها. وهكذا تحولت المواد الخاصة باتحاد اللاك إلى مسجده ميكرو ونصوص شريفة لاخلاق منها.





|          |                   |                |
|----------|-------------------|----------------|
| الرجلة : | اسم كاتب المقال : | السكان :       |
| ٢١٦٤ :   | رقم العدد :       | ارضوع الفرعى : |
| ١٩٩٨ :   | تاريخ الصدور :    | العدد :        |

رئيس البنك العقارى العربى - للعالم اليوم

# طفرة هائلة لأسعار أراضى التجمعات العمرانية خلال 5 سنوات

2002: القاهرة مدينة للزائرين فقط

فى حوارہ السنوٰن مع «العالم اليوم» الذى علاء الأوسية  
رئيس البنك العقارى العربى للضوء على العديد من النقاط  
الإيجابية لاتجاهات سوق العقارات المصرى وفرص الاستثمار  
للأحة به كما وكيفا باعتباره لحد القلائل من الخبراء  
المتخصصين فى هذا المجال .. كما أجاب عن العديد من الأسئلة  
المتعلقة بموقع البنوك المصرية من المعايير العالمية للبنوك  
الشاملة وضوابط منح القروض العقارية وثلاثين صدور تعديلات  
قانون البنوك على انعاش حركة البناء والتشييد واتملك  
الإسكانى.



علاء الأوسية

- بنكان فقط تنطبق عليهما معايير البنوك الشاملة
- الفرص الاستثمارية العقارية الحقيقية فى الأحياء الشعبية
- تعديلات قانون البنوك لن تحل المشاكل الروتينية للتسجيل والرهن العقارى



|                   |              |
|-------------------|--------------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان       |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر       |
| المصدر :          | العالم اليوم |
| اسم كاتب المقال : | الجليلة      |
| رقم العدد :       | ٢١٦٤         |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٨         |

في البداية يؤكد علاء الاسبعة رئيس البنك للمقاري العربي والعالم اليوم أنه باستثناء بنكي مصر والأهلي لا يوجد بنك مصر تطابق عليه معايير البنوك العاملة .. ويوضح وجهة نظره قائلا أن أثر في الفترة الأخيرة وجهتها نظر حول وظائف البنوك في الفترة المقبلة الأولى تشجيع البنوك العاملة بمعنى أن يقوم البنك بجميع الخدمات والأنشطة لخدماته التجارية منها والاستثمارية في جميع التخصصات المصرفية والزراعية والصناعية وأخرى تمدد من ذلك مؤسدة ضرورة الإبقاء على البنوك المتكاملة.

ويقينا لا يستطيع القيام بوظائف البنوك الشاملة في مصر سوى بنكين فقط هما الأهلي ومصر .. ولكل لفرعتهما وملازمتهما الطبية والهندسية والإدارية على أن يخدمه الوظائف بأمان تام ..

فمنذما أصدر البنك الأهلي قراراً بـ 3 مليارات جنيه للأقساء الطقاري لمن ذلك أن يؤثر على حجم أموال التي تصل إلى 50 مليار جنيه ..

أما البنوك الأخرى فلا تستطيع أداء هذا الدور خاصة إذا قل حجمها عن 5 مليارات جنيه ولذيه من الأرباح .. تشير إلى أن نسبة الأرباح في مصر تتراوح بين 3 شهور وعام وبالتالي فهي قصيرة الأجل بينما يتسم الاقتراض القاري بطول الأجل .. وهناك مكن المتكورة ولذا في مصر مثل واضح على ذلك حينما تهازل في اقتراض التكاليف الطقاري لتصل إلى 400 مليون جنيه من إجمالي محافظته التي تبلغ 500 مليون جنيه فتعترض لتعاكس ضخمة ..

وحول رؤية مستقبل التنمية المقاري في مصر قال علاء الاسبعة بشاؤل شديد .. نحن نسير على الطريق السليم بديل تحريك أسعار العقارات ارتفاعا وهبوطا .. فعلى سبيل المثال في مطلع التسعينات ارتفعت الأسعار

للمناطق سكنية متميزة مثل الهندسين بشكل لم يسبق له مثيل .. فقفز سعر بيع المتر السكني إلى 5000 جنيه ووصل سعر متر أرض البناء إلى 20 ألف جنيه الآن هناك مملكات باكتسبها لا تجد من يشتري وحداتها السكنية رغم انخفاض الوقت لخدمة تلك الوحدات التجارية مستقطبة بأسعارها لتتراوح بين 17 ألفا - 20 ألف جنيه لشمارح جامعة الدول العربية والمقترحة منه مثل وادي النيل - شهاب - صوريا - لبنان

ويؤكد رئيس البنك المقاري العربي أن توفر بدائل الفاضل المتميزة من خلال الأراضي التي ولجرتها وزارة الإسكان والتجمعات الجديدة بالتجمعات العمرانية مثل اكوير والشرق والمسيح والتجمعات القائمة على الطريق الكثرى وبأسعار مناسبة .. وتوقع الاسبعة أن تصبح مدينة القاهرة للزائرين فقط بعد لجوء المصريين على السكن بالمناطق الجديدة .. وهذا الاتجاه أوجد مشكلة أخرى للمشركا المقاري التي تقيم مشروعاتها السكنية بالمناطق المتميزة في القاهرة والجيزة مثل الهندسين ومصر الجديدة ومدينة نصر .. حيث تعاني الوحدات السكنية من

ركود مفرس .. وفي المقابل اتجهت أنظار بعض الشركات المقاري للناطق الشعبية مثل الزيتون والطرقي ومصر القديمة - شبرا .. وهذه الناطق تمد من أفضل المواقع للاستثمار الطقاري لعدة أسباب أولها قلة المصروض من الوحدات السكنية بهذه الناطق من الطلب.

ثانيا ارتفاع معدلات أرباح هذه المشروعات بسبب حالة أسرفة تسويقها واعتماد أصحاب هذه المشروعات بنسبة كبيرة على التمويل الذاتي المصروع لامتدادهم على مميزات مرتفعة.

ويضيف بشكل عام يجب أن تتكثف الشركات المقاري إلى أهمية تنويع الوحدات السكنية التي تقوم ببنائها بين المتوسط والاقتصادي

فلا تتجاوز مساحة الوحدة 150 مترا .. هذا بلا شك سيجذب شريحة كبيرة من المجتمع في تقدير الأولى وبالوعة وتوقع أن تصطب الأراضي والوحدات السكنية القائمة بالتجمعات الجديدة طفرة مائة في أسعارها خلال الـ 5 سنوات القادمة ولذا على ذلك بمستوى لسعار الأراضي في مدينة اكوير على السبيل المثال قبل 5 أعوام وسعرها الآن الذي تضاعف عدة مرات.

## الاعلانات

### المتالية تقمق

### المشروع

### مصادقيته

وحول مستقبل التمويل المقاري بعد صدور تعديلات قانون البنوك أشار إلى أن هذه التعديلات سيسهل على البنوك استيفاء حقوقها وبالتالي يشجع البنوك على اقتراض هذا النشاط ولكنه في نفس الوقت أن يحل مشكلة الزوئين المحيطة بإجراءات التمويل والرهن الطقاري.

ففي إنجلترا يتولى محام متخصص القيام بهذه الوظيفة وتقام الإجراءات بين المشتري والبايع .. في مصر لن تقل الإجراءات من عدة شهور .. ومن كينك مقتصر تقوم بهذه الوظيفة بمعد الملاءة للناسب السمة وحجم الملاءة للناسب لأعماله .. وقدرته على صداد الاقساط المستحقة عليه.

والقانون الجديد يتيح في حالة تعثر العميل عن سداد المستحقات المالية بانتظام بيع الوحدة بالمزاد وفقا للهيئة التقديرية لوحدة التي منح العميل على أساسها القرض .. وهنا يحصل العميل على ضمانه كاملة فيسند حق البنك ويحصل الباقي لحساب العميل .. خاصة مع ارتفاع القيم السوقية للسكن.

كما يتيح العميل مهلة في السداد إذا رسا الزاد على البنك وألت إليه الوحدة السكنية مرة أخرى ولكن 3 شهور لا يجوز للبنك التصرف في الوحدة وذلك لانتاة لمرسة جديدة المتعثر في البحث عن مشتر الوحدة بسعر أفضل.

وأضاف علاء الاسبعة أنه جاري دراسة حل مشكلة المهنيين مثل المصامين والمدرسين والأطباء



|                   |              |                   |         |
|-------------------|--------------|-------------------|---------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان       | اسم كاتب المقال : | الجريدة |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر       | رقم العدد :       | ٢١٦٤    |
| المصدر :          | العالم اليوم | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٨    |

السعي للإعلان غير المنظم من المشروعات العقارية التي يقود المشروع مصداقيته مؤكداً أن مشكلة بعض هذه الشركات التسويقية يجب أن تمل بأسلوب على سواء بتأسيس شركات تسويق متخصصة بعد فشل الأسلوب الحالي الذي يعتمد على تكثيف الحملات الإعلامية من هذه المشروعات ببدلية موسم الصيف وعودة المصريين للمغتربين أو الضيوف العرب .. فشكلت الإعلان يجب أن يصلحيه اتجاهات ملموسة للمشروع مثل المرافق الأساسية وحول إنشاء بورصة للمقاربات في مصر أكد الأوسية أن هذا الاقتراح غير قابل للتنفيذ .. لأن البورصة تتعامل في سلع متشابهة في الحقوق والواجبات والترتيب وهو ما يتطلب على الأوراق المالية والسلع المتقلبة مثل القطن كما في مجال المقاربات فلا يمكن أن تتماثل الوحدة حتى في البني الوليد فهناك وحدات خلفية وأخرى على الواجهة وهكذا ولكي في نفس الوقت

.. هؤلاء يرتبط دخلهم بوظيفتهم وبشكل ينفق كثيراً المعاشات التي قد يحصلون عليها فمأنا لو تولى صاحب السكن .. ومن يحدد عن أسرته المستحقات؟ هنا يصبح وجود وثيقة تأمين ضرورية لا غنى عنها .. وهو ما نجح في تحقيق البنك من خلال اتفاقه مع شركة الشرق للتأمين على إصدار وثيقة تأمين لا تدفع إلا في حالة الوفاة .. وتتراوح نسبتهما بين 3 - 8 في الألف وفقاً للحالة الصحية للعميل وتسته. وطالب الأوسية بضرورة تبني

## التسويق العقاري التحدي الحقيقي للشركات العقارية

الذين: العقارية الشخصية العقاري العربي والعقاري المصري فهما يضافان من تشكف رؤوس أموالهما .. العقاري .. سبل للشال تم رفع رأسماله إلى 95 مليون جنيه مدفوع ومرخص به 200 مليون جنيه .. ورغم أننا نأخذ البنوك العامة السبعة فقد التفتحت طرح نسبة 30٪ من زيادة رأس مال البنك للاكتتاب العام والاقتراح قيد الدراسة .. وقد استطاع البنك تحقيق أرباح بلغت 100 مليون جنيه مع الالتزام بسداد الضرائب المستحقة في مواقيدها القانونية وقد بلغت هذا العام 13 مليون جنيه.

خارج مصلا البنك عرض مشروعاتهم مقابل 3٪ من القيمة البيعية للوحدة. ويتميز معرض شركة العقارى للمري للقيام على مساحة 500 متر بمعرض جميع الاماات السكنية المطوية بدا من القصور والفيلات ووحدات التنتجعات السياحية إلى الوحدات الاقتصادية والعادية التي لا يجاوز سعر الوحدة بها 150 ألف جنيه.

وحتى علاه الأوسية من التأثير



موضوع الرئيسى : السكان  
 موضوع الفرعى : في مصر  
 اسم كاتب المقال : عبد الباقي ابراهيم  
 رقم العدد : ١٦٤  
 تاريخ الصدور : ١٩٩٩  
 مجلة "الاهرام الاقتصادية"

# مستقبل العمران

## في مصر

ماذا بعد كوبري أكتوبر؟ ذلك هو التسؤل الذي طرح في اعقاب  
 تنفيذ الامتداد الجديد في الكوبري... والذي يعرض في اطار العمل  
 على حل مشاكل المرور في العاصمة.. وهو نفس الانطباع الذي كان  
 لدى العامة عند بدء انشاء كوبري أكتوبر نفسه وانه سوف يحل  
 مشاكل المرور في حينه. وتوالي انشاء الكباري العلوية في انحاء  
 المدينة.. كماتوا الت نفس التساؤلات.. وماذا بعد؟ والموضوع يدخل  
 في حلقة مفرغة لا تنتهي فان زيادة المستمرة في السكان تصحبها  
 زيادة مستمرة في اعداد السيارات والزيادة المستمرة في الانشطة  
 التجارية والإدارية والخدمات تصحبها زيادة مستمرة في اعداد  
 المركبات وبالتالي في وسائل النقل العام والخاص. وتستمر حلقات  
 التزايد دون توقف.. ويقدر المسنولون ان حجم القاهرة عام ٢٠١٧  
 سوف يصل الي مايقرب من ١٧ مليون نسمة اذا لم تتعقد معجزة.

دكتور عبد الباقي ابراهيم  
 كبير خبراء الأمم المتحدة في التخطيط العمراني سابقا





اسم كاتب المقال : عبد الباقي ابراهيم  
رقم العدد : ١٦٤  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

الموضوع الرئيسي : السكان  
الموضوع الفرعي : لى مصر  
المصدر : "مجلة" الاهرام الاقتصادى

تقدير، ولكن اذا راجعنا معدل نمو المدن الجديدة على مدى العشرين سنة السابقة وانها تقل كثيرا عما كان منوطا لها فإن مايتوقع ان يبقي في الودى الضيق هو حوالى ٨٠ الى ٩٠ مليون نسمة وهذه صورة شديدة الخطورة على مستقبل العمران فى مصر. صحيح ان الدولة تعمل جاهدة وبكل الوسائل والطرق على تنمية الاقتصاد المصرى باعتبار ان التنمية الاقتصادية والخروج بها من الودى الى مفتاح المستقبل ولكن يخشى ان تستمر الحركة السكانية فى مصر على حالها فيسافر البعض للعمل فى المناطق الجديدة لاركين عائلاتهم

فى المدن القديمة حيث الاجبار المخفض للمساكن وتوفير جميع الخدمات لليس هناك مايدعو الى الهجرة والاستيطان خارج الودى الضيق تماما كما يسافر البعض للعمل فى دول الخليج او غيرها. وهكذا تستقر العائلات وتتكاثر فى المدن القديمة كما يتزايد العمران فى المدن على حساب العمران فى الريف الذى تموت معظم قراه الى مدن محتاج الى نصيبها من المرافق والخدمات العامة فتتفكك بالتالى المشاكل العمرانية ، ويتعدشون عن البعد المكاني للخطط الخمسية وتوزع الاستثمارات فهيا على سكان الاقاليم حيث يقيمون ويتكاثرون . فالحضنة يرمتها تكمن فى البحث من تطلب عوامل الجذب والاستقرار 'لناتق الجديدة عما فى المناطق القديمة هذه هي .. ستراتيجية القومية للاستيطان البشرى خارج الودى ويبنى ان تقاس أهمية للشروعات على قدر ماتفيد من اهداف هذه الاستراتيجية لقيام مصنع الكورنيات فى مدينة بنها مثلا وان كان يحقق اقصى عائد منه فإنه فى نفس الوقت لايلحق لاهداف الاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الودى وان لم يحقق نفس العائد الذى يحققه فى بنها ولكنه على المستوى القومى سوف يكلف كثيرا من الانفاق الناتج عن التزام السكان والمتمثل فى الانفاق على الصحة والأمن والمرافق والخدمات العامة وبناء جامعة فى مدينة

ولماذا التمسائل عن المشكلة فى القاهرة فقط . فالمدن الأخرى خاصة مايقع منها فى قلب المناطق الزراعية تعاني نفس المشكلة بل وأكثر بل تتصاعد ولا تتوقف مما يضطر الدولة الى توسعة الطرق الزراعية على حساب الرقعة الزراعية وبالتالي تتزايد عوامل الجذب للانشطة التجارية والادارية والخدمية فتتزايد الرقعة العمرانية لتلتهم مزيدا من الارض الزراعية وهكذا. ويستمر التمسائل ولماذا بعد عن مستقبل العمران فى مصر . وتلقى الاجابة فى خريطة التنمية والتعمير التى اهدتها الدولة لتستقبل مصر العمرانى لعام ٢٠٢٠ ويتكرر التمسائل ولماذا تحديد هذه المدة مع ان حركة التنمية والتعمير مستمرة لايمكن التحكم فيها على فترات محددة من الزمن.. الا لتقدير الاستثمارات الخاصة بالخطط الخمسية لتعطيات حسابية . صحيح ان الدولة تسعى الى نشر العمران على ٢٥٪ من ارض مصر خارج الودى الذى يمثل ٥٪ فقط من الارض. وصحيح ان هناك مشروعات قومية عملاقة يتم تنفيذها فى توشكى وشرق العوينات وشمال خليج السويس وسيناء بهدف جذب السكان الى خارج الودى وتوفير فرص العمل للشباب للمستقبل وهى فى نفس الوقت تبنى مساكن للشباب ليستقر فى مشارف المدن القديمة كما تتوسع فى بناء الكليات والمعاهد . ولاداعي هنا لتذكر مايفرض مدينة مثل القاهرة من نسب كبيرة من الخدمات التحليلية والصحية والادارية والترفيهية والانتاجية عن غيرها من المدن . وسوف يستمر هذا الجذب السكانى للقاهرة سواء بالاستقرار فيها او بالنزوح اليها وبعيا للعمل بجميع انزاعه الرسمية والهاشمية. صحيح انه قد وضع للقاهرة العديد من الخططات العمرانية ولايزال يقول لشر مخطط لها انه فى عام ٢٠٢٠

سوف تكون مدينة العاشر من رمضان هى الضاحية الضالعية للمدينة المعلقة وتقول احصائيات اخرى ان مدن التلث وهى نمو وتتلثم القرى حولها سوف تستمر فى حركتها العمرانية حتى تغطي كامل الارض الزراعية عام ٢٠٣٥... انن الموضوع انظر من التمسائل عن ماذا بعد كويرى أكتوبر. هذه الجزئية المتناهية الصغر فى المنظومة الكبيرة لعمران مصر.. واذا كانت الدولة تقدر يسلووبها الاحصائى ان الاربعة واربعين مدينة جديدة المزمع انشاؤها فى المناطق الجديدة سوف تستوعب ٢٠ مليون نسمة عام ٢٠٢٠. حيث سوف يبلغ سكان مصر فى ذلك الوقت ماين ٩٠ و ١٠٠ مليون نسمة اى انه سوف يبقي فى الودى القديم ٧٠ و ٨٠ مليون نسمة على احسن



|                   |                         |                   |                    |
|-------------------|-------------------------|-------------------|--------------------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان                  | اسم كاتب المقال : | عبد الباقى ابراهيم |
| الموضوع الفرعى :  | فى مصر                  | رقم العدد :       | ١٦٤                |
| المصدر :          | "مجلة الاهرام الاقتصادى | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩               |

ويعتبر نظام الادارة المحلية الذى يطبق فى التخصيمات الادارية الحالية احد المبررات امام تحقيق اهداف الاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادى حيث تعمل كل محافظة بنواها على جذب اكثر الاستثمارات اللازمة لتسريعها التنمية والادارية والانتاجية دون اعتبار للاستيطان خارج الوادى . فمحافظة المنوفية على سبيل المثال تستثمر بالمؤسسات الجامعية والطبية والصحية والانتاجية والخدمية بينما مدينة السادات قللت فى اطارها الاقليمى تعانى من نقص كبير فى الاستيطان البشرى اقل كثيرا مما كان مخططا له الامر الذى يستدعى اعادة النظر بجدية فى تطوير نظام الادارة المحلية ليس من ناحية العلاقات بين المجالس المحلية والمجالس التنفيذية واپس من ناحية العلاقات المركزية وغير ذلك من المسائل ولكن بهدف تحقيق

الاستراتيجية القومية للاستيطان خارج الوادى حيث يتطلب الامر ممارسة الادارة المحلية او الحكم المحلى فى اطار الاقاليم التخطيطية الادارية حتى لا يلبى النظام المحلى عائقا مانعا لتطبيق اهداف الاستيطان خارج الوادى وبالتالي يعيد النظر فى النظام الداخلى للادارة فى هذه الاقاليم التخطيطية الادارية والا استمر التكتس السكانى فى الوادى الضيق وتختلف بالتالى المشاكل العمرانية فى المدن للتنمية

مورديا واسكانيا وصحيا وامنيا وخدميا .. وبالتالي يستمر التمسك .. ماذا بعد كويرى اكثير .. ماذا بعد وقد شوهت الكبارى العلوية للوجه العمرانى للمدينة العريقة كما شوهتها فى مواضع اخرى وكان السيارة هى سيدة الموقف وكل المواقف للتخطيطية . وقد اصبحت القاهرة لاتحمل مزيدا من التشويه بما يقام فيها من معمار متفانف الاوان والاشاخص كضخ بالتالى على القيم الفنية والمقاييس الانسانية وقد فشلت كل محاولات اعادة التوازن المعمارى للمدينة المصرية التى اصيب عمرانها بمرض الجردى الذى شوه وجهها الضخامى بتقنيات تكيفها للهواء الملطلة والتي كانت تقضى على كل ما هو جميل مشيطة بذلك قيعا على القبع التى تشره اللاتفات والاعلانات التى ضاعت فى ثباهاا القيم الحضارية كتضا ضاعت عليها اللغة العربية التى استبدل بها اسماء اجنبية موضعها المطومة المزعومة التى كانت تقضى على الشخصية الحضارية للمدينة المصرية . ويستمر التساؤل ماذا بعد ذلك والى اى مجهول نحن متجهون؟ اذا فان التساؤل الانشائى هو التساؤل من مستقبل العمران المصرى بكل ابعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الزقازيق مثلا وان كانت سوف تقدم خدماتها مباشرة للسكان حولها الا انها تستقطع ارضا زراعية فى امتداداتها وتستقطب فى نفس الوقت العديد من الانشطة التى تحمل مزيدا من السكان ليقيموا ويعملوا فى نفس المدينة وبالتالي تتفاقم المشاكل العمرانية مما اذا كان اختيار موقع الجامعة على مسدء ، بلهيس حيث تستطيع ان تمتد وتجتذب اليها ما تجنيه من أنشطة تساعد على جذب السكان بعيدا عن الارض الزراعية وفى هذه الامثلة ما يقام من مختلف المشروعات فى الوادى الضيق فى اطار الاستراتيجية القومية للاستيطان البشرى خارج الوادى الضيق تتحدد سياسات الاستيطان التى تجمع سياسات مواقع العمل والسكان فى منطقة متكاملة تمتد على الاراضى الصمراوية بعيدا عن الوادى الضيق الامر الذى يتطلب اعادة النظر فى اسلوب التنمية العمرانية للمدن القديمة بحيث تصبح فى الاستراتيجية القومية للاستيطان البشرى خارج الوادى مناطق طرد اكثر منها مناطق جذب وهذا يستدعى الترابط العضوى والاجتماعى بين سكان المناطق القديمة والرواد من السكان فى المناطق الجديدة كما يستدعى توفير وسائل النقل والاتصال التى تحقق هذه الغاية بالاضافة الى ما يستجد من تطوير لقانون التخطيط العمرانى وتنظيم المباني وغيرها من اللوائح والقوانين التى تتعامل مع حركة التعمير والعمل والاستيطان . وهنا تقاس الجدوى الاقتصادية للمشروعات بقدر ما تحققه من معدلات للاستيطان على المدى الطويل خارج الوادى وليس بقدر ما تحققه من عوائد مالية على المدى القصير داخل الوادى . وهنا تفتح مجالات عدة فى توجيه اسلوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى يحقق اسراتيجية الانتشار خارج الوادى .



|              |                   |             |
|--------------|-------------------|-------------|
| السكان :     | اسم كاتب المقال : | الجمهورية : |
| ضوء الفرعى : | رقم العدد :       | ٢٦٦٤ :      |
| عدد :        | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩ :      |

# إنهاء الدراسة المتكاملة لتعمير مصر حتى عام 2017

دراسة مهمة حول النمو السكاني المتوقع خلال الألفية الثالثة تؤكد أن عدد سكان مصر يصل إلى 85 مليون نسمة عام 2017.. وهو ما يحتاج إلى إعادة توزيع السكان باعتباره جزءاً أساسياً من محاور التنمية القومية لزيادة الرقعة المغمورة من أرض مصر إلى 25% والتي لا تتجاوز نسبتها الحالية ربع هذا الرقم رغم عشرات المليارات من الجنيهات التي أنفقتها الدولة طوال العشرين عاما الماضية لإنشاء ثلاثة أجيال من المدن الجديدة لم تفلح منذ إنشائها في جذب أكثر من 800 ألف نسمة وفقا لخطاب أرسله للهندس محمد الدين إبراهيم وكيل الوزارة ومدير المكتب الفني لوزير الإسكان والمرافق إلى لجنة الصحة والسكان بمجلس الشورى.. بينما كان من المفترض أن تعمل هذه المدن على توطيد 8 ملايين نسمة.

**75 مليار جنيه استثمارات جديدة لسينا، جذب 3 ملايين مصري**

وكيل وزارة الإسكان:

**المدن الجديدة فشلت في جذب 8 ملايين مواطن وفق مخططاتها**

**دراسة أنماط ملكية الأراضي في 44 تجمعاً جديداً**



|                   |              |                   |         |
|-------------------|--------------|-------------------|---------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان       | اسم كاتب المقال : | الجريدة |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر       | رقم العدد :       | ٢٦٦٤    |
| المصدر :          | العالم اليوم | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩    |

## □ «العالم اليوم» - خاص»

يشير التقرير الذي أعدته اللجنة العامة للتخطيط العمراني حول مناطق التنمية الجديدة التي يتم تجهيزها لاستقبال النمو السكاني المتوقع في مناطق تركزي وشمال المعينات وسياء والبحر الأحمر، والسجل الشمالي وشرق تمتهما التراجع لواقع إنشاء 44 تجمعاً حضرياً جديداً خارج الحواشي والبلدات لتستوعب 20 مليون نسمة وتوفر 5,6 مليون فرصة عمل جديدة.

وكانت لجنة الصحة والسكان بمجلس الشورى برئاسة الدكتور ماهر مهران قد عقدت اجتماعاً حضره د. إبراهيم سليمان وزير الإسكان والمراقب حضرت خلاله دكتور الضمان في مصر وفي التوزيع السكاني في مصر الذي يتركز 65% منه بمناطق الوجه البحري والبنية الحلقية لمناطق الوجه القبلي وأيضا لانتقال التوازن في الكثافة السكانية التي كُتلت إلى 12708 أفراد لكل كم<sup>2</sup> في القاهرة بينما تتركز إلى 309 أفراد لنسبة تسعة بمناطق الأسيوطية.

كما طالب إنشاء اللجنة بحث أسباب هروب الصالحين والمدن الجديدة التي أنشأتها الدولة طوال العشرين عاماً الماضية من السكان بها. وقالوا: هل يرجع ذلك إلى ضعف اتجاه الوحدات السكنية والتوسع المرافق الأساسية بها بالإجابة إلى عدم انتظام حركة التوازنات من وإلى هذه المدن أم بوجود مميزات أدنية للمتقاعدين مع إجهودهم للتنمية... وأضافوا أن الطبيعة الضاغطة الهائلة التي يطبقها القطاع الخاص بهذه المدن على المرافق وحدها 1700 مصنعا استثماراتها 19 مليار جنيه. لم يتركها طرفة في مجال الإسكان اللازم للمصلحة الواقعة على هذه المدن.

واعترف د. محمد إبراهيم سليمان أن المرحلة الأولى كان التركيز فيها على تمام أكبر عدد من هذه المدن ومبناها بالمرافق الأساسية لوجود بنية صناعية تقام عليها. مثيراً إلى أن القصور السكني في الأحياء يتسارع المملكين تبرز حالها لأرويات العمل بالمرحلة الحالية بعد الانتهاء من تحديد طبيعة كل منطقة والأنشطة التي تقام بها. وأضاف من الطبيعي أن يكون تنمية منطقة بالقسم ما أو إنشاء مدينة جديدة مثيراً لعدد من الانتقادات والاسس التي تقوم بدراساتها ومنها على سبيل المثال:

موقع المدينة أو المنطقة الجديدة ومنحها الاقليمي - الاتصالات العامة لصركة الهجرة بين المملكات وأيضا ما يتطلب تمديد هذه المناطق من إيجاد مناصر جنب سكني تحتاج إلى تنمية وإعادة ترميم.

وأوضح أيضاً لا يجب أن ننسى أن فرصة العمل المتاحة بالمدن الجديدة هي التي ستحدد مدى الجذب السكاني المتوقع لها وارتباط خصائصهم ومهارتهم بهذه الفرص.

وأكد الوزير أن تحديد شكل الملكية في المجتمعات الجديدة التي يجري تخطيطها يعد أمراً بالغ الأهمية سواء كانت ملكيات زراعية، صناعية أو تجارية أو ما يمكن أن يتفرع منها من أنشطة فإننا نترقب أن النشاط الزراعي سيشكل محورا جديدا من محاور الحياة فيالتالي سيطر نمط الملكية الزراعية بارزا وهنالك تسامح: هل تستشكك التطلعات للتسعة (10) آلاف فدان فلكتر مثلا) فونها آلاف متكروا في هذا المجتمع أو متجيز للمساكن للوسطية (مخبرات الاقصة أو يضع للشك منها) أو سكني المحارات القرية الصغيرة (نقل من مخيرة اللجنة هي الأكثر شيوعا ومن الجلائز أن يضم

للمجتمع الجديد كل هذه الأشكال من الملكية وهذا يتطلب أن يتم دراسة الكثافة الاجتماعية لكل نمط منها قبل تكلفه الاقتصادي. وهو ما يجري دراسته حاليا.

ومن جانبه أكد المهندس حسين الجبالي رئيس الهيئة العامة للتخطيط العمراني والصالح الجبالي أن دراسة متكاملة حول المناطق الجديدة تم الانتهاء منها بعد حصر المشاكل العمرانية بالمدن القائمة أبرزت اختلال التوازن بين هذه المدن والمساحة الأرضية المحتلة استأثرت فيها القيم الأثيرة الكبرى على 40% من جملة سكان

المصغر وتركز الأنشطة الاقتصادية والخدمات والاستثمارات لم تستغل قدرات مدن الإقليم الأخرى مناصرها أصبحت من أهم مصادر طرق العمالة بها. ولم تغفل الدراسة ظهور السكان العشوائى والمهاجرى وأماكن المقابر لعدم كفاية العرض الكلى من الوحدات السكنية وأعداد الزحف العمراني واستثمارات القرى حولها على الأراضي الزراعية الذي أدى إلى تفاقمها بعددلات وصلت إلى 60 ألف فدان/ سنة بالإضافة إلى اختلال استعمالات الاراضى والأنشطة المنسابة

واللجوء للبيئة والتوسع الصناعي غير الخطط وسط التجمعات السكنية (حواشٍ شبرا الخيمة) والتشاكى كان لابد من اعداد استراتيجية قوية لمواجهة المشاكل العمرانية ركزت في معاداة التوسط على رفع كفاءة ما تم تنفيذه من مجمعات جديدة وإنشاء أحياء أخرى منها كإحراجة احتياجات التسوق وأيضا إقامة مشروعات التنمية الكبرى التوسيع للبيئة الأساسية الرئيسية للمناطق النائية لإيجاد محاور جديدة للتنمية وكشف المهندس حسين الجبالي من تقسيمين 180 ألف فدان





|                   |              |
|-------------------|--------------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان       |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر       |
| المصدر :          | العالم اليوم |
| اسم كاتب المقال : | الجزيرة      |
| رقم العدد :       | ٢٦٦٤         |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩         |

أما منطقة البحر الأحمر فمن اللتاح لها استيعاب 3 ملايين نسمة تصطبها للقطاع الشمالي القائم على السياحة والبتروك وعلون نسمة القطاع الأوسط القائم على التعدين والسياسة والصناعات الثقيلة ونصف مليون في القطاع الجنوبي بما يتجسبه من أنشطة للصيد والزراعة والسياسة.

وتتطلب دراسة هيئة التخطيط المصري لمنطقة الساحل الشمالي الغربي ومصور تنمية وادي النطرون / الطمين ليستوعبها مليوني نسمة تقريبا لمرسة أنشطة الزراعة والسياسة والصناعة والتعدين.

ويؤكد رئيس الهيئة للعالم اليوم ان جانباً كبيراً من الكثافة السكانية بالقلم البتة سيوجه إلى محور الطريق السطحي الشمالي الدولي وهو محور تنصوي يصل غرب مصر (السلمو - الاسكندرية) بخراسها (المنطرة - رابع) بما يتجسبه من أنشطة استصلاح الأراضي والساسة للشرروعات السكنية والسياسة والصناعة بالإضافة إلى المراكز الخدمية.

أما سيناء فمن المستهدف توطين 3.2 مليون نسمة وأقارب 800 ألف فرصة عمل جديدة باستثمارات 75 مليار جنيه مقامة على قواعد الأنشطة زراعية وسياحة وتعدين وصيد.

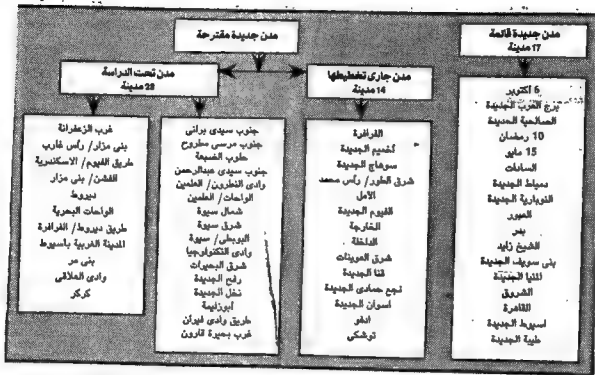
الكلفة العمرانية من إجمالي نصف مليون فدان متاحة وتنفيذ مشروعات مياره 70 ألف وحدة في 14 مصرية متوسا 4 مدن والصعيد بسلطات تراوحت ما بين 100 متر - 63 متراً باستثمارات 2.7 مليار جنيه تحمات الدولة نصف تكلفتها أما اسكان المستقبل فيستج 15000 وحدة تصل إلى 75000 وحدة خلال 6 سنوات وبدأ تنفيذها منذ عامين.

وقد انتهت من اعداد خريطة متكاملة لمصر عام 2017 حددنا خلالها المناطق الصالحة للتصوير ولما لعدة معايير منها للناظر ذات الأروية الاقتصادية مثل شرق القاهرة - ترشكي - العريذات - شمال غرب خليج السويس ... الخ أيضا بعضها من للناظر الطبيعية مع تحقيق الاستقلال الامثل للبنية الأساسية الحالية - وكان من أبرز نتائجها تحديد 44 موقعا جديدة للتصوير خارج الودى والدلتا منها 18 نجما صرنا جندا للتنمية جنوب مصر يستهدف توطين 10 ملايين مواطن ومنها منطقة ترشكي التي تبلغ مساحتها 3000 فدان ويمكن ان تستوعب فرص عمالة تتراوح ما بين 20 ألفا - 25 ألف فرصة ولها القاعدة البيانات الاقتصادية الرئيسية لها وتنقسم زراعية / صناعية / خدمية / أنشطة سياحية / خدمات).

مشروع تنمية شرق الصويفات التي تبلغ مساحتها 9.4 مليون فدان وتقع أقصى الجنوب الغربي من الصحراء الغربية وتستند لمعيتها من مواقعها للتصوير الذي يسمح لها ان تكون مركزاً لمرسة التجارة الدولية بالإضافة إلى اللارات للتعدين والسياسة ويستهدف التجمع الجديد بها جنب 50 ألف نسمة لمرسة 300 فدان بامتاحة 9 آلاف فرصة عمل.



|                   |              |                   |         |
|-------------------|--------------|-------------------|---------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان       | اسم كاتب المقال : | الجريدة |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر       | رقم العدد :       | ٢٦٦٤    |
| المصدر :          | العالم اليوم | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩    |





|                   |              |                          |               |
|-------------------|--------------|--------------------------|---------------|
| اسم كاتب المقال : | جيهان العطفى | السكان :                 | ضوع الرئيسى : |
| رقم العدد :       | ١٥٨٠         | فى مصر :                 | ضوع الفرعى :  |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩         | "مجلة" الأهرام الاقتصادى | لدر :         |

# حقيقة المشكلة السكانية فى مصر

كما لا تعد الكثافة السكانية المرتفعة وحدها  
أيضا - مشكلة سكانية ذلك أن معظم الاقطار  
الاوربية فضلا عن اليابان ترتفع فيها كثافة  
السكان ومع ذلك فهى لا تعاني مشكلة تضخم  
سكانى بحكم أن سكانها يتزايدون الآن  
بمعدلات معتدلة أو بطيئة وأنها حققت  
توازنا واضحا بين السكان والموارد.  
أما مصر فإن مشكلتها السكانية - كما  
طر جهاد. محمد صبحى عبد الحكيم رئيس  
مجلس الشورى الأسبق والأستاذ بكلية  
الاداب فى الندوة التى عقدت بجامعة  
القاهرة مؤخرا - تكمن فى أنها تجمع فى أن  
واحد بين النمو السكانى السريع لاسيما من  
حيث علاقته بالموارد الاقتصادية والنمو  
الاقتصادى والكثافة السكانية المرتفعة أو  
التوزيع الجغرافى للسكان.

لا يعد النمو السريع للسكان وحده مشكلة  
سكانية ذلك أن كثيرا من أقطار اسيا العربية  
وأمرىكا اللاتينية يتزايد سكانها بدرجة  
سريعة قد تفوق معدلات الزيادة السكانية  
فى مصر ولا تعاني هذه الاقطار مشكلة  
تضخم سكانى بل على العكس سيخفف النمو  
السكانى السريع فى هذه البلاد من مشكلة  
الاقتصاد السكانى الذى تعانيه حيث تستطيع  
أن تستثمر مواردها الطبيعية استثمارا  
كاملا.



اسم كاتب المقال : جيهان العطيبي  
رقم العدد : ١٥٨٠  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

الموضوع الرئيسي : السكان  
الموضوع الفرعي : في مصر  
المصدر : "مجلة" الاهرام الاقتصادي

## أبعاد المشكلة السكانية

ويرى د. عبد الحكيم بن البعد الأول للمشكلة السكانية يكمن في العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي ورغم أن النمو الاقتصادي أصبح يفوق النمو السكاني إلا أننا سائرنا ننحصر بوظلة المشكلة السكانية... ومن أجل هذا استهدفت الدولة الارتقاء بعمل النمو الاقتصادي ليمص ثلثة أمثال النمو السكاني... ورغم هذا التفاعل فيما يتعلق بالنمو الأول إلا أن هذا التفاعل لم ينسجم بعد على البعد الثاني للمشكلة السكانية وهو البعد المتعلق بالتنوع الجغرافي وكثافة السكان.

## توزيع السكان وكثافتهم

ويضبط أن أبرز السمات المتعلقة بتوزيع السكان في مصر هي "التوزيع الشديد" ذلك أن ما يقرب من ٨٨% من مجموع سكان مصر يتركز في مساحة لا تزيد على ٨% من جنة مساحة مصر البالغة نحو مليون كيلو متر مربع. ولا يهاجز مجموع سكان الصحاري المصرية ٨٥٠٠٠٠ نسمة يتوزعون على الصحاري الثلاث: الغربية والشرقية وسيناء.

كما يتوزعون على المحافظات الصحراوية الخمس (مطروح - الوادي الجديد - البحر الأحمر - شمال سيناء) فضلا عن الواحات البحرية التي تتبع إدارية محافظة الجيزة. أما النسبة الوادي والفيضان حيث الممر الضيق لفل أبرز ما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بتوزيع السكان هو التباين في كثافة السكان بين المدن الريفي. لذلك نلاحظ أن كثافة السكان ترتفع في المحافظات المصرية الأربع (القاهرة - الإسكندرية - بورسعيد - السويس) ليمثل متوسطها إلى نحو ٢٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع بينما لا تزيد كثيرا في المتوسط على ١٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع في المحافظات الريفية وإن كانت تختلف من محافظة لأخرى فلي حين تبلغ ٢٥٠٠ نسمة في ٢٥ في محافظتي الجيزة والقاهرة وذلك بسبب الزحف العمراني القاهرة لتخفف بمرسوخ في

البحيرة والشرقية وكفر الشيخ والفيوم.

## الهجرة الداخلية

كما تسهم الهجرة الداخلية في مصر - كما قيل - مبعي عبد الحكيم - في لتقليل معدلات النمو السكاني داخل مصر وتقليل هي تعمل على إعادة توزيع السكان. ويؤخذ من نتائج الدراسات التي أجريت من الهجرة الداخلية أن حوالي ربع سكان مصر يقطن في محافظات من ينمو ويتزايد ويصنع أهم مناطق الأنزال في مصر وينتقل منها رئيسيتن لمدهما في البرية الجبسي وفي منطقة جنوب الدلتا بصلة عامة ومحافظة المنوفية بصلة خاصة وإثنية هي منطقة جنوب الصعيد وتتمثل ثلاث محافظات متجاورة هي أسوان وسوهاج وقنا. ويشكل المثلث الاقتصادي أهم عناصر الجذب أو اللع فضلا عدد من المراكز الاجتماعية والثقافة الأخرى

## اتجاهات النمو السكاني

ويوضح د. صبحي عبد الحكيم أنه بذلت محاولات عديدة على مر العصور لتقدير عدد سكان مصر إلا أن أكثر هذا بدت تقديرات جزئية تحت بشكل عشوائي أقرب إلى الخطأ منها إلى الصواب ولعل أول تقدير حديث لسكان مصر هو تقرير جومارة أحد علماء الحملة الفرنسية ويبلغ تعداد مصر تبعا لذلك التقدير ٢٠ مليون نسمة. وبما يتعلق بتعدادات السكان خلال القرن العشرين وكان آخرها تعداد نوفمبر ١٩٩٦.. ويؤخذ من نتائج التعدادات أن سكان مصر تضاعفوا من ٢٠ مليون نسمة عام ١٨٠٠ إلى حوالي خمسة ملايين في عام ١٩٠٠. كما تضاعفوا مرة أخرى خلال النصف الأول من القرن العشرين فقد زادوا من عشرة ملايين إلى حوالي عشرين مليوناً في عام ١٩٥٠. وهذه التلاشات سرعات طوال قرون ونصف القرون من الزمان (١٨٠٠ - ١٩٥٠) غير أن تضاعفهم للمرة الرابعة لم يستغرق سوى ٢٨ عاماً فقد تضاعفوا من عشرين مليوناً عام ١٩٥٠ إلى أربعين مليوناً في عام ١٩٧٨ ثم واصلوا تزايدهم حتى بلغوا نحو ستين مليوناً في تعداد ١٩٩٦ وهذا يعني أن عدد سكان مصر تضاعف مرة كل ٢٨ عاماً.

## النمو السكاني.. أسبابه

وقال أن النمو السكاني في مصر يرجع أساساً إلى الفرق بين المواليد والوفيات ذلك أن المهوره الفارقة (الفرق) لم تكف حتى الآن دوراً ملحوظاً في النمو السكاني.

وبمطابقة معدلات المواليد والوفيات يتضح أن معدل المواليد ظل يتخطى معدل الوفيات في ٦٦ ألف حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ومنذ عام ١٩٤٧ بدأ يسجل انخفاضاً مطرداً حتى أصبح في الخمسينيات الأخيرة يتراوح بين ٧٥ في الألف. أما معدل المواليد فلم يشهد انخفاصاً ملموساً نحو الانخفاض إلا مؤخراً فقد انخفض بانتظام من ٦٩.٨ في الألف إلى حوالي ٢٨ في الألف في الخمسينيات وبلغت الآن كما يعتقد رئيس مجلس الشورى الأسبق أن معدل المواليد سيواصل انخفاضه في السنوات القادمة ويمنح هذا القول أن معدل الخصوبة الكلية يشهد انخفاصاً هو الآخر فقد انخفض من ٤.٨ طفل في المتوسط لكل امرأة عام ١٩٨١ إلى ٣.٨ طفل لكل امرأة في الخمسينيات وانخفضاً من هذا وذلك فإن تسمية التراجعات الثلاث تمارس تنظيم الأسرة ارتفعت من ٢٧.٨ عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٤٧ في الخمسينيات الأخيرة.

وقد انخفض معدل الزيادة الطبيعية ذاته بشكل واضح من ٤.٨ في الألف عام ١٩٨٥ إلى ٢.٦ في الألف في الخمسينيات الأخيرة وقد ترتب على ذلك أن معدل النمو السنوي للسكان انخفض من ٢.٨ خلال الفترة السكانية (١٩٧١ - ١٩٨٦) إلى ٢.١ خلال الفترة السكانية (١٩٨٦ - ١٩٩٦). وفي ضوء الاتجاهات التي بدأت يشهدها معدلات المواليد والخصوبة من جهة ومعدلات النمو السكاني من جهة أخرى انبثقت تلميحات على تحديرات سكان مصر في المستقبل سواء من جانب الأمم المتحدة. وقد قدرت الأمم المتحدة أن سكان مصر سيبلغون نحو ٧٨ مليوناً عام ٢٠١٠ ونحو ٨٤ مليوناً عام ٢٠٢٥ ونحو ٩٩ مليوناً عام ٢٠٢٥ ونحو ٩٤ مليوناً عام ٢٠٢٥.





الموضوع الرئيسي : السكان  
الموضوع الفرعي : في مصر  
المصطلح : "بجلة" الاهرام الاقتصادية

اسم كاتب المقال : جيهان العطفى  
رقم العدد : ١٥٨٠  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

## الهجرة الخارجية

اما بقية الهجرة الخارجية فقد ظل المصريون مبعوضون خارجين من الهجرة الى الخارج - وأول مرة انضمت الى تعداد السكان لعام ١٩٩٦ ولم تخبرهم لعدد المصريين في الخارج (١.٤٢٥.٠٠٠) نسمة وارتفع في عام ١٩٩٦ ليبلغ ٢.٠٠٠ نسمة. وحدث التغييرات بالنسبة للهجرة الخارجية تعداد عام ١٩٩٦ ويوضح ان الهجرة للوظائف ومظهرها في البلاد العربية الليبرالية (٢.٠٠٠.٠٠٠) نسمة بخلاف الهجرة القائمة التي تبلغ ٧٢٠.٠٠٠ نسمة ليصل مجموع المصريين في الخارج (٢.٠٠٠.٠٠٠) نسمة.

## تطور مواجهتنا للمشكلة السكانية

ويؤكد رئيس مجلس الشورى الأسبق ان قوى والمشكلة السكانية بدأ خلال الثلاثينات من القرن الحالي عندما ظهر كتاب سكان هذا الكوكب لـ د. محمد عوض محمد صالح الفصل الأخير فيه مشكلة السكان في مصر ولم يظهر الاعتراف الرسمي بالمشكلة إلا في عام ١٩٦٢ عندما أعلن ميثاق العمل الوطني وفي نوفمبر ١٩٦٥ صدر القرار الجمهوري بإنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة. وفي مطلع العام التالي أنشئ الجهاز التقني لتنظيم الأسرة وبدأ العمل المكثف في تنظيم الأسرة رسمياً في فبراير ١٩٦٦ عن طريق وحدة تهيئة لوزارة للصحة بالإضافة إلى وحدات وزارة الشؤون الاجتماعية. وفي مطلع الخمسينيات شهد العمل في مجال السكان وتنظيم الأسرة اهتماماً وإخضاعاً وقد تطورت هذه المرحلة في إطار السياسة القومية للسكان وتنظيم الأسرة (١٩٧٢ - ١٩٨٢) وكان القول بأنها أول سياسة سكانية واضحة المعالم في مصر. وقد تضمنت أهدافاً محددة أهمها:

- خفض معدل النمو السكاني من ٢.٠٦ في الألف في عام ١٩٧٢ إلى ١.٠٦ في الألف عام ١٩٨٢ وذلك عن طريق:
- خفض معدل المواليد من ٢٣.٦ في الألف في عام ١٩٧٢ إلى ٢٢.٦ في الألف عام ١٩٨٢ بإعطاء واحد في الألف سنوياً.
- عدم زيادة معدل وفيات الرضع إلى ١٢ في الألف عام ١٩٨٢
- الوصول إلى حجم السكان في مصر فعده ٤١ مليون نسمة عام ١٩٨٢.
- كما تضمنت هذه السياسة التي تبنت ما يمكن أن نطلق عليه العمل لتنفيذ الأهداف التفصيلية المطلوبة تحقيقها لكل من المراحل والخطط التي ترقى إلى تحقيقها موزعة على فترات والأجهزة المعنية بالمشكلة السكانية.
- وبخلاف ذلك، عجزت مصر عن أن تكون من بين الدول التي أنشأت المجلس القومي للأسرة والسكان حيث اعتمدت الأهداف الكمية للسياسة القومية للسكان خلال الفترة من ١٩٨٦ حتى ٢٠٠١ لتطلق الأجيال الثلاثة للمشكلة

السكانية على النحو الآتي:  
أولاً: تخفيض معدلات النمو السكاني على أساس تدريجي حتى مطلع القرن القادم بحيث ينخفض معدل المواليد من ٢٧ في الألف عام ١٩٨٦ إلى ١٥ في الألف عام ٢٠٠١ وينخفض معدل النمو السكاني من ٢.٧ في عام ١٩٨٦ إلى ١.١ في عام ٢٠٠١ وينخفض معدل الخصوبة الكلية من ٥.٢ طفل للام في عام ١٩٨٦ إلى ٢.٨ طفل للام عام ٢٠٠١ ويصوت ارتفاع نسبة الممارسة من ٢٥ في عام ١٩٨٦ إلى ٩١ في عام ٢٠٠١ ثانياً: تحقيق توزيع أفضل للسكان من خلال تخفيض الكثافة السكانية في قرى والبلد والحد من الهجرة الخارجية من القرى إلى الحضر وإزالة تلك الأقسام المجمعة من المدن المهيمنة خارج القرى والبلد بحيث تستوي المصاحري المصرية نسبياً متزايدة من مجموعة سكان مصر تصل إلى ٧٤ عام ١٩٩٦ إلى ١٠٠ في عام ٢٠٠١ كذلك حدثت السياسة السكانية نسبة سكان الحضر في جملة السكان بحيث تهي نسبة الحضر على ما هي عليه حتى عام ١٩٩١ (٤٧/٢٧) ثم تنخفض إلى ٤٢ في عام ١٩٩٦ وإلى ٤١ في عام ٢٠٠١ ثالثاً: الارتقاء بالخصائص السكانية على النحو الآتي:

١. تخفيض نسبة الأمية من مستواها في عام ١٩٨٦ (٢١/٢١) لتصل إلى ٢٠ في عام ١٩٩١ وإلى ٢٠ في عام ٢٠٠١
٢. الارتقاء بمكانة المرأة من خلال نسبة مساهمتها في الفترة العاملة من حوالي ١١ في عام ١٩٨٦ إلى حوالي ١٤ في عام ١٩٩١ وإلى حوالي ١٧ في عام ١٩٩٦ وإلى حوالي ٢٠ في عام ٢٠٠١ والارتفاع في نفس الوقت في مشروع الأسر المتعددة ٣. تكثيف البرامج الخاصة بالأطفال والأمهات والارتفاع من حوالي ٧٠ لكل ألف مولود حي في عام ١٩٨٦ إلى ٢٠ في الألف في عام ٢٠٠١ وكذلك تخفيض معدلات وفيات الأطفال تصل إلى ٢٠ لكل ألف من الأطفال في عام ٢٠٠١
٤. الارتقاء بمستوى التعليم وتحقيق الاستيعاب الكامل في مراحل التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠١ مع تغطية الأبحاث التي ترقى إلى القضاء على ظاهرة التسرب من التعليم
- والغاية من ذلك هو الوصول إلى ما يعرف بالاستقرار السكاني وإذا كانت السياسة القومية للسكان تستهدف أن تستوي المصاحري المصرية ١/١ من مجموع سكان مصر في عام ١٩٩٦ فقد سجلت تعداد ١٩٩٦ أن سكان المصاحري المصرية لا يتجاوزون ١/٥ من مجموع سكان مصر إذا فقد اعتمدت الحكومة مخرجا مولودة لبدء القرويين للسكان فإلانة سياسة جديدة تهدف إلى الخروج من القرويين قسماً بحيث يتصاعد للمصريين وصول في ٢٥ من سياسة الجمهورية في عام ٢٠٠١

وترتكز هذه السياسة على عدد من الملاحظات القومية للمشكلة ورغم تسليق الدورات السكانية وبمراكز البحوث والدراسات على الدراسة والبحث في مجالات المياه والبيئة والزراعة والتعليم والسياحة ولكن مجموع السكان والموارد لم يظهر حتى الآن بما يتطابق من دراسات وبحوث.

## سكان الصعيد يحتاجون بانتظام

وفي تطبيقه أرى أن: أحمد اسماعيل الأستاذ بأبواب القاهرة أن الصورة العامة لتوزيع السكان في مصر غير ثابتة وأخذه في التغيير وإذا علمنا أن تعداد ١٩٩٦ فمثلاً نجد أن محافظات الصعيد القديمة تضم حوالي ٢٦٦ من سكان مصر بينما البثها بمساحتها الإجمالية أيضاً تضم ٢٤٧ من سكان مصر، محافظات القناة ٢٧ من سكان مصر ويوجد ٢٨ من سكان مصر يعيشون في كل من القاهرة والإسكندرية



|                   |                           |                   |              |
|-------------------|---------------------------|-------------------|--------------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان                    | اسم كاتب المقال : | جيهان العطفى |
| الموضوع الفرعى :  | في مصر                    | رقم العدد :       | ١٥٨٠         |
| المصدر :          | "مجلة" الاهرام الاقتصادية | تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩         |

هذه النسب تغيرت خلال الفترة التعدادية وتعود الإشارة إلى أن سكان الصعيد يتناقصون بتقريباً فيما عدا تعداد سكان ٩٦ ، ٨٦ ، إذ ارتفعت نسبة سكان الصعيد في ٩٦ عما كانت عليه في ٨٦ ولكن الاتجاه العام نحو انخفاض نسبة سكان الصعيد إلى جملة سكان مصر وإذا قسمنا الصعيد إلى قسمين.

للمحافظات الأربع الشمالية: الجيزة - الفيوم - بني سويف - المنيا فإنها تضم في التعداد الأخير حوالي ٧٠٪ من سكان مصر بينما للمحافظات الأربع الجنوبية تضم أكثر قليلاً من ١١٪ من سكان مصر في رقعة واسعة من جنوب الصعيد.

### المدينة الأكبر في مصر

فيما يتعلق بالقاهرة والسكندرية هناك أمر لابد من الإشارة إليه وهو أن القاهرة تتميز في مجموعة من التغيرات رغم استقلالها لفترة طويلة ولكنها المدينة الأكبر في مصر ومراكز كذلك ولكن نسبة سكان مدينة القاهرة أخف في الانخفاض إلى جملة سكان مصر في التعدادات الأخيرة.

الأمر الآخر وله دلالة عالية في الأهمية أن حوالي نصف الإقليم المكونة لمحافظة تخدم سكاناً بحيث يتناقص العدد الكلي لسكانها. نصف هذه السكان في الإقليم الإداري لمحافظة القاهرة التي تكون المنطقة الوسطى.

ولقد حلت مدينة الجيزة مكان الإقليم التي يتناقص سكانها لتستوعب الزيادة أو الهجرة الداخلية التي كانت تنجم في الأصل إلى مدينة القاهرة مما يدل على أن بعض الإقليم القاهرة قد تسببت بالسكان والمزاري ، ولم تعد قادرة على أن تصاف فيها مساكن جديدة ومن هنا بدأت الهجرة في التواحي والاطراف.

كما فُزرت الجيزة لفترة مائة حتى أصبحت تحتل المرتبة الثالثة من مدن الجمهورية بينما لم تكن حتى تعداد ١٩٤٧ مدينة صعيدية لا يزيد تعداد سكانها عن ١٠٠ ألف ولكنها الآن أصبحت أكثر من ٢ مليون وتزاحم السكندرية.

### تجربة بسيطة

ويؤكد د. محمد اسماعيل أن لاهية توزيع السكان مسكاً من العلمية للنظرية أو التخطيط سهلة ولكنها من ناحية التنفيذ غاية في الصعوبة وأيضاً تجربة بسيطة للغاية.

وهي إنشاء عدد من المدن وقسمات المدينة وقد تم تدوير عدد السكان الذي سوف يقطن هذه المدن في المدى التخطيطي ولم تتحقق لأي مدينة من هذه المدن الأهداف المرجوة التي تم التخطيط لها . وإن كانت قد حققت نجاحاً وتاما فيما يتعلق بإعادة نشر الصناعة

### هجرة وتخطيط

وبدراسة هذه من الموضوعات التي استقبلت أعداداً من المهاجرين في الأراضي الجديدة خلال أو الثورات البهريه وجدت أن جزءاً كبيراً من الهجرة كانت هجرة وبطيئة في العمل وعدم انتشارهم يعودوا إلى مواطنهم الأصلية. إذا لابد من البحث عن أمور جديدة تعبر السكان وأبنائهم من بعضهم وبالأخص في هذه المناطق الجديدة ولا تكون هجرة وبطيئة ولا لأن مشكلة تركيز السكان في مصر سوف تتفاقم مع زيادة عدد السكان.

بالإضافة لذلك فإن العلاقة فيما يتعلق بالتنمية ليست بين السكان والموارد الاقتصادية فحسب . ولكن لابد من أشكال عنصر هام جداً وهو التكنولوجيا. لأن الموضوعات تنقسم إلى قسمين.

مجموعات تمثل مصفراً لتكنولوجياها وهذه حلت المشكلة السكانية فيها إذا لابد من أحداث ثورة علمية تكنولوجية في مصر لكي تحدث التوازن وتغير عمارات التنمية بغير ذكر فيها البعد الإنساني جوارب التطوير والتعليم المستثمر والتدريب التحويلي التي يكثر الحديث عنها دون أن يكن هناك مؤسسات ومشاريع وممارسات فعلية لتطبيقها في مصر. ■



|                   |          |                |              |
|-------------------|----------|----------------|--------------|
| اسم كاتب المقال : | عالم حسن | صنوع الرئيسي : | الاسكان      |
| رقم العدد :       | ٢٤٤٧     | صنوع الفرعي :  | في مصر       |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩     | عدد :          | العالم اليوم |

## تجديد قانون لجنة الاسكان بمجلس الشعب

# مجلس الوزراء يناقش مشروع قانون الرهن العقاري خلال أيام

## القانون الجديد يؤدي إلى الإسراع في تعمير المدن الجديدة بيع ملكية العقار عند توقف المدين عن السداد

ويؤكد خبراء الاسكان أن مشروع الرهن العقاري سيؤدي إلى انتعاش سوق الائتمالات وتشغيل المصانع الصغيرة والمتوسطة استثمارات مساكن البناء بما يتواءم من توفير السهولة اللازمة. ويشيرون إلى أن صدور قانون تمويل الاسكان وشراء الوحدات السكنية الجديدة بمثابة السيلعة التي ستقلق سوق العقارات من الركود الذي يعاني منه في الفترة الأخيرة وسيطويع دفعة قوية للتمويل العقاري والذي يبلغ حاليا 6 مليارات جنيه من خلال السماح بشمول فئات متنوعة لشراء الوحدات السكنية المعروضة بالسوق على فترات زمنية تصل إلى 15 عاما تقريبا كذلك يلاحظ أن قانون البنوك الصالح والذي سيتم تعديله لا يسمح البنوك التجارية باتخاذ أي إجراءات لرهن المصارف في حالة توقف المقتضى عن السداد والتمويل في إجراءات قضائية تمتد إلى 15 عاما الأمر الذي يدفع البنوك إلى

كاتب : خالد حسن  
تقدم وزارة الإسكان إلى مجلس الوزراء خلال أيام مشروع قانون الرهن العقاري لتأليفه من قبل اللجنة  
وقال د. يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد إن مشروع الوزارة انتهى من إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون الذي يجرى التوافق مع ملكية العقار أو الوحدة السكنية في حالة توقف المدين عن سداد القرض وهو الإجراء الذي لا ترضى إليه القوانين مؤكدا أن هذا القانون سيخلق الباب أمام التمويل العقاري.  
وفي الوقت نفسه ناقش حاليا لجنة الاسكان بمجلس الشعب قانونا آخر للرهن العقاري قدمه أحد اعضائها.



الموضوع الرئيسي : السكان  
الموضوع الفرعي : في مصر  
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : خالد حسن  
رقم المجلد : ٢٤٤٧  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

ونفسى للهندس طلعت ان يكون هذا  
القانون ثم اعادته لصالح بعض الفئات

وطالب كل من يريد هذا الكلام ان يقدم  
الحلول البديلة حيث ان قلب الافراد او  
شركات العقارات لا تتناك الاموال الكلية  
لاستكمال عمليات البناء او تقديم عروض  
تمويلية جيدة اذ يتوقف ذلك على حجم  
رأس المال الموجود وقدرات الشركات وهو  
ما نجحت في تقديمه بعض الشركات من  
خلال عرض أنظمة متنوعة لتلك الوحدات  
السكنية بدون فائدة تقريباً على أسرة 7  
سنوات ولكل ان القانون يساعد الافراد في  
الشركات التي تتكبد جزءاً من تكلفة  
التحويل وليس من يريد الاعتماد على  
البنوك بشكل كامل.

ويطلق المهندس فتح الله فوزى رئيس  
مجلس إدارة مينا للاستثمار العقاري  
والساحلي في ان قانون الزحف الانجاسي على سبيل  
سيكون له تأثيره الانجاسي على سبيل  
العقارات المحلي ككل ويسمح للفئات  
ذات الدخل المتوسط والمنخفض في  
الحصول على السكن المناسب دون  
الاضطرار للتغيير مبالغ كبيرة حيث ان  
القنوات التمويلية البنوك في توفير  
التمويل اللازم بشروط ميسرة وعلى  
أقصر زمنية طويلة اكبر من قدرات أي  
فرد او شركة عقارات.

واضرب ان البنوك لم تتوقف مطلقاً  
عن تمويل المشاريع العقارية وإنما كانت  
تفقد رأساً كبيراً وأجراماً كثيرة  
تتطلبها لضمان استرداد القروض المقدمة  
للأفراد أو الشركات الذي كان يحسن من  
مور البنوك في حل جانب كبير من أزمة  
السكان المنصورة في الاسكان المتوسط  
والاقتصادي، ولكن مع بداية تطبيق  
قانون الزحف العقاري سمح البنك وضع  
يده على الوحدة السكنية وبيعها بما  
يضمن له مستطاته المالية تجاه المقرض  
وذلك بعد ملة معينة بالتأكيد يتم الاتفاق  
عليها بين العميل والبنك.

استمرنا نبحثا في مشكلة السكن في  
البحر المتوسط فيكون له تأثير انجاسي  
والساحلي في ان قانون الزحف الانجاسي  
على سبيل سيكون له تأثيره الانجاسي على سبيل  
العقارات المحلي ككل ويسمح للفئات  
ذات الدخل المتوسط والمنخفض في  
الحصول على السكن المناسب دون  
الاضطرار للتغيير مبالغ كبيرة حيث ان  
القنوات التمويلية البنوك في توفير  
التمويل اللازم بشروط ميسرة وعلى  
أقصر زمنية طويلة اكبر من قدرات أي  
فرد او شركة عقارات.

واضرب ان البنوك لم تتوقف مطلقاً  
عن تمويل المشاريع العقارية وإنما كانت  
تفقد رأساً كبيراً وأجراماً كثيرة  
تتطلبها لضمان استرداد القروض المقدمة  
للأفراد أو الشركات الذي كان يحسن من  
مور البنوك في حل جانب كبير من أزمة  
السكان المنصورة في الاسكان المتوسط  
والاقتصادي، ولكن مع بداية تطبيق  
قانون الزحف العقاري سمح البنك وضع  
يده على الوحدة السكنية وبيعها بما  
يضمن له مستطاته المالية تجاه المقرض  
وذلك بعد ملة معينة بالتأكيد يتم الاتفاق  
عليها بين العميل والبنك.





الموضوع الرئيسي : السكان  
الموضوع الفرعي : في مصر  
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : خالد حسن  
رقم العدد : ٢٤٤٧  
تاريخ الصدور : ١٩٩٩

من الأموال للتجارة لدى البنوك ومن ثم  
فإنها في شركة خاصة تعمل في مجال  
السياسة وتحت من مصادر التمويل  
للناسية لأحد مشروعاتها، فيرأسها  
فندق - منتج - مطبخ استغنى عنه  
سبحان في استطاعة أي بنك أن يتولى  
عملية التمويل وأخذ الضمانات الكافية  
عكس الوضع الحالي الذي يحد من  
سلطات البنوك في تقديم التمويل العقاري  
سواء من ناحية قصر فترة السداد أو  
ارتفاع معدل الفائدة وهو ما يؤثر على  
إجمالي تكلفة المشروع العقاري.

**البنوك التجارية**

ومن جانبها أشار محمود حسن عبد الله  
رئيس بنك القاهرة السابق أن البنوك لم  
تمتص مطلقاً من قبل من تمويل النشاط  
العقاري في مصر ورغم أن لدينا بنكين  
عقاريين ولكنهما المصرون العقاري - البنك  
العمري العقاري - إلا أن البنوك التجارية  
كان لها دور كبير في تمويل التمويل  
العقاري سواء من خلال الترشيد البنوك  
العقارية الموجودة مباشرة مسندة أو  
الترشيح لعمل مباشرة طالما كانت هناك  
الضمانات الكافية الكافية ومن ثم  
الاستعدادات التي يأتي بها قانون  
مؤيد من جديد لا تنافي السماح  
البنوك والتمويل العقاري أم لا وإنما ترك  
على سبيل ضمان وتسجيل إجراءات  
استرداد القروض العقارية فخاصة البنوك  
التجارية حيث إن البنوك العقارية لا تعاني  
أي مشاكل في نزع ملكية العقار إذ إن  
مشورة إجراءات التقاضي من السداد والتي  
تستغرق نحو 15 عاماً مما يدفع البنوك  
التجارية لاستثمارها بدون معرفة الأمر  
الذي يحد من أيام البنوك بتقديم التمويل  
العقاري.

والأمر إلى أن القانون سيؤدي بصورة  
إلى تغيير في طبيعة تكلفة الوحدات إذ  
يؤثر على تكلفة الوحدات كالتكاليف  
لبناء علوة على تكلفة الفائدة المملة على  
القروض لاستكمال عملية البناء والمصلحة  
أرباح على إجماليها يرفع من سعر  
الوحدة السكنية ستكون العلاقة مباشرة  
بين المحلل والبنك دون تدخل فدية  
التكاليف الإضافية.

وأكد سمير عظام رئيس غرفة صناعة  
مواد البناء لاتحاد الصناعات على أهمية  
صندوق مثل هذا القانون وما سيحدث من  
التدخل لسوق القمارات كمثل ما فيه  
سوق القمارات والذي يعد بمثابة قطاع  
قائمة للاقتصاد ككل لإيجاد فرص عمل  
جديدة وتشغيل المصانع الصغيرة  
والمتوسطة المنتجة لمستلزمات مواد البناء  
التي يصنعها المليون الزرع الجديد على حل  
هذه أكبر من مشكلة عدم توفر المواد  
للأزمة لاكتشاف عمليات البناء سواء  
للأزلة أو الشركات ذات الامكانيات المالية  
للضمانات.

يقول المهندس أن مشروع القانون الجديد  
يشكل في أنه يغطي جميع الضمانات  
المالية سواء عقارية أو تجارية في تقديم  
التمويل اللازم للمشروعات السكنية دون  
التشويق من توقف التشييد عن السداد إذ  
إن في هذه الحالة يظل للبنك بيع العقار  
التي هي من المصلحة للمشروع للقروض القائمة  
المدى والمصالح على باقي المستحقات  
دون المسجل أي إجراءات قضائية طويلة  
ومن تأثير القانون الجديد على  
المشروعات الاستثمارية يرى ممتاز رمضان  
رئيس مجلس إدارة مجموعة رسلان  
والفائدة لبعض المشروعات العقارية  
والاستثمارية أن القانون الزرع العقاري  
ليس يذبح مخزناً وإنما انطب دون العالم  
تيقن الاستعدادات القدرات المالية الكبيرة



|                   |              |
|-------------------|--------------|
| الموضوع الرئيسي : | السكان       |
| الموضوع الفرعي :  | في مصر       |
| المصدر :          | العالم اليوم |
| اسم كاتب المقال : | محمد حسن     |
| رقم العدد :       | ٢٤٤٧         |
| تاريخ الصدور :    | ١٩٩٩         |

ومن استجابة مساهمة القانون في حل  
هذه الاشكال الاسكان وليس غيره بناء  
على وحيدنا الاسكان القاطن افسار  
هذه هي الزيادة الكبيرة في  
المعرض من الاسكان الفاضل ليعمل في  
مما يتألف من تلبية لتصورات شعيرات  
مديدة من قبل المواطنين والتي تلتقي  
بذات المروءة منها عن الطلبة لذلك  
تتصور ان يستفيد القانون الجديد ليعمل  
في هذه الاشكال من حيث ان الاسكان يستفيد  
من الاسكان الاساسي للتربية والاداسي  
ويرى محاسني كذا عضو اللجنة  
الاستشارية المكون الوطني ورئيس  
مجلس ادارة المؤسسة الفاضلة لتجارة  
في العالم الاساسي انما مشروع قانون  
المرن المعلق ان يقتصر ضرورة  
تفصيل الفاشة في العروض الفاضلة  
التي تتناول العروض الفاضلة حيث يبلغ  
الاسكان الفاضل الفاضل بمصر من  
الاجراءات وما لا مساهلة في ذلك  
الزكري، في قرار من في الدول التي  
تسبقتنا في هذا المجال ان في اسواق  
المصر الاخرى مسارات - لجهة  
كثيرات من مزايا - اما في ميدان  
الفرصة الا ان كان هناك  
التي من الفاضل من العرض  
يتكون الفاضل في ساد من الاسكان  
الفرصة التي ان في 600  
شهرية لذلك بالنسبة للبعد الاجتماعي  
لهذا القانون فيمكن ان يقوم  
بما يدر من مساهلة في حالة تولد  
الذين من السداد يسبب في شرف  
الاجراء.

ويضيف ان مشروع القانون الجديد  
قد يكون له اشكاله الفاضل والتصور  
الاسكان الفاضل لبعض الشروحات  
التي في الفاضل مقروا اننا في  
ان في الامور ان الفاضل  
التي تتناول الفاضل في ان ردت من  
الاجراء تفصيل في الفاضل من البقاء  
والك ان ناه بعض شركات الفاضل  
في تقديم بعض تصورات الفاضل  
التي بدون تفصيل الفاضل  
التي والان السداد مساهلة  
في ان في عدم ذلك للتجارة وان يتم  
مراقبتها من قبل الدولة المساهلة في  
شرفا وتعليم الاسكان منها.

[illegible]



|                   |             |
|-------------------|-------------|
| نوع الرئيسي :     | السكان      |
| نوع الفرعي :      | في مصر      |
| تاريخ الصدور :    | ٢٠٠٠        |
| رقم المصنف :      | ٢٧٧٧        |
| اسم كاتب المقال : | فاطمة احسان |

## تلبية لدعوة الرئيس مبارك

# خبراء الإسكان يقترحون حلاً عملياً لمشكلة الإسكان

**رئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب: إنشاء صندوق لدعم الأفراد الراغبين في بناء مساكن في المدن الجديدة**  
**نائب رئيس بنك التعمير والإسكان: نرحب باقتراح قيام البنوك بالمساهمة في حل أزمة الإسكان إذا ما وافق اتحاد البنوك**  
**جمال فتوح الله: ضرورة العمل على الإسراع بإصدار قانون الرهن العقاري**  
**حسب الله الكفراوي: اتوسع في إنشاء مراكز تدريب العمالة في مجالات التشييد والبناء**

فتحت دعوة الرئيس مبارك للاهتمام بمشروعات إسكان الشباب ومعدودى الدخل للفلب الساخن لأزمة الإسكان ، ولأت الدعوة صدى كبيراً لدى جميع الهيئات والهيئات الحكومية ، وكذلك لدى القطاع الخاص ، حيث انهمته جهات عديدة في التبرع لهذه المشروعات وأكد الخبراء ، أن القضاء على مشكلة الإسكان في مصر بصورة نهائية يمكن أن يتم خلال سنوات قليلة إذا ما تم فتح المجال أمام الأفراد الراغبين في استثمار مبالغهم في مجال بناء المساكن ، وخاصة في المدن الجديدة وذلك بتوفير الدعم المادى لهم عن طريق منحهم قروضاً بأسعار فائدة منخفضة ، كما أكدوا كذلك على دور الدولة في توفير الأراضي والقرارات بأسعار مدعومة ، وطالب الخبراء ، بسرعة إصدار قانون الرهن العقاري الذى ينتظر أن يؤدي تطبيقه إلى القضاء نهائياً على مشكلة الإسكان في مصر ، ومن ناحية أخرى رحب الخبراء ، بمساهمة البنوك في تمويل مشروعات إسكان الشباب وغير القادرين بتخصيص جزء من أرباحها لصالح تلك المشروعات.

يمكن أن يكون تمويل الدولة فيه القيام ببناء المساكن الجديدة ، وإنما يجب أن يتم تشجيع الأفراد الذين يتوافر لديهم قدر من المبالغ على استثمارها في إقامة مساكن جديدة ، وخاصة أن هناك نسبة لا بأس بها من الأفراد من أصحاب المعاشات وشباب والمصريين المقيمين في الخارج والذين يمتلكون قدر من الأموال ويريدون في استثمارها في مجال مربح وفي نفس الوقت مطمئن ، ويضيف أن تشجيع هؤلاء الأفراد على استثمار أموالهم في بناء مساكن جديدة يكسبهم نتائجها أو تأجيلها أو تأجيلها للأفراد إلى أن يضيء خاصة هؤلاء الأفراد إلى استثمار أموالهم بصورة جيدة ، وفي نفس الوقت يمكن أن يساهم جنباً إلى جنب مع الجهود التي

ميزانية الأسرة تقضى بتخصيص ما يقرب من ربع الدخل الشهري للأسرة لتمويل إيجار أو قسط السكن ، فإنه إذا كان متوسط دخل الأسرة في الطبقة المتوسطة يصل إلى مئتي جنيه مثلاً ، فإن هذا يعنى تخصيص حوالي مائة وخمسين جنيهًا تقريباً فقط لبند السكن ، ومن المعروف أن مستوى الإيجارات حالياً في المساكن التي يتم بناؤها حديثاً أعلى من هذا المبلغ بكثير ، وما يزيد المشكلة تعقيداً أن الفجوة بين المعد المطلوب لتوفيره من المساكن الجديدة سطوياً ، وبين ما يتم بناؤه منها فعلاً تعتبر كبيرة بكل المقاييس ، ويرى رئيس اتحاد المقاولين أن حل هذه المشكلة لا

يشير المهندس محمد محمود رئيس الاتحاد المصري للمحولات ورئيس لجنة الإسكان بمجلس الشعب إلى أن هناك اعتبارات متعددة يجب أخذها في الاعتبار عند علاج مشكلة الإسكان ، وتلك مشكلة انخفاض مستوى دخول الأفراد في الطبقة المتوسطة - على رأس هذه الاعتبارات - خاصة مع الارتفاع المتواصل في تكاليف عملية البناء ، الذى يؤدي إلى ارتفاع مستوى الإيجارات المطلوبة ، ويضيف المهندس محمد محمود أنه إذا كانت المادى المتعارف عليها في تمويل



|                |              |                   |             |
|----------------|--------------|-------------------|-------------|
| صنوع الرئيسي : | السكان       | اسم كاتب المقال : | فاطمة احسان |
| صنوع الفرعي :  | في مصر       | رقم المجلد :      | ٢٧٧٧        |
| مصدر :         | العالم اليوم | تاريخ الصدور :    | ٢٠٠٠        |

خمس سنوات نظرا لالتزامات الشركات المختلفة تجاه البنوك وحتى يمكن للشركات الاستثمار في عملها هذا بينما يحتاج الضباب ومحدودي الدخل إلى فترات سماح كجسرة للحد من تآكل من عشر سنوات ويمكن أن تزيد لتصل إلى ثلاثين سنة ولذا للقرارات الإدارية المالية، ومن ثم فإن إلى جانب الجهود المختلفة التي تبذلها الدولة للقطاع الخاص لحل المشكلة والتي سوف تساهم مساهمة فعالة في القضاء على جزء من المشكلة، لأن الحل الجذري لتلك الأزمة يتمثل في ضرورة العمل على إصدار قانون الرهن العقاري، والذي يتيح للأفراد الحصول على مساكن تتواءم مع احتياجاتهم ومع قدراتهم على السداد، خاصة أن قضية الحصول على مؤسرا، مشروعة الحصول على فرص السكن باعتبار ذلك من مقتضيات الضرورة، وبصرف

قيام الدولة بتوفير الأراضي والرفاق في المدن الجديدة بأسعار شبه مجانية يساهم في حل جزء من المشكلة، ويرى أن علاج المشكلة يتنصص مساهمة جميع الجهات من أفراد وقطاع خاص، ومؤسسات حكومية، مشيرا إلى أن بنك التعمير والسكان يساهم مع وزارة الإسكان والتعمير في تقديم كل أنواع المساعدة المطلوبة للقيام بتطبيق جميع الأعمال التنظيمية والتشاعدية الخاصة بمشروعات الإسكان، ورحب بما لثير مؤسرا من إمكانات تخصيص نسبة من أرباح البنوك لتسويل مشروعات إسكان الشباب ومحدودي الدخل، وأكده أنه إذا ما وافق اتحاد البنوك على قيام البنوك المصرية بهذه المساهمة في مشروعات إسكان الشباب ومحدودي الدخل، فإن الفكرة يمكن إذا تمت دراستها وبإورتها بصورة جيدة أن تساهم مساهمة

تقوم بها الدولة والإسهامات التي يقدمها القطاع الخاص في سد جزء كبير من الفجوة بين العرض والطلب في مساكن الإسكان، بل القضاء نهائيا على المشكلة خلال السنوات التالية القادمة ويرى المهندس محمد محمود أن تشجيع الأفراد على البترول إلى هذا المجال يمكن أن يتم عن طريق منح حصص مادية، - القصص للإفراد وليس للشركات - للأشخاص في البناء ويستكون خدرا من الأموال التي تكثفهم من البدء في التنفيذ، ويشير إلى أن الدولة تساهم بالفعل في تقديم الأراضي والمرافق بأسعار شبه مجانية خاصة في المدن الجديدة الأمر الذي يسرر للبناء كثيرا، ويرى أنه من الممكن أن يتم تكوين صندوق لدعم ومساهمة الأسر الراضية في القيام ببناء مساكن أو مبان جديدة إذا كان يتوالى لديها مبلغ من المال ولكنه لا يكفي للقيام بعملية البناء، ويمكن في هذه الحالة أن يتم القيام بقرضات بنية المبلغ الذي تحتاج إليه لبناء على أن يكون ذلك بعدد النسبي ويبحث في مدى هذا القرض على عدة سنوات، على أن يتم تسديد القرضية على من يصالحون من الأفراد الحصول على هذا الدعم دون أن يقوم بالفعل بتوجيه إلى القيام بعملية البناء التي حصل من أجلها على القرض، ويشير رئيس اتحاد المقاولين إلى أن الاتحاد يقوم منذ عدة سنوات بتخصيص نسبة واحد بالمائة من أي مستطف يصرف أحد أعضاء الاتحاد لإصلاح مشروعات إسكان محدودي الدخل.

ويؤكد ذلك بدر نائب رئيس بنك التعمير والإسكان أن حل أزمة الإسكان وحلها طلب الكبير للتزايد على المساكن يتطلب جهودا كبيرة خاصة مع ارتفاع أسعار الأراضي، حيث يصل سعر متر أراضي البناء إلى بعض المناطق إلى حوالي أربعين جنيه أي أن الشقة التي تبلغ مساحتها مائة متر تتكلف حوالي أربعين ألف جنيه وهو أمر يخرج عن قدرة أي شاب أو أسرة محدودة الدخل، ويشير نائب رئيس بنك التعمير والإسكان أن

فعالة في حل مشكلة الإسكان، ويشير جمال فتح الله الخبير العقاري ونائب رئيس مجلس إدارة شركة ميتا للاستثمار العقاري أن لمواجهة الفعالة لمشكلة الإسكان لم تبدأ سوى منذ عدة أعوام قليلة، ونظرا للتزايد المستمر في أعداد السكان في كل عام فإن الجهود المبذولة لمواجهة الأزمة تتميز من ناحية احتياجات عشرات الآلاف من الطبقات الجديدة سنويا للأغنياء في الحصول على مساكن بأسعار مناسبة، ويضيف جمال فتح الله أن حل مشكلة الإسكان في مصر بصورة جذرية أمر يتلوق خدرة القطاع الخاص ومساهمات القادرين نظرا لتعقيد المشكلة والتدخل مستوى الدولة، هذا بالإضافة إلى أن للقطاع الخاص لا يستطيع أن يتبع للأغنياء في الحصول على مساكن اقتصادية أن يقوموا بتقسيم المبالغ الطويلة على أكثر

جمال فتح الله أن العمل بالقانون الرهن العقاري يمكن أن يفتح أفقا رحبا لاستثمار أموال الماعشات والتأمينات بصورة جيدة خاصة أن الاستثمار العقاري من أكثر مجالات الاستثمار لمانا، كما أن هناك بنوكا إقليمية ومؤسسات مالية عالمية كثيرة سوف يقدمها الأمر في حالة صدور القانون للاستثمار في هذا المجال في مصر، وبأسعار فائدة لا "تزية" على "تخفيض" أو "تخفيض" لـ "تخفيض" ويشير نائب رئيس مجلس إدارة شركة ميتا للاستثمار العقاري إلى أن تطبيق نظام الرهن العقاري سوف يؤدي إلى إزدهار سوق المقارنات في مصر، وبناء عدد كبير من المساكن يلي الاحتياجات المختلفة للأفراد، خاصة أن الشركات التي تعمل في مجال الاستثمار العقاري حاليا تقدم بوظائف متعددة في نفس الوقت، فحتى تقوم بتوفير الأراضي





|                   |              |                   |             |
|-------------------|--------------|-------------------|-------------|
| الموضوع الرئيسى : | السكان       | اسم كاتب المقال : | لاطمة احسان |
| الموضوع الفرعى :  | ل مصر        | رقم العدد :       | ٢٧٢٧        |
| المصدر :          | العالم اليوم | تاريخ الصدور :    | ٢٠٠٠        |

والخطيوط للمشروعات وتوفير التمويل اللازم لها، بالإضافة إلى القيام بعمليات التسيير، الأمر الذى يشترط جهودها وقابل من قدراتها على التوسع فى بناء للسكان والمباني، أما فى حالة البدء فى تطبيق نظام الزمن المصارى فإن الأمر سيقتضى تقسيم تلك المهام وتوزيعها على عدة شركات يتخصص كل منها فى مهمة واحدة فقط فستكون شركات التخطيط والخرى للتسويق، والثالثة للتسويق وهكذا، كما سيؤدى هذا إلى ظهور وانتشار الشركات المتخصصة التى تلعب دور الوسيط المصارى وكل هذا سيؤدى إلى مزيد من التخصص والأداء فى سوق العقارات، حيث ستتنافس أعداد السكان التى يتم بناؤها كل سنة، ويشير جمال فتح الله أن هناك دولة عربية قد سبقتنا فى تطبيق نظام الزمن المصارى مثل الأردن والمغرب، كما أن لبنان تقوم حالياً بدراسة إمكانيات تطبيقه، هذا فضلاً عن أن هذا النظام قد أثبت نجاحه فى الكثير من دول العالم المتقدم التى لا تعاني من أية أزمات فى الإسكان ويعد المهندس حسب الله الكزراوى وزير الإسكان الأسبق أربعة محاور للقضاء على مشكلة الإسكان فىقول إن المحور الأول يتمثل فى قيام الدولة بتوفير الأراضي والمرافق بأسعار منخفضة بحيث لا تحقق الدولة مكاسب من تلك الأراضي وفى نفس الوقت لا تحصل خسائر، أما المحور الثانى فيتمثل فى قيام الدولة بتقديم قروض تمويلية بأسعار قليلة منخفضة للمساعدة فى بناء السكان، ومن ناحية ثانية فيجب أن تقوم الدولة برعاية أسعار مواد البناء بحيث تراقب الأسواق وتمنع من الغش فى أسعار هذه المواد، والتي تتمكن على ارتفاع تكاليف البناء ومن ثم أسعار المساكن، هذا بالإضافة إلى ضرورة الاهتمام بعمل المقاصد التى تنبثق فيها شركات المقاولات للوصول إلى الفصل الفروقات والأسعار للقيام بتنفيذ مشروعات الإسكان، ويشير المهندس حسب الله الكزراوى أنه من الضروري أن يتم الاهتمام بالتوسع فى إنشاء مراكز تدريب الصالة للتخصصات فى مختلف أعمال البناء والتشييد وذلك بهدف توفير الكوادر المدربة اللازمة للقيام بتنفيذ المشروعات الجديدة.









